وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسة

تأثير المؤسسات المالية الدولية على الإقتصاديات المغاربية لما بعد الحرب الباردة
دراسة النموذج الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية
تخصص:دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
صبرينة زروق

تحت إشراف الدكتور:
عبد العظيم بن صغير

لجنة المناقشة:

د/ بوحنية قوي	جامعة ورقلة	رئيسا (أستاذ محاضر)
د/عبد العظيم بن صغير	جامعة بسكرة	مشرفا (أستاذ محاضر)
د/ محمد الأمين لعجال	جامعة بسكرة	ممتحنا (أستاذ محاضر)
د/ نور الدين دخان	جامعة المسيلة	ممتحنا (أستاذ محاضر)

السنة الدراسية:2012/2011

حمد و شكر

"رباه إلهي و مولاي... أنعمت علينا وقلت لو شكرتم لأزيدنكم... رباه

فلك الحمد و الشكر حتّى ترضى... ولك الحمد والشكر إذا رضيت...

فكيف لي بتحصيل الشكر، وشكري إياك يفتقر إلى شكر"

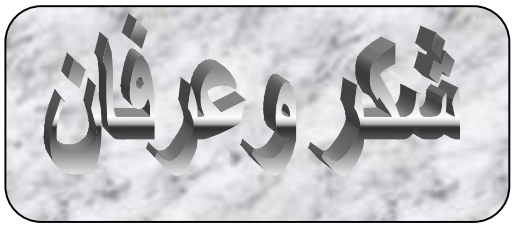

رأيت من الأمانة العلمية و الأخلاقية أن أعبر عن شكري وامتناني لأساتذتي المحترمين:

"بن صغير عبد العظيم"الذي شرفني بإشرافه مرتان،الأولى كانت على مذكرة الليسانس،والثانية على رسالتي هذه لنيل شهادة الماجستير،وقد أفادني باقتراحاته و توجيهاته القيمة منذ شروعي في تحضير هذا العمل،فجزاه الله خيرا وجعل مجهوداته العلمية في ميزان حسناته.

كما أتقدم بعظيم الثناء وجزيل الشكر إلى الأساتذة المحترمين على حد السواء:الدكتور**"مصطفى بن عبد العزيز"**وأشكره على كنز النصيحة الذي أهداني إياه بصدق و بدعم و رعاية كل الأساتذة الموقرين على حد السواء:**"إلهام نايت سعيدي"،"فوزي نور الدين"،"خوني رابح"،"فضيلة عكاش"،"مصطفى اسعيد"،"زقاغ عادل"،"بوريش رياض"،"بوعمامة زهير"،"بخوش مصطفى"،"نسيمة طويل"،"عمراني كربوسة"،"لعجال محمد لمين"،"عمر فرحاتي"،"حامد نور الدين"،"سمير كيم"،"لعسل نور الدين".**

شكر خاص جدّا جدّا للدكتور:**"محمد الأمين زروق"**،الدكتورة**:"جميلة زروق"**،

والدكتوران**:"نصر الدين رزقي"**،الدكتور**:"أحمد"**،بجامعة **لندن بانجلترا.**

وكذلك أشكر **كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي**،وقبلهم **أساتذتي في المدارس القرآنية،وعلى رأسهم الوالد المحترم.**

وكل الأساتذة الزملاء في ثانوية عمر ادريس بالقنطرة أذكر منهم الأستاذ**:"كراش رمضان"،"عبد المومن حكيمة"،"عكسة منيرة"،"مدور الصالح"،"عقبي وحيدة"،"هدوش سعيد"،"حداد محمد الطيب"،"جميلة عبد الليدوم"،"الأستاذ مجورة"،وكل أساتذة وعمّال الثانوية بدون استثناء.**

*****فقد زادني شرفا رعاية ومرافقة الجميع بدون استثناء في مشواري العلمي والعملي*****

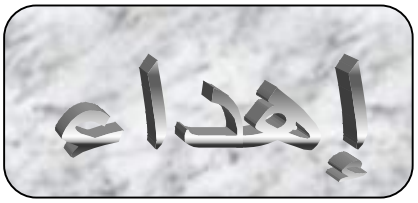

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من قال فيها عز وجلّ:**"واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّي ارحمهما كما ربّياني صغيرا".**

إلى الذي رباني العمل حتى يكون لهذا الوجود قيمة يفتخر بها،إلى الذي زرعني فتلة ندية وسقاني من ينبوع الحنان و الحب...

إلى الذي علمني أنّ بالصبر و الوقت نصبوا إلى كل المعاني و نقهر كل الصعاب...

" أبي الحنون"

إلى القلب الدافيء و بحر العطاء الأزلي،الكتابة لك يرسمها قلم ولا يحملها ورق،إلى سمات روحي،إلى من علمتني أن الدنيا بحر لايمكن السباحة فيه...

وأنّ أجمل ما في الوجود الكلمات المتواضعة والأخلاق العالية...

"أمي الحبيبة"

إلى أجمل حلم و أصفى روح وأحن قلب وأصدق كلمة،إلى الذي أهداني حياته وأحلامه،و أردع معي كل الصّعاب،ورسم كل بسماتي و فرحاتي.....

يخجل اللسان عن الكلمات،لكن يخفق القلب بأحلى وأغلى الأحاسيس والمشاعر....،ربي يكتب لنا في كل بسمة سعادة،وفي كل خطوة شهادة،وفي كل رزق زيادة،وفي كل دعوة استجابة...آمين

"زوجي الحبيب"

إلى الشموع التي أضاءت لي درب الحياة،إخوتي:محمد الصديق،سارة،هشام،أيمن.

إلى من أتشرف بكوني فردا من عائلتهم و أستند بوجودهم في الحياة:أعمامي وزوجاتهم،وعماتي وأزواجهن،جدتي العزيزة،أخوالي و زوجاتهم،و خالاتي وأزواجهن،و كل أبنائهم فردا فردا وبدون استثناء وفي كل بقعة من بقاع العالم وعلى وجه الخصوص خالد،ودامت المحبة تجمعكم.

إلى كل عائلة زوجي بدون استثناء خاصة والدته الحنونة،

إلى كل صديقاتي وزملائي وزميلاتي،و كل طلبتي بثانوية عمر ادريس بالقنطرة،وكل من عرفني وتشرفت بمعرفته،

إلى الكل بدون استثناء.

*****صبرينة*****

مقدمة:

تمهيد:

تتقاطع الدراسات الإقتصادية الدولية مع الدراسات السياسية الدولية في العديد من المواضيع المهمة والمصيرية لدى شعوب العالم كما هو الحال بالنسبة لموضوع تأثير المؤسسات المالية الدولية على الإقتصاديات المغاربية لما بعد الحرب الباردة-الإقتصاد الجزائري نموذجا- وما له من أهمية مصيرية بالنسبة لشعوب وقادة دول المغرب العربي بالدرجة الأولى،وأهمية ودور الدول الأعضاء في المؤسسات المالية الدولية في هذه العلاقة الدولية اللاّمتكافئة و اتجاهات التأثير والتأثّر فيها،وتتضح هذه الأهمية بشكل أدق من خلال العنصر الآتي المجسّد لأهمية الموضوع قيد الدراسة.

أهمية الموضوع قيد الدراسة:

إن الرهان الأساسي اليوم بالنسبة لكل دول العالم هو تحقيق أمنها في مختلف المستويات وكل المجالات في ظل النظام الدولي الذي يصفه البعض بأنه في مرحلة من الفوضى واللاوضوح،في حين يصفه البعض اللآخر بكونه نظام متعدد الأقطاب.فالقوى الدولية تتسم بنوع من التعاون تارة ونوع من النزاع تارة أخرى،بسبب سعيها لزيادة قوتها أكثر على المستوى الدولي كهدف نهائي يستلزم أهداف مسبقة متمثلة على وجه العموم في تحقيق أمنها في كل المجالات،وفي المجال الإقتصادي والمالي على وجه الخصوص نظرا للأهمية الحيوية التي يكتسبها هذا المجال في تلبية حاجات الدول،وتحقيق رفاهيتها وتحقيق استقرارها كأهداف جوهرية لكل الدول؛ونظرا لذلك فإن الكثير من المفكرين يرون أن العلاقات الدولية هي في ظاهرها أو في باطنها تحمل أبعاد وتعاملات اقتصادية ومالية،وعلى هذا الأساس تم تصنيف الدول انطلاقا من مؤشرات اقتصادية؛حيث قسم العالم إلى قسمين قسم يضم الدول المتقدمة وهي الدول التي توصلت عبر مراحل الزمن الى حد الآن من تحقيق اقتصاد قوي مستقر ومستقل إلى أبعد الحدود من خلال سيطرتها على العوامل الاقتصادية كإنتاج السلع والخدمات....إلخ،والمالية كالأنظمة الضريبية والتجارة الداخلية والخارجية ....إلخ؛وفي المقابل يضم القسم الثاني الدول التي لم تتوصل

لحد الآن من تحقيق اقتصاد مستقر ومستقل نظرا لعدة أسباب أثرت على سيطرتها في عواملها الاقتصادية والمالية،وهو ما أثر على باقي المجالات السياسية والإجتماعية التي لهذه الدول والتي من ضمنها دول المغارب العربي – كالجزائر –،وهذا ما دفع بها للإستعانة بالمؤسسات الإقتصادية والمالية الدولية ذات التوجه الإقتصادي والمالي الرأسمالي،كأولى السبل التي من شأنها التخفيض من حدة تخلفها الإقتصادي والمالي الذي كانت له تبعات سلبية واضحة على المستوى الاجتماعي والسياسي،وشملت هذه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي لجأت لها الدول النامية ومنها المغاربية – كالجزائر – وتمثلت في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير،خاصة وأن هذه الدول النامية والدول المغاربية – الجزائر - على وجه الحصر هي دول خرجت من حقبة تميزت بالاحتلال العسكري والخراب العام في مختلف المستويات.

ونظرا لهذه الظروف و بعد الاستقلال وانتهاء التواجد العسكري الأجنبي،لجأت الدول المغاربية بما فيها الجزائر لهذا النوع من المؤسسات الدولية المتخصصة ومن بين الأسباب الأخرى لهذا التوجه والإستدانة من هاته المؤسسات الدولية هو سبب تكتيكي من خلال تفاديها اللجوء إلى دول معينة لدعمها في تحقيق تقدمها وتنميتها وهذا لتفادي احتمال وإمكانية الوقوع في شرك الاحتلال الأجنبي القسري مرة أخرى.والملاحظ على هذه على هذه العلاقات الدولية أنه في مرحلة من الاستقلال حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي،كان هناك تناقض في بعض الدول المغاربية مثلا:الجزائر كان توجهها الإقتصادي اشتراكي محض إلا أنها تتعامل مع هذه المؤسسات المالية الدولية وفق توجه هذه الأخيرة أي وفق المبادئ الرأسمالية،وهو ما جعل الجزائر تتحول من النظام الاشتراكي بكل ملامحه بشكل كلي نحو نظام اقتصاد السوق بدون ممهدات ودون وجود أي مؤهلات تسهل هذا التحول من الأقصى نحو الأقصى،خاصة مع انهيار الإتحاد السوفياتي-القطب الدولي الموازي سابقا-الذي لطالما دعم الجزائر اقتصاديا وعسكريا،وهذا بدوره أدى إلى زيادة حدة اللااستقرار والمشاكل في كل المجالات الإجتماعية وبالتالي السياسية وعلى هذا الأساس عمدت هذه المؤسسات المالية الدولية– صندوق النقد الدولي و البنك العالمي –إلى التدخل في هذه المجالات زيادة على المجال

الاقتصادي والمالي الذي هو من تخصصها فأصبحت كل تدخلات و مساعدات هذه المؤسسات المالية الدولية في هذه الدول مشروط بتدخلات وإصلاحات موازية في كل المجالات،تزامنا مع بروز مفاهيم جديدة على المستوى الدولي أخذت صفة إلزامية تحقيقها من قبل كل دول العالم كمفهوم " التنمية المستديمة " ومفهوم " الحكم الراشد " وارتباط هذه المفاهيم ببعضها البعض كون تحقيقها من قبل الدول وخاصة الدول النامية بما فيها الدول المغاربية يشكل مرحلة نهائية من سلسلة مراحل متعلقة بجملة من الإصلاحات على مختلف المستويات يتم بموجبها القضاء على كل عوامل تخلف هذه الدول وعراقيل نموها وتقدمها و استقرارها موازاة مع التطور العالمي اللامحدود في كل المجالات؛انطلاقا من هذا،اعتبرت المؤسسات المالية الدولية هاته المفاهيم:التنمية المستديمة،الحكم الراشد، كمعايير وأسس تقيس على أساسها مدى تقدم هاته الدول وبالتالي مدى التزامها بتنفيذ الإصلاحات التي أرفقتها بمساعداتها المالية والتقنية لها.

ومن جهة أخرى يمكن استنباط علاقة ثانية تربط المؤسسات المالية الدولية هاته بالدول المغاربية بشكل يكاد يكون موازي للعلاقة الأولى التي تشكل فيها المؤسسات المالية الدولية مركز إرسال و إصدار القرار في حين تمثل الدول المغاربية مركز استقبال وتنفيذ القرار،أما في العلاقة الثانية والتي تربط الدول المغاربية بالمؤسسات المالية الدولية بشكل غير مباشر أي علاقتها مع الدول الأعضاء في هاته المؤسسات المالية الدولية،رغم أن هذه العلاقة الثانية غير مباشرة مع هاته المؤسسات الدولية إلا أنها تكتسي أهمية جد حساسة ومصيرية لكلا الطرفين في كلتا العلاقتين سواء علاقة الدول المغاربية بهاته المؤسسات المالية بشكل مباشر أو مع الدول الأعضاء فيها بشكل غير مباشر؛وقد أخذت هاته العلاقات صفة الأهمية و المصيرية من الأهمية الدولية المتنوعة للمنطقة المغرب العربي والتي أثبتها ويثبتها التاريخ لحد الساعة من خلال استقطاب منطقة المغرب العربي(دائرة الشرق الأدنى حسب تقسيم إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية) للقوى العظمى عبر العصور نظرا لكونها منطقة ذات أهمية إستراتجية وجيوسياسية بحكم موقعها الجيوستراتيجي،فهو موقع محور و مركز والتقاء القارات وبالتالي هي همزة وصل بين القارات،إضافة إلى المنافذ البحرية بمواردها

الطبيعية،من ثروات طبيعية،ثروات مائية،موارد أولية بشكل وفير وجودة عالية؛حيث أن معظم دول المؤسسات المالية الدولية هاته – صندوق النقد الدولي والبنك العالمي – أكثر من نصف وارداتها من الموارد الأولية من العالم هي من المنطقة العربية بما فيها المغرب العربي خاصة المواد الخام وعلى وجه التحديد البترول والغاز الطبيعي،وأي توقف طويل للإمداد بهاته المواد للدول الأعضاء في هاته المؤسسات المالية الدولية قد يتسبب في انهيار اقتصادياتها وبالتالي المساس بإمكانية استمرار واستقرار هاته المؤسسات المالية الدولية. إضافة أنه منذ فترة التسعينات من القرن الماضي حتى اليوم تعتبر منطقة المغرب العربي مصدر تهديد للأمن العالمي ككل وأمن الدول الأعضاء لهاته المؤسسات المالية الدولية بحكم التقارب في الموقع الجغرافي نظرا للإعتبار العالمي الذي يصنف المنطقة المغاربية في قمة هرم لائحة مناطق صناعة وتمويل الإرهاب الدولي هذا الأخير الذي من شأنه تعطيل إن لم نقل هدم اقتصاديات دول بأكملها نظرا لما ينتج عنه من عزلة اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستوى الدولي بالنسبة للدول المركز للإرهاب الدولي أو بالنسبة للدول المهددة من قبل هذا الإرهاب الدولي،وهو ما من شأنه تعطيل وإحباط التنمية في الدول.

و النتيجة المؤكدة من استقراء العلاقة بشكليها المباشر و غير المباشر بين المؤسسات المالية الدولية- صندوق النقد الدولي و البنك العالمي – و الدول المغاربية،هو أن كلا طرفي العلاقة في موقع تأثر و تأثير لكن بنسب متأرجحة في التأثر و التأثير،و أن كلتا العلاقتين المباشرة وغير المباشرة بينهما هما وجهين لعملة واحدة،حيث أنه من المعلوم أن الدول الأعضاء التي تساهم في هاته المؤسسات المالية الدولية بأكبر النسب هي التي لها قوة التأثير في نوعية ووزن القرارات الناتجة تحت إسم هاته المؤسسات الدولية،كما لها حق إستخدام "الفيتو"،كما أنه من المعلوم أن جل الدول الأعضاء في هاته المؤسسات الدولية تربطها علاقات مصيرية بالدول المغاربية لما لهذه الأخيرة من أهمية نظرا لإمتلاكها مختلف الثروات الطبيعية بكميات واحتياطيات عالمية مهمة،و بحكم هذه العلاقة الثانية يمكن للدول المغاربية من التأثير في علاقاتها مع هاته المؤسسات المالية

الدولية من خلال التأثير على علاقاتها بالدول الأعضاء الأكثر مساهمة فيها و بالتالي الأكثر تأثر في هاته المؤسسات المالية الدولية وقراراتها.

إن كل ما سبق ذكره يعطي لهذه الدراسة أهمية عملية أكثر منها أكاديمية،و ما يمكن قوله على الدراسات الأكاديمية في مثل هذه الدراسة أنها إما إن تكون دراسات وصفية لا أكثر لمجريات عملية حدثت و تحدث على أرض الواقع،أو تكون في أحسن حالاتها محاولات لتنظيم الواقع العلمي الدولي في مثل هذه العلاقات اللامتجانسة و اللامتكافئة بين وحدتين دولتين مختلفتين أي بين دول تتسم بتخلف عام في مختلف المجالات وبين تكتل أو منظمات دولية كالمؤسسات المالية الدولية و جل أعضائها دول متقدمة،كما أن الدراسات الأكاديمية في مثل هذه العلاقات الدولية تحاول اكتشاف العلاقات السببية و نتائجها في إطار المحاولات للتنظير لمثل هذه العلاقات الدولية التي يمكن الحكم عليها بأنها حديثة لحداثة طرفها الثاني و المتمثل في منظمات دولية كالمؤسسات المالية الدولية .

أسباب اختيار الموضوع :

1-أسباب موضوعية:

- تتسم الساحة الدولية منذ فترة ليست بعيدة بانتشار ظاهرة التكتلات الدولية وتقويها على المستوي الدولي على حساب الدول،وبالتالي فإن أي علاقة تنشأ بين تكتل دولي ما كالمؤسسات المالية الدولية كتكتل وبين دولة ما كالجزائر مثلا هي علاقة غير متكافئة ولا متجانسة ،كما أن قيام أي علاقة دولية من هذا النوع تعتبر ضرورة لا مفر منها في ظل هذا الانتشار الواسع لمثل هذه التكتلات الدولية وتقويها على الساحة الدولية على حساب الدول.
- إن الفترة الزمنية المعتبرة للعلاقة بين المؤسسات المالية الدولية ودول المغرب العربي والممتدة منذ استقلال هذه الدول من الاحتلال العسكري الأجنبي في القرن العشرين،واستمرارها حتي القرن الحالي،وفي ظل هذه العلاقة غير الكفأة،يمكن الجزم بوجود أسباب خفية تحكم هذه العلاقة بقوة،ومن هذه الأسباب: أهمية منطقة المغرب العربي التي تكتسيها من موقعها الجيوسياسي الاستراتيجي واحتوائها على

وفرة هائلة من الموارد الأولية الطبيعية والتي تعتمد عليها بقوة اقتصاديات الدول الأعضاء في المؤسسات المالية الدولية هاته.

- أيضا من ناحية الارتباط الوثيق بين المجالات الحساسة والحيوية للدول،حيث أن المجال الإقتصادي أصبح يولى اهتماما يوازي أو يفوق المجال السياسي،واعتبار تحقيق أمن اقتصادي يستلزم بالضرورة تحقيق أمن وسيادة الدول،خاصة وأن ظاهرة الارهاب الدولي عموما تهدد كل تواجد واستقرار الوحدات الدولية وكل مجالاتها
- تصنف دول المغرب العربي من ضمن الدول النامية والمتخلفة في العالم رغم احتوائها على المرتكزات الإقتصادية الأولية،وتعتمد منذ استقلالها على المساعدات من مؤسسات النقد الدولية دون تمكنها من النهوض والتقدم في مختلف المجالات.

2- الأسباب الذاتية:

- تعتبر الدراسات الخاصة بدول المغرب من الدراسات القليلة مقارنة بالدراسات المتعلقة بمناطق أخرى من العالم كأروبا والولايات المتحدة الأمريكية،كما أن الدراسات المغاربية حول منطقة المغرب العربي هي نادرة إضافة إلى عدم علميتها أو اتباعها منهج علمي معين وهي في الغالب تفتقر للموضوعية في الطرح،إذ هي تغالي في المدح والحميّة والانتماء للعروبة مثلا أو الإسلام،أو تغالي في الذم والنقد الهدام دون محاولات بناء حلول أو بدائل للقضايا قيد الطرح والدراسة.
- كما تعتبر هذه الدراسة مكملة لدراستي السابقة لنيل شهادة الليسانس في نفس التخصص التي تبحث في قضايا الإندماجات و "التكامل العربي واقعه وآفاقه" في ظل تفشي ظاهرة التكتلات الدولية التي أصبحت ضرورة ملحة،والتي خلصت إلى نتيجة مفادها أن المجال الوظيفي أو مجالات السياسة الدنيا(المجال الإقتصادي) كما يسميها المفكر الإنجليزي "ارنست هاس"هو المجال الأنسب لتحقيق أي تكتل بشرط أن تكون إقتصاديات الدول متقاربة النمو و التقدم،فانطلاقا من هذه النتيجة التي تدعوا للتساؤل والبحث في اقتصاديات دول المغرب العربي المتسمة بأنها متخلفة وناشئة و تعتمد على حلول مستوردة من بيئة مغايرة تماما لبيئة اقتصاديات المغرب العربي وبشكل أدق جل التعاملات الإقتصادية لدول المغرب العربي بشكل فردي مع

تكتلات إقتصادية عالمية قوية وهذا ما يضعف من وزنها التفاوضي ويزيد من إضعاف الإقتصاديات المغاربية و زيادة ارتباطها وتبعيتها لهذه التكتلات الإقتصادية الدولية،وهو ما تبحث فيه هذه الدراسة الجديدة.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى كشف وتحليل هذه العلاقة اللامتجانسة بين وحدتين دوليتين مختلفتين، بين المؤسسات المالية الدولية و التي تضم في عضويتها دول جد متقدمة،وبين دول المغرب العربي– فرادى – والتي هي دول متخلفة بالنسبة للأولى؛
- وكذا محاولة كشف أسبابها المعلنة والخفية؛
- والعوامل المتحكمة في هذه العلاقة الدولية الممتدة طوال فترة زمنية لا بأس بها وعلى مدى قرنين من الزمن تباينت المعالم الدولية فيها.
- ومحاولة تحديد أي الطرفين في هذه العلاقة الدولية يشكل مركز اصدار القرارات وأيهما مركز استقبال وتنفيذ هذه القرارات،أم أنها علاقة تأثر وتأثير في نفس الوقت على كلا الطرفين،وما نوع هذه التأثيرات وما حجمها وما مدى سلبيتها أم إيجابها علي كل طرف دولي في هذه العلاقة.
- كما يمكن اعتبار هذه الدراسة إضافة جديدة للجهد الأكاديمي السابق في الدراسات المغاربية خصوصا والدراسات في حقل العلاقات الدولية عموما،خاصة وأن أهم القوى العالمية كالإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية تولي في سياساتها الخارجية اهتماما كبيرا بمنطقة المغرب العربي وتخصص في إدارتها تقسيما كاملا تحت اسم " الشرق الأدنى" وانجاز دراسات مفصلة ودقيقة لها.

شرح إشكالية الموضوع قيد الدراسة:

في ظل تحولات الإقتصاد العالمي وتوازنات القوة والثروة،يبرز دور المؤسسات المالية الدولية في رسم وتحديد طبيعة السياسات الإقتصادية العالمية،التي أثرت بشكل أو بآخر على نمط السياسات الإقتصادية السائدة في الدول،وعليه،ما مدى تأثير مخرجات

السياسات العامة العالمية الإقتصادية للمؤسسات المالية الدولية في رسم السياسات العامة عموما والإقتصادية خصوصا لدول المغرب العربي(الجزائر نموذجا)؟

- كما أنّ العلاقة الدولية الحديثة في نوعها،و اللامتجانسة و اللامتكافئة بين وحدتين دوليتين مختلفتين– بين دول نامية و منها المغاربية كالجزائر و منظمات مالية دولية تضم في عضويتها دول جد متطورة و متقدمة – و المستمرة على مدى فترة زمنية ممتدة على قرنيين من الزمن حيث بدأت هذه العلاقة الدولية في القرن العشرين و تستمر حتى القرن الحالي،القرن الحادي و العشرين و بهذا فإن هذه العلاقة الدولية تعبر عن ذاتها بإستفهامات كثيرة منها:

ما مدى تأثير المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات الدول المغاربية (الجزائر)؟هل للمؤسسات المالية الدولية هاته دور في إحداث تنمية اقتصادية في الدول المغاربية كالجزائر؟و هل هذا الدور مقتصر على الجانب الاقتصادي فقط أم يتعدى لباقي المجالات الحساسة الأخرى كالمجال السياسي و الاجتماعي؟ما سبب استمرار هذه العلاقة على مدى فترة زمنية امتدت و لا تزال تمتد من القرن الماضي حتي القرن الحالي؟و هل استمرت هذه العلاقة على مدى هذه الفترة الزمنية بنفس الوتيرة و نفس التعاملات؟

- وهل يمكن إعتبار المؤسسات المالية هاته بمثابة إحتلال من نوع جديد بدل الإحتلال العسكري المنتهي في هذه الدول،أم هي الآلية و الوسيلة التي تمهد لاحتلال جديد؟

فرضيات الدراسة:

و كإجابة أولية على هاته التساؤلات المطروحة التي تفترض و تستلزم حلول،يمكن رصد عدة إفتراضات،تتلخص أهمها كالأتي:

- مادمت المؤسسات المالية الدولية تربطها علاقة بالدول المغاربية كالجزائر فإن هذه الأخيرة تعيش رفاهية وتقدم في كل المجالات الإقتصادية والسياسية و الإجتماعية و بالتالي :

- كلما زاد الإرتباط بين المؤسسات المالية الدولية والدول المغاربية كالجزائر،كلما زادت التنمية الإقتصادية في هاته الدول وبالتالي زيادة التنمية في مختلف مجالات الحياة داخل هاته الدول.

- وكلما تراجع تعامل وارتباط الدول المغاربية كالجزائر مع المؤسسات المالية الدولية كلما تراجعت التنمية الإقتصادية و السياسية والإجتماعية في هاته الدول.

- إن تنامي العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية والدول المغاربية كالجزائر يؤدي بالضرورة إلى زيادة تأكيد تبعية هذه الدول لهاته المؤسسات المالية الدولية.

- إن تنامي العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية والدول المغاربية كالجزائر يؤدي بالضرورة إلى تقليص التهديدات الدولية المختلفة لهاته المؤسسات المالية الدولية و لدولها الأعضاء.

- إنّ توطد الإرتباط بين الدول المغاربية كالجزائر و المؤسسات المالية الدولية يؤكد أن للدول المغاربية كالجزائر دور مأثّر على هاته المؤسسات المالية الدولية و بالتالي يمكن أن يكون لها أثر على القرارات الدولية المصيرية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

- المتغير الدولي الأول هو مؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العامي للإنشاء والتعمير)
- المتغير الدولي الثاني هو الدول المغاربية (دراسة حالة الجزائر)
- الإطار الزماني منذ نهاية الحرب الباردة حتى الوقت الحالي.

أدبيات الدراسة:

- يمكن اعتبار الدراسات في هذا الإطار حديثة و محصورة عادة في مجال طرفي هذه العلاقة الدولية بين الدول النامية- بما فيها دول المغرب العربي- و المؤسسات المالية الدولية.

- إنّ أكثر الإصدارات و الدراسات حول الموضوع والمتعلقة بمنطقة المغرب العربي صادرة من المؤسسات المالية الدولية هاته – صندوق النقد الدولي، البنك العالمي- في شكل تقارير سنوية تشمل إحصاءات و تحليلات لكل المجالات لتنميتها في هذه الدول النامية،للرقي بها لمرحلة " التنمية الشاملة " كما تصدر هذه الدراسات في المجلة الشهرية الصادرة عن صندوق النقد الدولي تحت عنوان " Finance and Développement"

- كما أن هذا الموضوع يحظى بدراسات تصدر من الدول المغاربية كالجزائر،والتي يمكن الحكم عليها هي الأخرى بأنها دراسات وصفية أكثر منها تحليلية لعلاقة هذه الدول كالجزائر بهاته المؤسسات المالية والدولية،و كثيرا ما تصدر في دوريات و تقل الكتب فيها.

- إضافة إلى الدراسات الصادرة عن المعاهد الوطنية كدورية " EL Mountada Forum" الصادرة عن "المعهد الوطني للدراسات الشاملة"بالجزائر.

- كما أن هناك دراسات شاملة نادرة في إطار هذه العلاقة بين هذه المؤسسات المالية الدولية،لكن الطرف الثاني يشمل الدول الإسلامية بشكل عام لا مفصل،بما فيها الدول المغاربية بحكم أنها كلها دول إسلامية.

مناهج و اقترابات الدراسة :

ابتغاء للموضوعية و العلمية في الطرح والدراسة التي تستوجب إتباع مناهج البحث العلمي،تلخصت مجمل مناهج هاته الدراسة في:

- المنهج الوصفي التحليلي،و الذي يشمل كل مستويات و فصول الدراسة و الذي يعتمد على الوصف و التحليل و التفسير.

- كذلك المنهج التاريخي و الذي يشمل على وجه التحديد أجزاء من الدراسة التي تخص نشأة و تطور العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية و الدول المغاربية- دراسة حالة لدولة الجزائر-،و كذا فيما يخص نشأة و تطور المؤسسات المالية الدولية،كذلك

إثر دراسة و تحليل الإقتصاديات المغاربية و الإقتصاد الجزائري كنموذج؛هذا المنهج الذي يعتمد على الدراسة التطورية،و رصد الظاهرة و تحليلها عن طريق المصادر التاريخية.

- إضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي يمس أجزاء الدراسة المتعلقة بالإقتصاديات المغاربية والإقتصاد الجزائري و التنمية في هاته الدول إنطلاقا من اعتبار أنّ منهج دراسة الحالة يقوم أساسا على التعمق في دراسة مرحلة أو وحدة معينة أم عدة مراحل ووحدات من خلال جمع البيانات.

- كذلك المنهج الإحصائي،و الذي يشمل أيضا دراسة و تحليل الوضعية الإقتصادية المغاربية عموما و الجزائرية خصوصا،و يهتم هذا المنهج بجمع الإحصاءات حول موضوع معين وترجمته في علاقات سببية بين متغيرات معينة.

- زيادة على ذلك إقتراب التبعية،الذي تفترضه العلاقة اللامتكافئة و اللامتجانسة بين طرف دولي قوي و المتمثل في المؤسسات المالية الدولية و طرف دولي ثاني متخلف و في طور النمو و المتمثل في الدول المغاربية – كالجزائر- ومدى سيطرة الطرف الأول على الثاني وبالتالي تبعية الطرف الثاني للأول،كما أنّ الشكل المستمر لهاته العلاقة الممتدة على فترة زمنية على مدى قرنيين،والتي بدأت في القرن العشرين و تمتد إلى غاية القرن الحالي،هذه الإستمرارية و المدة الزمنية لهذه العلاقة الدولية اللامتجانسة تشكك في تبعية الدول المغاربية-الجزائر-للمؤسسات المالية الدولية،و أنّ إتجاه التبعية معكوس أي أن المؤسسات المالية الدولية هي التابعة لهذه الدول المغاربية- نظرا للإرتباط المصيري لإقتصاديات الدول الأعضاء في هاته المؤسسات بإقتصاديات الدول المغاربية،كما أن هذا المنهج يفترض و يؤكد على العلاقة المتكافئة والإرتباط بين السياسة و الإقتصاد.

هيكلة الدراسة:

و بناء على كل ما سبق و توخيا للموضوعية ة العلمية ، و خدمة للموضوع و الهدف،إستلزم طرح الدراسة في شكل ثلاث فصول بمباحث ومطالب و فروع لتوضيح وتدقيق الدراسة،إذ تمحور الفصل الأول حول: المؤسسات المالية الدولية بين إيجابيات و سلبيات الاندماج الاقتصادي الدولي،أمّا الفصل الثاني فقد تمحور حول:تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية (بعد الحرب الباردة)،ليختم الفصل الثالث الدراسة المتمحور حول:تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد الجزائري (بعد الحرب الباردة).

الفصل الأول

المؤسسات المالية الدولية بين إيجابيات و سلبيات الاندماج الاقتصادي الدولي

مقدمة الفصل:

سار العالم نحو الاندماج والانفتاح الاقتصادي بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة الموالية لنهاية الحرب الباردة ونهاية الثنائية القطبية في جميع نواحيها الإقتصادية والسياسية و الأيديوليجية،وانفراد القطب الغربي بسياساته وأيديولوجياته الليبرالية في تعاملاته القطرية والدولية وهذا يعني أن كل سياسة تتخذ من قبل أي دولة سيكون لها الأثر الواضح على اقتصاديات الدول الأخرى،خصوصاً تلك السياسات المنتهجة في المجال المالي والإقتصادية-خاصة وأن رأس المال هو أساس التعاملات الإقتصادية فهو الوسيلة والغاية في نفس الوقت-.فترابط واندماج اقتصاديات دول العالم يجعل من قضية التعاون المالي والإقتصادي أمراً ضرورياً،وذلك بهدف تجنب أي خلاف قد ينشأ من جرّاء اتخاذ إجراءات انفرادية من جانب دولة ما.

كما أن وجود دول تتوفر على فوائض مالية معتبرة ودول أخرى تفتقر لمثل هذه الموارد جعل من قضية التعاون المالي الدولي أمراً في منتهى الضرورة.ولأن دول العالم أدركت حتمية التعاون بشكليه الإقتصادي عموما و المالي خصوصا،تجمعت في منظمات عالمية وإقليمية لتكريس هذين الشكلين من التعاون،إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو أن وجود ونشأة مؤسسات التعاون الإقتصادي و المالي على وجه الخصوص كانت قبل نهاية الثنائية القطبية العالمية،وإذا كان دورها بعد هذه الفترة إلى غاية الوقت الحالي هو تسهيل التعاون و الإندماج الإقتصادي والمالي فما هو دورها السابق المصاحب لنشأتها إلى غاية نهاية الحرب الباردة؟وما دورها العالمي؟وما تأثيرها على النظام العالمي كوحدة مركبة؟وما تأثيرها على وحداته القطرية؟وما تحليل المذاهب النظرية المختلفة حول ذلك؟،وهو ما يهدف للإجابة علية بالدراسة والتحليل في هذا الفصل الأول.

المبحث الأول:طبيعة المؤسسات المالية الدولية و دورها في الاقتصاد الدولي:

فتجسيد صورة موضوعية حول ماهية وطبيعة المؤسسات المالية الدولية،لا يكمل إلا بعد الدراسة التاريخية لظروف نشأتها وكذا فهم هيكلتها المؤسساتية وأعمالها وأدوارها على مستوى هذه الهياكل و على مستوى الأطراف الدولية المتعاملة معها،وأيضا بعد إدراك رؤى العلماء والمفكرين وتحليلهم لهذه المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول:ظروف نشأة المؤسسات المالية الدولية و أهدافها:

ويمكن تقسيمها إلى ظروف سابقة لنشأة المؤسسات المالية الدولية، وأخى مصاحبة لنشأتها،وكلها عوامل ساهمت في بلورت هذه المؤسسات وأدوارها العالمية.

الفرع الأول:الظروف الدولية المصاحبة لنشأة المؤسسات المالية:

أ- الظروف الدولية قبل نشأة المؤسسات المالية:

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية اتجه الاهتمام و التفكير الدولي نحو وضع أسس لنظام دولي جديد مستقر و متوازن إلى حد ما خاصة بعد ما ترتب على نهاية الحرب العالمية الأولى من اضطراب و عدم استقرار أديا إلى قيام الحرب العالمية الثانية، التي ما لبثت أن وضعت أوزارها حتى ظهرت بشكل واضح ثلاث قضايا كان لها تأثير كبير في التطورات اللاحقة للنظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما كان لها تأثير عميق في اتجاهات السياسات و المؤسسات الدولية المنشاة، و هذه القضايا هي([1]):

- إعادة تعمير أوربا بعدما خلفته الحرب من تدير و ما ترتب عليها من بزوغ مفهوم النمو الاقتصادي و استخدامه معيارا للتقدم.
- المواجهة بين النظم الاقتصادية: نظام رأسمالي يقوم على أساس اقتصاد السوق في الغرب، و نظام اشتراكي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي في الشرق.

([1])رمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف:دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث،الكويت:عالم المعرفة،1990،ص ص6-85.

- ظهور قضية التنمية الاقتصادية للعالم الثالث كواحدة من المشاكل الرئيسية في عالم ما بعد الحرب، حيث انقسم العالم إلى شمال متقدم و جنوب متخلف حديث الاستقلال.

و بالتالي فقد تضمن قيام النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، العمل على الجانبين السياسي و الاقتصادي.

ففي الجانب السياسي، و المتعلق بقضايا السياسة العليا (السلم و الأمن الدوليين) منظور إرنست هاس في قضية الاندماج الدولي -، فقد أنشأت منظمة الأمم المتحدة عرضا على منظمة عصبة الأمم، و التي قامت من الناحية النظرية على مبدأ المساواة بين الدول، و الاعتراف بسيادة الدول و استقلالها، فلكل الدول الأعضاء فيها صوت واحد بغض النظر عن حجمها أو ثروتها، إلا أنها من الناحية العلمية المتمثلة في جهازها التنفيذي المسمى مجلس الأمن، فإن عدد الأصوات و كذلك حق النقض أو الاعتراض "الفيتو" منح الدول الكبرى و المنتصرة فقط.

أما في الجانب الاقتصادي، و المتعلق بقضايا السياسة الدنيا (الاقتصاد) – حسب منظور إرنست هاس في قضية الاندماج الدولي -، فقد وضعت أسسه المؤسسية في مؤتمر بريتون وودز سنة 1944، الذي تمخض عن إنشاء مؤسستين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.(2)[2]

ب- الظروف الدولية بعد نشأة المؤسسات المالية الدولية:

لقد عرف العالم خلال ربع القرن الذي أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية (1945-1970) فترة بالغة الحيوية و الإثارة. فإذا كانت هذه الفترة هي فترة المواجهة و القلق من الحرب الباردة بين معسكرين، أحدهما من الغرب يأخذ بالرأسمالية و اقتصاد السوق، و الآخر من الشرق يدين بالاشتراكية و التخطيط المركزي، فإن هذه الفترة كانت أيضا فترة الحيوية و الأمل لكل من المعسكرين المحاربين، و كل منهما يطمع في

(2)نفس المرجع،ص ص103،85.
(3)حازم الببلاوي،النظام الإقتصادي الدولي المعاصر،الكويت:عالم المعارف،1990،ص ص10-49.

السيطرة و النصر النهائي. فبعد بسط الاتحاد السوفييتي سيطرته على وسط و شرق أوربا، و بعد سقوط الصين للحكم الشيوعي بنجاح ثورة ماو تسي تونغ، وقعت أول مواجهة عسكرية غير مباشرة في كوريا سنة 1950، و كان حلف الأطلنطي قد نشا في 1949، ثم نشأ حلف وارسو في المقابل سنة 1955 (3)،و بعد ذلك جاء بناء حائط برلين في 1961 ليكرس الانقسام في أوربا. و على رغم هذه المواجهات و الانقسام الإيديولوجي، بسببها عرف العالم في معسكريه ما يشبه المعجزة الاقتصادية. فأوربا و كذلك اليابان- قد خرجتا محطمتين عسكريا و اقتصاديا من الحرب العالمية – أعيد بناؤهما بمساعدة أمريكية فعالة، عن طريق مشروع مارشال في أوربا، و نتيجة للتدخل المباشر في اليابان. و على الأخرى فإن الاتحاد السوفييتي، و قد عرف بدوره تدميرا كبيرا خلال الحرب، استعاد الكثير من قوته الاقتصادية، و لم يلبث أن مد سيطرته الاقتصادية على أوربا الشرقية، و إن كانت نجاحاته في استعادة قوته العسكرية و تأثيره الإيديولوجي أوضح من إنجازاته الاقتصادية. و في الوقت نفسه فإن عددا من دول الكتلة الشرقية و خاصة في شرق أوربا، قطعت أشواطها مهمة في التصنيع بعد أن كانت مجرد دول زراعية متخلفة. (4)[3]

و نتيجة لهذا الصراع الإيديولوجي تدعمت حركات التحرير و الاستقلال في الدول النامية أو المختلفة و استمرت حتى سنة 1960. و خلال هذه الفترة حقق العالم في معظم أجزائه معدلات نمو عالية و غير مسبوقة من قبل، فعرف ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية "بربع القرن المجيد". فأوربا استعادت قوتها الاقتصادية خلال هذه الفترة، و تجاوزت معدلات نموها 4 إلى 5% سنويا. فقد برزت ألمانيا صناعيا، كما أعادت الدول الاستعمارية (فرنسا، بريطانيا، هولندا...) تشكيل هياكلها الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) ، و تراجعت علاقاتها مع مستعمراتها القديمة، و في نفس الوقت استعادت اليابان حيويتها واندمجت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي

(4)نفس المرجع،ص ص49-55.

الصناعي خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفع نموها الاقتصادي بين 10 إلى 13% سنويا كذلك عرف المعسكر الاشتراكي بدوره نموا اقتصاديا معقولا، كما عرفت الدول النامية حديثة الاستقلال حيوية، فحققت في مجموعها معدلات نمو عالية تراوحت بين 5 إلى 6%، و ساعد الاستقطاب الدولي على زيادة المعونات والمساعدات الاقتصادية لهذه الدول, وغلب على العالم شعور التفاؤل بالمستقبل والثقة في اللاعبين الأساسيين على الساحتين الاقتصادية والسياسية،(5)ولعبت الدولة دورا هاما في جميع الدول، وكادت تصبح اللاعب الأساسي إن لم تكن اللاعب الوحيد،وبالتالي تراجع أن لم نقل غياب دور المؤسسات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية، ففي الدول الاشتراكية ،كانت الدولة وفقا للمنطق الاشتراكي – هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، ولم يكن الأمر بعيدا من ذلك في معظم دول المعسكر الرأسمالي إذ إن فكرة دولة الرفاهية التي وجدت تأصيلها النظري في نظريات كينز، سادت في معظم الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. الدول النامية هي الأخرى أعطت للدول الدور الرئيسي في الاقتصاد، متأثرة في ذلك بالنظام الاشتراكية ومنظري التنمية الاقتصادية، وبتأييد من المنظمات الدولية كالبنك الدولي.(6)[4]

ومنذ بداية السبعينات، وبنهاية ربع القرن المجيد، تغيرت الأوضاع العالمية وبدأت الأزمات العالمية الواحدة تلو الأخرى: أزمة الغذاء في 1970، وأزمة الطاقة 1973، وأزمة المديونية في 1982، فضلا عن أزمة التنمية وأزمة الاشتراكية منذ السبعينات، فبدأ العالم الرأسمالي يواجه العديد من المشاكل الاقتصادية فمع حرب فيتنام توضحت مظاهر التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يواجه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية أزمة شديدة، فبعد أن تجاوز العالم مشكلة نقص الدولار، و زاد العرض مما زاد الضغط على قيمة الدولار، اضطرت الولايات

(5)رمزي زكي،"هل يحتاج العالم إلى بريتون وودز جديدة"،مجلة العربي،عدد432،نوفمبر1994،ص ص59-60
(6)نفس المرجع،ص61.

المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن ثبات سعر الذهب، و تخلي الرئيس نيكسون عن التزامات بلده بضمان استقرار أسعار الصرف الذي قام عليه النظام النقدي منذ بريتون وودوز 1944، و دخل العالم مرحلة من التعويم غير المقنن حتى تم تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي في 1976، و في الوقت نفسه بدأت تظهر الآثار السلبية لتوسيع دور الدولة، و اقتصاد الرفاهية في معظم الدول الغربية. و جاءت حكومة تاتشر في بريطانيا لتقييد دور الدولة، و في هذه الفترة جاءت ثورة النفط، و اشتعلت الأسعار في معظم العالم، و دخل العالم المتقدم الصناعي مرحلة جديدة من التنظيم و الانكماش.(7)

و بالمقابل بدأ المعسكر الاشتراكي في مرحلة جمود و توضحت مظاهر الوهن الاقتصادي، و تغطية المشاكل و عدم مواجهتها.

أما دول العالم النامي فقد عرفت بدورها أزمات ثقة، فضلا عن تحملها أعباء التغيرات الاقتصادية الجديدة للتضخم و الركود العالميين،و ما زاد الأمر صعوبة هو تفشي فيها ظاهرة الفساد و سوء الإدارة.و فقدت الكثير من هذه الدول مصداقيتها،فبدأت تتراجع المساعدات و المعونات الخارجية.

و إذا كانت التطورات الأنفة الذكر قد ظهرت على السطح الدولي،فقد كانت تتفاعل تحت السطح تطورات اقتصادية و تكنولوجية بالغة الأهمية،ساعدت على إفراز العديد من مظاهر الخلل و عدم الاتساق بين مؤسسات و نظم بالية و بين حقائق جديدة،و أهم هذه التطورات هي الثورة التكنولوجية الجديدة، و ما أدت إليه من تغيير في المحيطات الاقتصادية للعالم المعاصر.و قد واكبت هذه التطورات التكنولوجية تغيرات أخرى لا تقل عنها أهمية في المؤسسات و السياسات سواء على المستوى الدولي أو القطري،كان لها بدورها آثار بعيدة المدى في النظام الدولي في مختلف المجالات و على فاعلية.(8)[5]

الفرع الثاني: نشأة المؤسسات المالية الدولية و أهدافها:

(7)زينب حسني عوض الله،الإقتصاد الدولي:نظرة عامة بعض القضايا،مصر:الدار الجامعية،1998،ص ص50-58.

(8)محمد بجاوي،من أجل نظام اقتصادي دولي جديد،(تر:جمال مرسي و ابن عمار الصغير)،الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1980،ص ص23-83.

أ- صندوق النقد الدولي(International Montray Fund):

أ-1- نشأة صندوق النقد الدولي:

في عام 1944 اجتمع ممثلو 44 دولة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في مدينة بريتون وودز، من أجل وضع نظام نقدي دولي جديد يجنب العالم الأزمات النقدية التي ألمت به،و أهم ما طرح في هذا المؤتمر من اقتراحات:

أ-1- 1- اقتراح الاقتصادي الانجليزي (جون كينز)(*): الخاص بإنشاء اتحاد دولي للمقاطعة يستخدم نقودا دولية يطلق عليها اسم (Bancor) و بحجم يؤدي إلى مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي في العالم.و تتحد قيمة هذه العملة على أساس ربطها بقيمة معينة من الذهب و تقبلها الدول الأعضاء في تسوية معاملاتها الدولية.حيث تقوم الدول الأعضاء عن طريق بنوكها المركزية بفتح حساب في الاتحاد الدولي للمقاصة و تعمل كل دولة على موازنة مدفوعاتها بنفسها و يحدث ذلك في ظل ظروف طبيعية،و لكن عندما يحدث اضطراب في بعض النظم الاقتصادية و تحدث تقلبات نقدية يترتب عليها عجز.فإن دولة العجز يصبح حسابها مدينا في الاتحاد،و دولة الفائض يصبح حسابها دائنا في الاتحاد،و تستخدم كل دولة حصتها من السحب لعملة "البانكور" بالإضافة إلى الذهب في تسوية مدفوعاتها الدولية،و يخول الاتحاد بفتح اعتمادات للدول الأعضاء لكي تقوم بالسحب من البنك مبلغ من النقود و لكن في حدود معينة،و لا يحتاج الاتحاد للبدء في عمله إلى إيداع ودائع من الذهب أو العملات الأخرى، فأصوله تتكون من القيود الحسابية الدائنة باسم البنوك المركزية للدول المختلفة؛ ما إذا حدث ارتفاع في الأسعار العالمية و زيادة في حجم التجارة الدولية فإن نظام اتحاد المقاصة الدولي يتصف بالمرونة في زيادة السيولة الدولية و ذلك بزيادة حجم الحصص و تمنح الدول الأعضاء الائتمان الذي تستخدمه كوسيلة دفع مقبولة في المعاملات الدولية.و قد أورد كينز في مقترحاته القواعد التنظيمية المتعلقة بـ "البانكور" حيث يحق للدولة التي تعاني من عجز في مدفوعاتها أن تسحب ربح حصتها في السنة بدون قيود.أما إذا ازداد العجز على ذلك فيحق لاتحاد المقاصة الدولي أن يطلب من الدولة التي تعاني من العجز أن تخفض قيمة

عملتها الوطنية أو ترفض رقابة حركات رؤوس الأموال أو تتنازل للاتحاد عن جزء من احتياطياتها من الذهب و العملات الأجنبية. و قد كان كينز في مقترحاته يدافع عن المصالح البريطانية و يتجاهل النفوذ الأمريكي مما جعل المؤتمر في مدينة بريتون وودز يرفض مشروع و اقتراحات كينز.(9)[6]

أ-1- 2- اقتراح الاقتصادي الأمريكي (هوايت): هو الآخر بدوره قدم إلى مؤتمر بريتون وودز مشروعا يتضمن النقاط الرئيسية التالية(10):

- إنشاء نظام نقدي دولي جديد يتمثل في صندوق النقد الدولي و الذي يهدف إلى استقرار أسعار الصرف حيث اقترح (هوايت) إصدار وحدة نقد دولية أطلق عليها اسم "اليونيتاس" (Unitas) قابلة للتحويل إلى عملات الدول الأخرى،و ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب و ذلك من أجل استخدامها كوحدة للحساب و لموازنة الصرف بين الدول المتعاملة.
- و اقترح هوايت على الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملاتها بالذهب أو اليونيتاس.

-إن المشروع الذي قدمه هوايت لم يكن يهدف إلى إنشاء سلطة نقد دولية تحل محل سلطة النقد الوطنية للدول الأعضاء و إنما كانت تصوراته خلق تعاون وتنسيق بين السلطتين.

- أن يقوم النظام النقدي المقترح بمحاربة القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية بجميع أشكالها والتي تعطل حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة.

إيقاف التدخل في أسواق الصرف،منع خفض قيمة العملات الوطنية باستمرار والتي تلحق ضررا بالدول الأخرى.

- تفتح حسابات دائنة ومدينة للدول الأعضاء في الصندوق ويسجل الرصيد في هذه الحسابات باليونيتاس،وتتم عملية تسوية الفائض في الحساب الجاري للدول

(9)قادري عبد العزيز،صندوق النقد الدولي:الآليات والسياسات،الجزائر:دار هومه،2005،ص ص144-148.
(10)علي عبد الفتاح أبو شرار،الإقتصاد الدولي:نظريات وسياسات،عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1،2007، ص ص491-493.

الأعضاء بالذهب، وفي حال وقوع عجز في ميزان المدفوعات فإن دور الصندوق هو السعي لتثبيت قيمة العملات بواسطة الإئتمانات المتبادلة بين الأعضاء.

- يتكون احتياطي الصندوق من الذهب وعملات الدول الأعضاء،وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت كانت تتمسك بنظام الصرف بالذهب،وأن الدولار قابل للتحويل إلى ذهب في المدفوعات الدولية،وعليه فإن الدولار سيكون العملة المستخدمة في تسوية الحسابات بين الدول الأعضاء،وعند تحديد حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق ومدى تأثير بعض الدول على إدارة الصندوق،اقترح هوايت أن يكون حجم الحصة لأي دولة مشاركة في الصندوق متناسبا مع حجم ما تملك من الذهب والنقد الأجنبي وحجم دخلها القومي ومدى التقلبات في ميزان مدفوعاتها،وفي هذا الاقتراح نجد أن هوايت كان يعبر عن مصلحة الولايات الأمريكية المتحدة التي كانت آنذاك تملك الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي من الذهب ولديها أعلى دخل قومي في العالم.
- تستطيع الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من الصندوق عملات أجنبية لمواجهة هذا العجز،ولكن لا تستطيع دولة العجز شراء عملات أجنبية باستمرار إذا زاد ما بحوزة الصندوق من عملة هذه الدولة على 200% من حصتها، ويستطيع الصندوق أن يفرض على الدولة المقترضة بعض الإجراءات التي يراها ضرورية.

وفي مؤتمر بريتون وودز الذي عقد في عام 1944، والذي استمر أسابيع عدة، تم الاتفاق على اعتبار مقترحات هوايت أساسا لقيام صندوق النقد الدولي،وانتهى المؤتمر باتخاذ القرار لإنشاء مؤسستين ماليتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.(11)[7]

أ– 2 – أهداف صندوق النقد الدولي:

(11)نفس المرجع،نفس الصفحة.

إن الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي (بريتون وودز) تتضمن الأهداف التي انشق من أجلها صندوق النقد الدولي وهي كالتالي(12)[8]:

- المحافظة على ثبات أسعار الصرف ومنع تقلباتها وكذلك منح الأعضاء في الصندوق من التنافس على ممارسة تخفيض قيمة عملاتها الوطنية.

- العمل على زيادة حجم التجارة الدولية و توسيع نطاقها و تنشيطها و تحقيق مستويات عالية من التوظيف و الدخل الحقيقي و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول.

- العمل على خفض درجة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء،و ذلك بتقصير مدة هذا الاختلال إلى أدنى مستوى له أو إزالته.

- اتخاذ الرقابة و القيود على الصرف و التي تعيق نمو التجارة الدولية و العمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق.

- خلق ثقة الاعتماد على موارد الصندوق بين الدول الأعضاء و ذلك من أجل تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها و تسهيل التبادل التجاري فيما بينها.

- تشجيع التعاون النقدي الدولي و ذلك عن طريق قيام مؤسسة دائمة (صندوق النقد الدولي) التي تفتح قنوات الحوار و التشاور بين الدول الأعضاء، و ذلك من أجل حل مشاكل العالم النقدية.

ب- البنك الدولي للتعمير و التنمية (International Bank For Reconstruirons and devlopment IBRD):

ب-1- نشأة البنك الدولي للتعمير و التنمية:

إن التسمية الشائعة لهذا البنك هي: البنك الدولي للإنشاء و التعمير"،و يطلق عليه أيضا: "بنك العالم".و قد أنشئ هذا البنك من خلال مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 لمنع القروض طويلة الأجل و لكي يكون مكملا في عمل صندوق النقد الدولي.و قد دعت الحاجة إلى إنشاء هذا البنك بعد أن سببت الحرب العالمية الثانية كثيرا من الدمار في

(12)المرجع نفسه،ص494.

الأموال و الممتلكات و الأرواح في معظم القارة الأوروبية،و هذا يتطلب إعادة البناء و التعمير و تحقيق الاستقرار و السلام في دول العالم. و في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهر جليا أن أحد الأسباب التي تؤدي إلى حفظ السلام و تحقيق الاستقرار هو العمل على تخفيف الفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة بيت الدول الغنية و الدول الفقيرة الأمر الذي جعل من تنمية اقتصاديات الدول النامية أحد الأهداف الأساسية التي قامت عليها فكرة إنشاء البنك الدولي للتعمير و التنمية و الذي بدأ أعماله في شهر جوان سنة 1946،و مقره في واشنطن الأمريكية(13)[9].و يعتبر البنك الدولي للتعمير و التنمية مؤسسة مالية دولية من مؤسسات الأمم المتحدة و تشرف على إدارة النظام المالي الدولي و تهتم بسياسات التنمية و الاستثمارات و الإصلاح الهيكلي في الدول الأعضاء.إن نشاط كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي يكملان بعضهما البعض، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة التي تتعلق بعمليات التكييف الهيكلي و الذي يشترط أم تسبقها مرحلة التثبيت و التي تعتبر من نشاط صندوق النقد الدولي و تتضمن عمليات تخفيض معدل التضخم،و تصحيح سعر الصرف،و تعتبر هذه العمليات مقدمة تمهيدية لإنجاح عمليات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط و الطويل،بلغ عدد الأعضاء في البنك الدولي حوالي 176 جولة (عام 1996)،و لكي تصبح الدولة عضوا في البنك الدولي لا بد أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي قبل ذلك،كما يتحدد اكتتاب الدول الأعضاء في رأس مال البنك طبقا لحصص هذه الدول في صندوق النقد الدولي،و تقسم حصة كل عضو في البنك الدولي إلى ثلاثة أجزاء تدفع بالشكل التالي:

1- يدفع العضو 2% من حصته ذهبا أو دولار أمريكي و يستخدمها البنك في إقراض الدول.

(13)شيريل بييار،"البنك الدولي:دراسة نقدية"،(تر:أحمد فؤاد بلبع)،مجلة العربي،عدد452،جوان1996،ص ص194-195.

2- يدفع العضو 18% من حصته بعملته الوطنية و لا تستخدم في الاقتراض إلا بموافقة الدولة العضو.

3- و الباقي 80% من الحصة غير قابلة للاقتراض و لكن يستخدمها البنك لضمان بعض القروض التي تحصل عليها الدول العضو و ضمان التزامات البنك نفسه.

ب – 2 – أهداف البنك الدولي للتعمير و التنمية:

يسعى البنك الدولي للتعمير و التنمية لتحقيق هدفين أساسين هما:

- توفير التمويل اللازم لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية من مشاريع إنتاجية و بنى تحتية في دول أوربا الغربية.
- المساعدة في تنمية البلدان النامية من خلال تقديم التمويل الاستثماري لهذه البلدان لإقامة المشاريع الإنتاجية.(14)[10]

المطلب الثاني: آليات و سياسات عمل المؤسسات المالية الدولية:

الفرع الأول: الآليات التنظيمية و التمويلية للمؤسسات المالية الدولية:

أ- الآليات التنظيمية و التمويلية لصندوق النقد الدولي:

أ-1- الآليات التنظيمية لصندوق النقد الدولي:

حدد الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي في الأجهزة الإدارية التالية:

1- **مجلس المحافظين:** يتكون مجلس المحافظين من محافظ و نائب محافظ لكل دولة عضو في الصندوق و عادة ما يكون المحافظ الذي يمثل بلده في الصندوق وزير مالية أو محافظ للبنك المركزي،و يعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في الصندوق و يجتمع على شكل جمعية عمومية مرة في السنة.

2- **اللجنة المؤقتة:** تتكون هذه اللجنة من 24 محافظ من محافظي صندوق النقد الدولي،و تجتمع مرتين في السنة،و ترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقد العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.

(14)علي عبد الفتاح أبو شرار،مرجع سابق،ص ص508-509.

3- **لجنة التنمية:** تتألف هذه اللجنة من 24 عضوا من محافظي الصندوق أو البنك الدولي،و هي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي،و ترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس محافظي الصندوق.

4- **المجلس التنفيذي:** يقوم هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق و إدارة شؤونه اليومية،و يخول إليه كافة الصلاحيات في هذا المجال ما عدالتك التي تدخل اختصاص مجلس المحافظين،و يجتمع المجلس ثلاث مرات في الأسبوع في المقر الرئيسي للصندوق في واشنطن الأمريكية.و يتكون المجلس التنفيذي من 24 مديرا تنفيذيا تعينهم أو تنتخبهم الدول الأعضاء في الصندوق،و يقوم بالإشراف على مراقبة أعمال الصندوق و إدارته و الإشراف على مراقبة سياسات أسعار الصرف التي تنتجها الدول الأعضاء،و كذلك يشرف المجلس التنفيذي على مساعدات المالية التي يقدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء،و يهتم أيضا بالقضايا المتعلقة بالنظام المالي الدولي ضمن إطار الاقتصاد العالمي(15)[11].و فيما يتعلق بالتصويت في داخل المجلس التنفيذي،فإنه يوجد خمسة مديرين تنفيذيين تعينهم الدول الأعضاء صاحبة الحصص الكبرى(الولايات المتحدة الأمريكية، إنكلترا،ألمانيا،فرنسا، الهند) و أن عدد الأصوات التي يمثلها كل مدير من المديرين الخمسة المعينين يتحدد بحجم حصة دولته في رأس مال الصندوق أما المدير التنفيذي المنتخب فإنه يمثل عدد أصوات مجموعة الدول التي اشتركت في انتخابه،و يتحدد عدد أصوات المجموعة بحجم حصص الدول الأعضاء المشاركة في المجموعة، أما إذا طرح أمر للنقاش يتعلق بدولة عضو لا يحق لها تعيين مدير تنفيذي يمثلها،كما ترسل إلى مجلس المديرين التنفيذي ممثلا يكون له الحق في النقاش و لكن ليس من حقه الاشتراك في التصويت[12](16).

أ-2- الآليات التمويلية لصندوق النقد الدولي:

(15)نفس المرجع،ص ص496-497.
(16)صندوق النقد الدولي،مدخل الصندوق:مؤسسة عالمية،ص ص1-24،متحصل عليه من:
www.imf.org/external/pubind.hatml.

بدأ صندوق النقد الدولي في ممارسة نشاطه عام 1947،و كان عدد الأعضاء من الدول المشاركة في الصندوق 39 دولة،و لاحقا ارتفاع عدد الدول الأعضاء ليصل إلى 181 دولة في عام 1997،و عندما ترغب دولة ما أن تصبح عضو في الصندوق فإنها تقدم طلبا يتضمن بيانات إحصائية و معلومات عن أوضاعها الاقتصادية،و من ثم تقوم الدوائر المختصة في الصندوق بحساب حصة هذه الدولة في رأسمال الصندوق و مقارنتها مع حصص الدول المماثلة لها في الأوضاع الاقتصادية و بعد ذلك تعرض الحصة المقترحة على لجنة العضوية التابعة للمجلس التنفيذي،و بعد موافقة الدولة التي ترغب في الانضمام إلى صندوق النقد الدولي علة شروط العضوية و منها القيمة الولية للحصة التي افترضتها اللجنة،يقوم المجلس التنفيذي بالنظر في توصيات اللجنة،و ثم يرفع قرار إلى مجلس المحافظين بقبول الدولة المتقدمة بطلب العضوية لكي يعتمد هذا القرار،و بعد ذلك تعين الدولة ممثلا لها يقوم بالتوقيع على اتفاقية قبولها كعضو في الصندوق،و بعد التوقيع تصبح الدولة عضو في الصندوق.و كما يحق للدول أن تصبح عضو في صندوق النقد الدولي،كما يحق لها الانسحاب من الصندوق مع استرداد كافة المبالغ التي دفعتها في حصتها(17).

تتكون موارد صندوق النقد الدولي أساسا من مجموع حصص الدول الأعضاء في صورة ذهب و عملات أجنبية،و تعتبر حصص الدول الأعضاء أهم مورد مالي للصندوق إلا أن هناك مصادر أخرى متنوعة.و تختلف حصص الدول الأعضاء من دولة إلى أخرى من حيث الكمية و النوعية،و يزداد رأسمال الصندوق كلما زاد عدد الأعضاء و كلما زاد مقدار الحصة التي يساهم بها كل عضو، فمثلا في عام 1947 كان رأسمال الصندوق المتراكم من الحصص إلى 40 مليار دولار أمريكي.و حصص الدول الأعضاء في الصندوق فإنها ليست ثابتة بل متغيرة بحسب احتياجات الصندوق و كذلك بحسب التغيرات التي تطرأ على الأوضاع و الظروف الاقتصادية للدولة العضو.بالإضافة إلى حصص الأعضاء يلجأ الصندوق إلى الافتراض لحماية العملات

الرئيسية،و هذا ما حدث في نادي باريس * عام 1961 الذي كان يضم مجموعة العشرة و التي تم بينها اتفاقية بمقتضاها تضع دول النادي 6 مليارات دولار لمساعدة أي من عملات هذه الدول:فرنسا،ألمانيا(الفيدرالية) ،إيطاليا،هولندا،بلجيكا،إنجلترا، السويد،كندا، الولايات المتحدة الأمريكية،اليابان،و قد يلجأ الصندوق للاقتراض أيضا من أجل تدعيم موارده و زيارة قدرته على منح التسهيلات الائتمانية،و هو ما حدث عام 1973 عندما ارتفعت أسعار النفط حيث قامت الدول المنتجة للنفط و على رأسها السعودية بإقراض الصندوق 20 مليار دولار،إضافة إلى موارد الصندوق السابقة،ما استحدثه الصندوق عام 1969 من نظام حقوق السحب الخاصة الذي يستخدمه في التسهيلات للدول الأعضاء(18)[13].

و قد حددت اتفاقية بريتون وودز حجم حصة كل عضو في الصندوق و التي تتوقف عليها القوة التصويتية التي تملكها كل دولة في إدارة الصندوق بالإضافة إلى حقوق السحب التي تتمتع بها على موارد الصندوق.و عليه فإن القوة التصويتية المستخدمة في غدارة الصندوق تختلف من دولة إلى أخرى و يمكن حسابها على أساس أن اتفاقية الصندوق تمنح كل دولة عضو في الصندوق 250 صوت بالإضافة إلى صوت واحد لكل 100.000 دولار من حصتها،و عليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل القوة التصويتية الأكبر في الصندوق بما أنها صاحبة أكبر الحصص فيه، و بالتالي فإن لها دورا هاما في إدارة الصندوق.و تتكون الحصة التي تلتزم كل دولة عضو في الصندوق بسدادها للصندوق وفقا للاتفاقية الصادرة من الصندوق من شقين:

الشق الأول:يدفع 25% من الحصة بالذهب أو الدولار أو يدفع 10% من الأرصدة الذهبية أو الدولارية التي تملكها الدولة و لها الحق أن تدفع أقل المبلغين.

---

(17)الهادي خالدي،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي،الجزائر:المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد،1996،ص ص64-70.

(*)لمزيد من الإطلاع حول نادي باريس،انظر، الهادي خالدي،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي،الجزائر:المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد،1996،ص174.

(18)صندوق النقد الدولي،اتفاقية صندوق النقد الدولي،واشنطن،11نوفمبر1992،ص ص 08-93.

الشق الثاني:من الحصة فإن الدولة العضو ملتزمة بدفعه بنقوده الوطنية مقومة بالدولار. و قد عدّل الالتزام بالشق الأول الذي شمله التعديل ضمن التعديلات التي أقرها برنامج إصلاح نظام النقد الدولي عام 1976،و الذي قلص دور الذهب في السيولة الدولية و ألغى دفع نسبة من الحصة بالذهب و كذلك قام بإلغاء الأسعار الرسمية للعملات المختلفة بالذهب(19)[14].

(19)نفس المرجع،ص ص83-118.

ب- الآليات التنظيمية و التمويلية للبنك الدولي:

ب-1- الآليات التنظيمية للبنك الدولي:

يشرف على تنظيم و سير الأعمال في البنك الدولي الهيئات التالية:

1- **مجلس المحافظين**:يتكون مجلس المحافظين من مجموعة المحافظين و نوابهم الذين يمثلون بلدانهم الأعضاء في البنك الدولي،و يجتمع المجلس مرة في السنة و ذلك من أجلف تسيير شؤون البنك و رسم سياسته.و يجوز للمجلس أن ينيب عنه مجلس المديرين في جزء من شؤونه أو جميعها.

2- **مجلس المديرين**:و هو مجلس تنفيذي يقوم بتنفيذ قرارات مجلس المحافظين،و يتكون من 14 عضوا،و يقوم مجلس المحافظين بانتخابهم لمدة 5 سنوات على أن يكون بينهم 5 أعضاء يمثلون أكبر الدول المساهمة في البنك.

3- **هيئة الإدارة**:تتكون هذه الهيئة من مجموعة من الخبراء في الإدارة المصرفية،و يقوم مجلس المديرين بتعيينهم،و يشرف عليهم مباشرة محافظ البنك الدولي(20).

و هناك بعض المؤسسات التي انبثقت عن البنك الدولي للتعمير و التنمية،و تعمل في مجال النشاط التمويلي و يطلق عليها سويا مع البنك الدولي اسم "مجموعة البنك الدولي" و هي كالتالي:

1- **هيئة التنمية الدولية**:و تسمى أيضا الوكالة الدولية للتنمية،أنشئت سنة 1960 بهدف منح الدول الأكثر فقرا قروضا بشروط أكثر يسرا من شروط البنك الدولي.و تستخدم الدول الفقيرة جدا هذه القروض في تنمية مشاريع البنية الأساسية و الطاقة و ذلك من أجل تحسين الأداء الاقتصادي.و تستمد هذه الهيئة مواردها المالية من تحويلات صافي أرباح البنك الدولي،و من المساهمات التي تقدمها بعض الدول الأعضاء الغنية،و ما يكتب به أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من عملات قابلة للتحويل كرأس مال.

(20)نور الدين أعراب(دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين و علاقتها بالدول النامية(حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر:كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،قسم:علوم التسيير)،السنة الجامعية:2002-2003،ص ص12-29.

2- مؤسسة التمويل الدولية: أنشأت سنة 1956،و ذلك للقيام بمهمة التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة النامية و خاصة في القطاع الخاص و يشترط أن يكون العضو في مؤسسة التمويل الدولية عضوا في البنك الدولي.و تقدم هذه المؤسسة التمويل للمشاريع الخاصة الصغيرة و المتوسطة منها على أن تكون هذه المشاريع ذات ربحية خاصة.

3- الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:تشجع هذه الوكالة الاستثمار الأجنبي في المجالات الاستثمارية المختلفة و خاصة الاستثمار الخاص،و ذلك عن طريق إزالة أو تقليل العوائق غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية،و تقدم هذه الوكالة ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر السياسية و الاضطرابات و التأمينات(21)[15].

ب-2- الآليات التنظيمية للبنك الدولي:

توجد ثلاث مصادر رئيسية للموارد المالية للبنك الدولي و هي كالآتي:

أولا:يتلقى البنك موارده المالية من رأس المال المكتب و المدفوع فعلا، فمثلا: تدفع الدولة العضو جزءا من حصتها بالدولارات و العملة الوطنية و لكن النسبة الباقية تبقى تحت الطلب عند الحاجة إليها.

ثانيا:المورد المالي الثاني فهو الاقتراض من أسواق المال العالمية عن طريق السندات و يحصل البنك على معظم موارده المالية من هذا المورد.

ثالثا:من خلال الحصول على الفوائد و العمولات التي تؤمن له دخلا صافيا من العمليات المختلفة التي يقوم بها البنك(22)[16].

و توزع الحصص في رأسمال البنك الدولي بين الدولي بين الدول الأعضاء فيه على نفس الأساس التي توزع بها في صندوق النقد الدولي،و عليه فإن الدول المتقدمة الخمس الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) حصلت على نصيب الأسد من حصص رأسمال البنك أي ما يعادل 43%. أما القوة التصويتية لأي

(21)نفس المرجع،ص ص29-43.
(22)شيريل بيبار،مرجع سابق،ص195.

دولة عضو في البنك فإنها ترتبط بحجم حصة هذه الدولة في رأسمال البنك، فمثلا:تملك الولايات المتحدة الأمريكية 20% من رأسمال مال البنك، و بناءا على هذا فإن تملك 20% من القوة التصويتية الإجمالية في البنك،كما أن السياسة المتبعة في صندوق النقد الدولي المتعلقة بالحصص و القوة التصويتية تتبع في البنك،و عليه فإن الدول الخمس الأنفة الذكر تؤثر بحوالي 41% من القوة التصويتية الإجمالية في البنك،و بذلك فإن لها تأثير كبير على توجيه سياسات البنك الدولي و قراراته(23).

الفرع الثاني: سياسات عمل المؤسسات المالية الدولية:

أ – سياسات عمل المؤسسات المالية الدولية:

أ-1- سياسات عمل صندوق النقد الدولي:

يقوم الصندوق في إطار تجسيد أهدافه السالفة الذر بمهام وسياسات معينة،وتمثلت مهامه في مهمتين رئيسيتين هما :

أولا : المهمة التمويلية وتتعلق هذه المهمة بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض و تسهيلات ائتمانية عند الضرورة ويندرج تحت هذه المهمة الرئيسية المهام الفرعية التالية :

- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها الموارد اللازمة لتصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصاديات هذه البلدان.
- تقديم السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية،وذلك من خلال ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.
- تقديم الموارد والقروض بالتعاون مع البنك الدولي والتي تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي وهي معدة لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية وتقدم هذه الموارد بالذات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض .

ثانيا : المهمة الرقابية والإرشادية،ويندرج تحت هذه المهمة المهام الفرعية التالية

- المحافظة على استقرار أسعار الصرف ومنع الدول من المنافسة على تخفيض قيمة عملاتها.

(23)علي عبد الفتاح أبو شرار،ص ص497-498.

- إقامة نظام دفع متعددة الأطراف ومنع فرض قيود على الصرف التي تحول دون تنمية التجارة وتنشطها.
- يقترح الصندوق على الدول الأعضاء سياسات تصحيحية يحق لهذه الدول قبولها وتطبيقها وذلك من أجل الوصول إلى توازن خارجي ذات صلة بتحقيق توازن داخلي.
- يقوم الصندوق بتقديم النصح والمشورة إلى الدول الأعضاء في مجال الأمور النقدية والاقتصادية.
- مراقبة النظام النقدي الدولي(24)[17].

وتمجيدا لمهامه وسياسته،يمارس صندوق النقد الدولي مهامه التمويلية من أجل سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية لمعالجة الاختلال المؤقت في موازين مدفوعاتهم وقد تم تطوير الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق منذ نشأته وهي كالآتي:

- **حقوق السحب العامة**: وهي شكل من الأشكال القديمة للسحب على موارد الصندوق،ومن حق الدولة العضو أن تلجأ إلى اقتراض عملات الدول الأخرى من الصندوق، ويتم ذلك بشراء هذه العملات إما بالذهب أو بالعملة الوطنية للدولة المشترية،ولكن هذا الحق للسحب محدود ومقيد بالشروط التالية:

- يحدد حق السحب من حيث المبلغ بحدود لا تتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال سنة 25% من قيمة حصته وأن لا يؤدي السحب إلى زيادة ما بحوزة الصندوق من تراكمات عملة العضو عن 200% من قيمة حصته.

(24)جيرمي كليفت،صندوق النقد الدولي وبرنامج المساعدة الفنية،واشنطن:صندوق النقد الدولي،2003،ص ص03-18.

- استخدام العملات التي يتم الحصول عليها من الصندوق في الغرض التي منحت من أجله،وعادة ما يكون هذا الغرض هو علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الجارية أو توسيع الصادرات ولا يجوز استخدام هذه الموارد في تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج.
- أن لا تكون العملة التي يطلبها العضو عملة نادرة لا يستطيع الصندوق تلبية حاجته منها نظرا للطلب المتزايد عليها من قبل الدول الأخرى.
- أن تكون الدولة التي ترغب في سحب الموارد من الصندوق غير مخلة بالالتزامات التي تفرضها الاتفاقية المنشأة للصندوق على الدول الأعضاء.

لا يجوز استخدام موارد الصندوق لأغراض الإغاثة أو التعمير أو سداد ديون الحروب(25)[18].

- قيام الدولة بإعادة شراء عملتها والعملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض وهذا ما يمكن الصندوق من الاستمرارية في نشاطه و تقديمه الموارد المالية للدول الأخرى(26)[19].

ومن النشاطات التي يقوم بها الصندوق الإشراف على تنفيذ الالتزامات التي التزمت بها الدول الأعضاء في الصندوق طبقا للاتفاقية المنشأة للصندوق وهي كما يلي:

- الإشراف على التزام الدول الأعضاء في الصندوق بالعمل على استقرار أسعار الصرف في بلدانها.
- الإشراف على منع فرض قيود على عمليات الصرف ويستثني من هذا الالتزام القيود التي تفرض على الصرف لتنظيم حركة رؤوس الأموال غير الطبيعية التي تهدف إلى المضاربة أو التهرب،كما يستثني أيضا القيود التي تفرضها الدولة بغرض مواجهة دولة أخرى يكون الصندوق قد أعلن ندرة عملتها.

(25)نفس المرجع،ص ص18-19.
(26)نفس المرجع،نفس الصفحة.

- الإشراف على التزام كل دولة عضو بإعادة شراء عملتها المتراكمة في رصيد عضو آخر في الصندوق إذا طلب ذلك العضو الآخر، وخاصة إذا كان ذلك لازما لتسديد المدفوعات الجارية، وتتم إعادة الشراء إما بالذهب أو بالعملة الوطنية للدولة العضو الآخر.
- الإشراف على التزام الدول الأعضاء بتقديم بيانات عن أوضاعها الاقتصادية وخاصة المتعلقة بموازين مدفوعاتها وأسباب العجز فيها،وغيرها من الأمور الاقتصادية

وقد فشل الصندوق في مهمته الإشرافية على تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الدول الأعضاء فيه، وبالتالي فشل الصندوق في الإشراف على النظام النقدي الدولي للأسباب التالية(27):

- لم تلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بإتباع سياسة نقدية معينة،وإنما قامت هذه الدول بتطبيق سياسة نقدية مناسبة لا تتعارض مع أحكام اتفاقية الصندوق.
- ابتعاد الكثير من الدول الأعضاء في الصندوق عن تطبيق أسعار صرف العملات التي حددت بعد الحرب العالمية الثانية حسب طريقة تحكيمه،ولم تأخذ بعين الاعتبار اثر التغيرات الدولية على الهياكل الاقتصادية المختلفة، وعليه قامت الدول الأعضاء بانتهاج أساليب متنوعة في تحديد أسعار الصرف دون الحصول على موافقة الصندوق.
- إعلان الولايات المتحدة من إلغاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب عام 1971،مما احدث اضطرابا في الأسواق المالية الدولية،وهو ما دفع الكثير من الدول تعويم عملاتها،وتخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب في نهاية عام 1971،وفي عام 1973 تأكد فقدان الدولار لدوره الرئيسي الذي احتله في النظام المالي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،وبالتالي تأكد عجزه عن القيام بوظيفتين وهما:الدولار كأداة ثابتة لقياس القيم،أو الاحتفاظ به للمدفوعات الآجلة.وهذا يعني زعزعة ركن رئيسي من أركان النظام المالي الدولي الذي أوجدته اتفاقية بريتون وودز،وهذه

نقطة البداية التي انطلق منها الصندوق في إدخال التعديلات على اتفاقية إنشائه وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد في العلاقات المالية الدولية،ففي عام 1978 تم إدخال العديد من التعديلات على أحكام اتفاقية الصندوق وهذا

---

(27)عبد الوهاب الكيالي،موسوعة السياسة،جزء3،(د.م.ن):المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(د.ت.ن)،393-415.

التعديل هو التعديل الثاني،أما الأول فقد كان في عام 1969 والذي بموجبه تم إنشاء حقوق السحب الخاصة،كما استحدث الصندوق تسهيلات ائتمانية جديدة تؤدي إلى زيادة مصادر السيولة الدولية(28)[20].

- **حقوق السحب الخاصة**:وهي نوع جديد من الأصول الدولية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تسوية المدفوعات الدولية بالإضافة إلى احتياطياتها من الذهب والعملات الأخرى(29).وقد أنشئت حقوق السحب الخاصة بمقتضى التعديل على الاتفاقية المنشأة للصندوق عام 1969،والذي جعلها توفر المزيد من السيولة الدولية اللازمة لسداد الالتزامات الدولية،وتختلف حقوق السحب الخاصة اختلافا أساسيا عن حقوق السحب العامة رغم تماثل الأسس التي تقوم عليها كل منهما،وتستمد حقوق السحب الخاصة قوة إبرائها القانونية في مجال المدفوعات الدولية من التزامات الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت، ومن أية دولة،وضمن قيمة إجمالية محددة، على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل ، ويقوم الصندوق بتوزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بناءا على حجم حصة كل منها في الصندوق.

وتستخدم حقوق السحب الخاصة وحدات نقود حسابية دفترية تنشا إداريا،ويتم تقييدها محاسبيا في الصندوق في حساب مستقل من الحساب العام تحت اسم السحب الخاص ، وبذلك يساهم إنشاء حقوق السحب الخاصة في زيادة حجم الاحتياطات الدولية وتوفير

---

(28)نفس المرجع،ص ص416-417.
(29)الهادي خالدي،مرجع سابق،ص ص103-106.

السيولة،دون ان تكون خاضعة لتأثير أحوال موازين المدفوعات للدول صاحبة العملات الإرتكازية أو التأثير بكمية إنتاج الذهب.

يستطيع أعضاء الصندوق المشتركون في إدارة حقوق السحب الخاصة أن يستخدموا هذه الحقوق دون موافقة مسبقة من الصندوق أو من باقي الأعضاء المشتركين على هذا الاستخدام،ويحق لمالك حقوق السحب الخاص أن يستبدلها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من اجل إبرام صفقة وذلك بقيام الصندوق بتعيين العضو المشترك الأخر،والذي سيقوم بتوفير العملات القابلة للتحويل مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة.مع الملاحظة أن تعيين العضو المشترك الأخر يتم بناء على قوة ميزان مدفوعاته وقدرة احتياطه مع العملات الأجنبية والذهب.بالإضافة إلى ذلك فان التزام العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل محدد بالحق الذي تصل في حيازته من حقوق السحب الخاصة بثلاثة أضعاف عدد الحوادث من حقوق السحب الخاصة التي وزعت عليها و أي حد أعلى يتم الاتفاق عليه بين العضو المشترك والصندوق(30)[21].

- **تسهيلات التمويل التعويضي** :يمنح صندوق النقد الدولي هذا النوع من التسهيلات للدولة النامية المصدرة للموارد الدولية كتعويض لها من التقلبات الحادة في أسعار صادراتها من المواد الأولية كتعويض لها عن التقلبات الحادة في أسعار صادراتها من المواد الأولية نتيجة ظروف خارجة عن إرادتها مثل إصابة المحاصيل الزراعية بآفات زراعية أو ظروف غير ملائمة كالجفاف مما يلحق أضرارا كبيرة بالدول،وللتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذه الصدمات الخارجية يسمح لهذه الدول الأعضاء في الصندوق باقتراض ما يصل إلى 95% من حصتها بموجب هذا التسهيل على أن يتم سداده خلال الفترة ما بين 3 الى5 سنوات(31)[22].
- **تسهيلات الصندوق الممتدة**:أنشأ هذا النوع من التسهيلات سنة 1974 لعلاج العجز في موازين المدفوعات الناشئ عن اختلالات هيكلية في الإنتاج أو التجارة،ويحتاج

(30)نفس المرجع،ص ص106-110.
(31)علي عبد الفتاح أبو شرار،مرجع سابق،ص ص500-505.

علاج هذا النوع من العجز إلى فترة زمنية قصيرة تسمح بتوظيف و إجراء التعديلات اللازمة،و هذا يعني إتاحة التسهيلات من موارد الصندوق إلى الدولة صاحبة العجز على مدا 3الى4 سنوات،على أن تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5الى 10 سنوات.

- **التسهيلات البترولية**:وضعها الصندوق في سنة 1974 نتيجة للارتفاع الشديد في أسعار البترول ومنتجاته وهو ما أدى إلى إصابة موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط بالعجز.

ارتكز الصندوق في تمويل ذلك على الاقتراض من الدول الصناعية والبترولية التي حققت فائضا في موازين مدفوعاتها و أهمها:السعودية الكويت إيران كندا و ألمانيا،إلا أن المستفيد الأكبر من هذا النظام كانت الدول الصناعية(32).

- **التسهيلات التمويلية:**وتستخدم لتمويل تكوين الاحتياطات من بعض السلع الإستراتيجية التي تلعب دورا مهما في نمو اقتصاديات بعض البلدان مثل سلعة البترول،ويبلغ حجم هذا الاقتراض بنسبة تقارب50% من حصة العضو.

أ-2- سياسات عمل البنك الدولي:

تقوم مجموعة البنك الدولي للتنمية و التعمير بالوظائف التالية:

- العمل على تسهيل الاستثمار الدولي في المشاريع الإنتاجية.
- تقديم المساعدات المالية للدول الأكثر فقرا و التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار.
- القيام بضمان القروض الممنوحة لعدد من البلدان من قبل البنوك الخاصة.
- العمل على تنمية القطاع الخاص في الدول النامية و ذلك بتقديم الضمان اللازم للقروض أو الاشتراك في منح القروض بشروط ميسرة سواء كان ذلك من موارد البنك الخاصة أو الإقراض من الغير.
- تقديم التمويل طويل الأجل و ذلك من أجل إقامة المشاريع و برامج التنمية و خاصة في الدول النامية.

- تقوية و إقامة البنية التحتية اللازمة لبرامج التنمية مثل الطرق و السكك الحديدية و غيرها.

---

(32)جريمي كليفت،مرجع سابق،ص ص15-18.

و يمكن تلخيص سياسة الإقراض للبنك الدولي في النقاط التالية(33)[23]:

- تقديم الاستشارات و التوصيات و الخبرات لتنظيم عمليات القروض و إدارتها و تنفيذها في الدول الأعضاء.

- يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة أو طويلة الجل و النوع الثاني من القروض هو الأكثر شيوعا،و تتميز هذه القروض بفترة سماح مدتها خمس سنوات و فترة سداد تتراوح من 10 إلى 20 سنة،و في الوقت المالي تمنح بعض هذه القروض إلى الدول النامية حتى يصل معدل دخل الفرد فيها حدا معينا،و بعد ذلك تصبح هذه الدول قادرة على الاقتراض من أسواق رؤوس الأموال العالمية.
- كان البنك الدولي مقيدا في منحه للقروض و ذلك بأن تمنح القروض إلى الحكومات أو بضمان من الحكومات،و لكن بعد إنشاء مؤسسة التمويل الدولية ضمن مجموعة البنك الدولي و التي أصبحت قرضها لا تحتاج إلى ضمانات و يمكن أن تتعامل مع القطاع الخاص مباشرة.
- إن معظم البلدان النامية أعضاء في البنك الدولي،و لكن الدول الصناعية المتقدمة الكبرى تمتلك الجزء الأكبر من رأسمال البنك و من ثم فإنها تسيطر على قوته التصويتية و على اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها،لذلك فإن البنك الدولي حلال الأربعينات و الخمسينات و الستينات من القرن الماضي ركز على منح القروض الدول الأوروبية لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية،و خلال تلك الفترة لم تحصل البلدان النامية على قروض من البنك الدولي رغم عضويتها فيه،كما يلاحظ أنه في هذه الفترة منح قروضا للدول النامية التي توجد فيها مصالح اقتصادية

---

(33) نور الدين أعراب،مرجع سابق،ص ص29-33.

أمريكية مثل دول أمريكا اللاتينية و لذلك نجد أن البنك ينتهج سياسة منحازة لصالح الدول التي تمتلك النصيب الأكبر رأسمال البنك.

- يتبع البنك الدولي سياسة الاهتمام الزائد بمصالح المستثمرين،و يهدف من منح القروض إلى تحقيق الربح و استردادها في موعد الاستحقاق،و عليه فإن البنك لم يعط اهتماما للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية و مراعاة احتياجاتها التمويلية.
- يمنح البنك الدولي القروض للدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح و التي تكثر فيها الاستثمارات الأجنبية(34)[24].
- يقوم البنك الدولي القليل من القروض للمشاريع الصناعية و التي تعتبر العمود الفقري و المجال الحيوي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية،و يركز فقط على قطاعات الزراعة و الطاقة و البنية التحتية،و الغرض من هذه السياسة هو إبقاء الدول النامية تدور في دائرة النظام الرأسمالي العالمي و لا تستطيع انتهاج سياسة اقتصادية مستقلة و خاصة بها و مناسبة لها(35)[25].

ب – شروط سياسات المؤسسات المالية الدولية:

"لا توجد وجبة مجانية"هذا الشعار لطالما سيطر ولا زال يسيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف المجالات،ومنها تدفق رؤوس الأموال سواء في صورة استثمارات أو معونات أو في صورة قروض،ففي الغالب يرفض الطرف الأقوى (المقدم لهذه الأموال) شروطه على الطرف الأضعف (المتلقي لهذه الأموال)،وبالتالي في هذا السياق شروط المديونية الخارجية سواء كان الحصول على هذه الديون من حكومات صديقة أو شقيقة أو من مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين .

(34)نفس المرجع،نفس الصفحة.
(35)نفس المرجع،ص ص33-37.
(36)علي القزويني،التكامل الإقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة،طرابلس:منشورت أكاديمية الدراسات العليا،2004،ص ص41-51.

فما هي الشروط؟،وما آليات ضمان التزام البلدان المدنية والتي تمثلت بشكل موضوعي في الدول النامية والتي منها البلدان الخارجية؟(36).

ب-1- تطور الشروط:

طرأت العديد من التغيرات على شروط المصاحبة للاقتراض الخارجي منذ عام 1982، حيث بلغت مديونية البلدان النامية في هذا العام 575 مليار دولار مقابل فقط 109 مليار دولار فقط عام 1973، و هو الأمر الذي يرجعه البعض إلى تراكم المدخرات في البنوك و المؤسسات التمويل الدولية في فترة السبعينات مما جعلها تتساهل في شروط إعطاء القروض من حيث سعر الفائدة و آجال السداد و غيرها من الشروط و في ظل هذا التساهل سقطت معظم الدول النامية في فخ المديونية،و قد انتهى زمن هذا التساهل في شروط القروض الخارجية دون رجعة بعد أن تجرأت بعض الدول في أمريكا اللاتينية إلى إنكار ديونها الخارجية و إعلان التوقف عن السداد بسب تفاقم الإختلالات الاقتصادية التي عرفت بأزمة المديونية العالمية عام 1982،و ما صاحب ذلك من إغواء لدول نامية أخرى للتوقف عن سداد ديونها الخارجية، و هو ما كان بداية لإعادة النظر في شروط الاستدانة الخارجية، و اتجاه هذه الشروط نحو مزيد من التشدد، و خاصة الديون التي يكون صندوق النقد و البنك الدوليين طرفا فيها عند الحصول عليها أو إعادة جدولتها.و لم تكن الدول العربية بعيدة عن هذه الشروط بحصولها على ديون خارجية قدرت آنذاك ب 325 مليار دولار،لتدخل في بعد في مفاوضات لإعادة جدولة هذه الديون.

هذا التطور الموجز عن شروط القروض الخارجية التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية،يدعوا بالضرورة إلى فهم الشروط التقليدية للقروض الخارجية لتوضح حجم تطور و تغير هذه الشروط و مدى إلزاميتها للدول المدينة من هذه المؤسسات المالية الدولية(37)[26].

(37)نفس المرجع،نفس الصفحة.

ب-2- الشروط التقليدية للديون الخارجية:

تأثر شروط الديون بطول فترة سداد الدين،و الظروف الدولية التي تتم فيها هذه الديون، و بالسمعة الاقتصادية للدولة المقترضة (الجدارة الائتمانية) و قدرتها على السداد في المستقبل.

تختلف شروط الديون الخارجية وفقا لعدة معايير و أهم هذه المعايير ما يلي:

- **من حيث الجهة التي تقدم الديون:**

و هذه الجهات إما أن تكون الحكومات أو مؤسسات تمويل إقليمية أو دولية أو بنوكا تجارية، ففي حالة القروض من الحكومات تتوقف الشروط على طبيعة العلاقة بين حكومة الدولة المقترضة و الدولة المقرضة،و بطبيعة المصالح الاقتصادية و السياسية بينهما،و في الغالب تدور الشروط حول سعر الفائدة و آجال السداد و الضمانات،و يمكن أن تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد منتجات معينة من الدول الدائنة أو نقل هذه الواردات على سفنها أو حصر تنفيذ المشروعات التي تمولها هذه القروض على شركات الدولة المقرضة(38).

أما في حالة المؤسسات الإقليمية و الدولية فإن الشروط تتفاوت،و من أشهر هذه المؤسسات البنك الدولي الذي يشترط أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير و التنمية في الدول المدينة،وأن تكون للحكومات و للجهات التابعة لها أو لجهات تضمنها الدولة،كما يشترط أن لا يكون للدولة مصدرا آخر للتمويل.

- **من حيث الأهداف:**

فما الأهداف التي تسعى الجهات الدافئة إلى تحقيقها؟ و هل هي لتحقيق الأرباح بمعناها المالي و النقدي أم تحقيق أهداف سياسة أو اقتصادية؟ فإذا كان هدف الجمعية المقرضة الربح المالي و النقدي فإن التركيز على سعر الفائدة و فترات السداد و الضمانات،و هي شروط تقليدية،أما إذا كانت هناك أهداف أخرى فإن الجهة الدائنة تركز عليها عند الاتفاق على القروض مثل:زيادة الصادرات للجهة الدائنة و ذلك عن طريق حصول الدولة المدينة على جزء من هذه الديون في صورة سلع و منتجات من الدولة

الدائنة،وقد تكون الشروط في صورة إلزام الدولة المدينة بسياسات اقتصادية معينة كما يقوم بذلك كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

ومن اغرب الشروط التي وضعها الدائنون،الشرط الذي وضعه "البنك الدولي" عند

---

(38)قادري عبد العزيز،مرجع سابق،145-146.

طلب "الأردن" لقرض لتمويل "بناء سد على نهر الأردن" فقد اشترط "البنك الدولي" موافقة "إسرائيل"على بناء السد وتعهدها بعدم تدميره،وهو "مانع إتمام القرض ومنع بناء السد"،كما حدث أمر شبيه بذلك مع "مصر" عند طلبها تمويل بناء "السد العالي" من "البنك الدولي" في الستينات،حيث كان هناك شرط ضمني "بضرورة موافقة "الولايات المتحدة الأمريكية"،وهو الشرط الذي "لم يتوفر"،وبذلك لم يمول البنك بناء السد العالي(39)[27].

ب-3- شروط المؤسسات المالية الدولية:

تظل شروط الديون الخارجية شروطا عادية طالما التزمت الدول المدينة بها و طالما كانت هذه الدول مواظبة على سداد خدمة هذه الديون (الأقساط و الفوائد) في وقتها،و لكن إذا تعثرت الدولة المدينة في السداد لأسباب داخلية أو خارجية،فإنها تكون أمام خيارين كلاهما يعتبر مشكلة في حد ذاته:

الخيار الأول:إنكار الدين و التوقف عن السداد،و هو أمر في غاية الخطورة على الجدارة الائتمانية و السمعة الاقتصادية للدولة،و قد يعرضها لعقوبات اقتصادية و سياسية و برما لتدخل عسكري ضدها.

الخيار الثاني:اللجوء إلى عملية جدولة للديون الخارجية،و تعني قيام الجهة المدينة باللجوء إلى صندوق النقد و البنك الدوليين للاتفاق مع الجهة الدائنة على كيفية و شروط إعادة الجدولة لتبدأ بذلك مرحلة جديدة مع شروط جديدة لإعادة جدولة ديونها تختلف

---

(39)نفس المرجع،نفس الصفحة.

تماما عن الشروط الأصلية التي تمت على أساسها هذه الديون،و يتم وضع هذه الشروط و الاتفاق عليها من خلال خطوتين هما(40)[28]:

- **الخطوة الأولى**:اتفاق الدولة المدينة على برنامج إصلاح اقتصادي و تصحيح هيكلي مع صندوق النقد الدولي،و هذا البرنامج يضم في الغالب وصفة علاجية في صورة حزمة من السياسات الاقتصادية تتعهد الدولة المدينة بالالتزام بها على مراحل،و كلما أنجزت مرحلة حصلت على تسهيل من لاستكمال المرحلة التالية، و تعتبر هذه البرامج من قبل هذه المؤسسات المالية الدولية و الدول الدائنة بمثابة ركائز لسلامة الإدارة الاقتصادية في الدولة المدينة،و تسعى في الأساس إلى ضمان قدرة الدولة المدينة على سداد التزاماتها اتجاه الجهة الدائنة،و بغض النظر عن أثر الأخذ بهذه البرامج على المستقبل الاقتصادي للدولة المدينة و على مستوى معيشة مواطنيها و بالتالي على استقرار نظام السياسي، فإن هذه الخطوة تمثل الشرط الأول للدخول في مفاوضات مع الجهة الدائنة العضو في نادي باريس لإعادة جدولة المديونية(41).
- **الخطوة الثانية**: الحصول على موافقة جماعية من الدول الأعضاء بنادي باريس على شروط إعادة الجدولة،و هي الشروط التي تدور حولها المفاوضات بين المدين و الدائن، و ذلك لأن الجهة الدائنة تعتبر إعادة جدولة الديون تضحية من جانبها لصالح الجهة المدينة، و عليه فهي ترفض تحمل هذه التضحية دون أن تعرف مقدار التضحية التي سيقدمه الدائنون الآخرون،و هنا يكون المساواة في المعاملة من قبل المدين تجاه جميع الدائنين في نادي باريس.

و قد مرت الدول النامية و العربية منها المغاربية،التي لجأت إلى إعادة جدولة ديونها بهذه المراحل و قبلت هذه الشروط،و بعد قبول و استيفاء الشروط يتم توقيع اتفاقية مع نادي باريس تحدد شروط المالي و الاقتصادي في الديون من قبل الدولة المدينة،و بهذا

(40)شيريل بيبار،مرجع سابق،ص196.

يبدأ تدخل هذه المؤسسات المالية الدولية في الشؤون الاقتصادية للدول المدينة،و ذلك عبر السياسات التي تعتبر آليات لتنفيذ هذه الشروط(42)[29].

ب-3-آليات تنفيذ شروط المؤسسات المالية الدولية:

توجد ثلاث محاور أساسية في قروض برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي التي لجأت إليها الدول المدينة و منها المغاربة عند إعادة جدولة ديونها، و هذه المحاور الثلاثة تعتبر بمثابة آليات لتنفيذ شروط إعادة جدولة الديون أو شروط الحصول على التسهيلات المرتبطة بعملية الجدولة، و هذه المحاور أو الآليات الثلاثة هي:

- **تحرير الأسعار**:و يتضمن التزام الدولية المدينة بتحرير أسعار السلع و الخدمات و مستلزمات الإنتاج،و الحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل،و كذلك تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب،و تحرير و توحيد أسعار الصرف،و كذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور،و هذا التحرير للأسعار يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار و الإضرار ببعض فئات المجتمع و خاصة محدودي الدخل(43).
- **سياسة الخصخصة**:و هو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة و التخلص من الاحتكارات العامة،و ذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة و بيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح،و هو الأمر الذي يكون على حساب تسريح العمالة و رفع أسعار السلع و الخدمات التي يقدمها القطاع العام.
- **تحرير التجارة الخارجية**:فالبنك الدولي يطالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، و إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، و السماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية،و خفض الرسوم الجمركية،و إلغاء القيود

(41)الهادي خالدي،مرجع سابق،ص ص15-33.

Ibidem. (42)

الكمية على الواردات،و العمل على تشجيع التصدير،و عدم إتباع سياسة تقوم على إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية(44)[30].

المطلب الثالث:الآفاق المستقبلية للمؤسسات المالية الدولية:

من المعترف به على نطاق واسع أن العديد من الاقتصاديات الصغيرة في العالم لا تمتلك الموارد اللازمة لتغطية الطلب من أجل تقليص انكماش الناتج الوطني،في مواجهة الأزمات الداخلية أو تأثيرات الأزمات الدولية عليها.ومنذ نحو سبعين عاما مضت،أنشأ العالم صندوق النقد والبنك الدوليين بهدف مساعدة الدول على التصرف في مواجهة التقلبات الدورية التي تواجه اقتصادياتها أو الإقتصاد العالمي ككل.ولكن الملاحظ عموما أن معظم الدول لا ترغب في استخدام هذه المؤسسات المالية الدولية إلا كملاذ أخير،وهذا ما يشكك في أهمية ونفعية دورها في الدول ذات الإقتصاديات النامية هذه الأخيرة التي تشمل غالبية دول العالم،والتي هي جزء لا يتجزأ من الإقتصاد العالمي،إضافة إلى هذا التخوف العالمي من التعامل مع هذه المؤسسات المالية الدولية،حيث أن الهدف الرئيسي إثر نشأتها هو إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية،لتتحول أهدافها في مرحلة لاحقة نحو إقراض الدول النامية(45)،إضافة إلى عدم قدرتها المطلقة على تحقيق استقرار في النظام الإقتصادي العالمي وتفادي الأزمات العالمية،وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة اتخذت هذه المؤسسات المالية الدولية هدفا آخر ألا وهو العمل على إدماج كل اقتصاديات العالم ضمن الإقتصاد العالمي الرأسمالي الليبرالي الأوروبي المنشأ-رغم تفاوت واختلاف البيئات الدولية واحتمالية عدم نجاح هذه النمذجة الرأسمالية الأوروبية على باقي أقاليم العالم(46)[31].

---

(43)نور الدين أعراب،مرجع سابق،ص ص44-51
(44)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(45)زينب عبد العظيم،الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،2002،ص ص 66-71
(46)نفس المرجع،نفس الصفحة.

كل هذه المعطيات كانت أهم أسس في الجدل الدولي حول مستقبل و آفاق صندوق النقد والبنك الدوليين،حيث تم طرح سيناريوهين:

الفرع الأول:سيناريو احلال مؤسسات مالية دولية جديدة محل صندوق النقد والبنك الدوليين:

هو إنهاء صندوق النقد و البنك الدوليين وإنشاء بدلهما مؤسسات مالية جديدة ذات مهام و أهداف واضحة،وتتسم بالعدالة في توزيع الأدوار والمهام فيها والتساوي والتكافؤ بين الدول النامية والدول المتقدمة،للتوصل في الأخير إلى إرساء نظام إقتصادي عادل توزع فيه المهام والأدوار،وتغيب فيه مركزية ومحورية دول وتهميش أخرى مثل ما هو حاصل في النظام الإقتصادي القائم.

إلا أنه ما يعاب على هذا الطرح رغم رواجه عالميا،هو أنه يفتقد لأسس علمية تمكن من تجسيده على الواقع(47)،على عكس الطرح الثاني والمتمثل في:

الفرع الثاني:سيناريو إصلاح المؤسسات المالية الدولية:

ويعتبر هذا الطرح الأكثر تداولا في الدول المتقدمة المسيطرة و المسيرة لصندوق النقد والبنك الدوليين،بحيث يدعو هذا الطرح لإحداث إصلاحات شاملة لهذه المؤسسات المالية الدولية على صعيد"هياكلها"وكذا على صعيد"أدوارها ومهامها".وتتمثل إصلاحات هذا الطرح كالآتي:

أ-الإصلاح المؤسسي :

وهو أول الأشياء التي كثر الحديث عنها،بسبب غياب دور مؤثر للصندوق في التلطيف من شدة الأزمات المالية العالمية،وتتمثل أولى التغييرات المقترحة في الكراسي والأنصبة الخاصة بالدول الأعضاء.وتشير الكراسي إلى المقاعد الخاصة بالمجلس التنفيذي،والأنصبة إلى النسبة المئوية للحصص الإجمالية التي تحدد قوة التصويت في الصندوق والبنك الدوليين.وفي الوقت الراهن يشير كلا الاثنين إلى العالم الذي كان سائدا في حقبة الأربعينات من القرن الماضي،والذي كان يهيمن الأوربيون عليه من

الناحية العددية،بالرغم من وجود دولة واحدة فقط – هي الولايات المتحدة – التي لها حق الاعتراض.

وأحد التغييرات الحقيقية التي تعطي الاتحاد الأوربي كممثل واحد، له نفس قوة التصويت التي لممثل الولايات المتحدة،بحيث لا يحق لأي منهما الاعتراض على القرارات التي يتخذها الصندوق.وقد يسمح ذلك لزيادات جوهرية في كل من الكراسي والأنصبة للدول الآسيوية،التي يقل تمثيلها بدرجة فظيعة حاليا من منظور النمو السريع الذي حققته المنطقة خلال نصف القرن الماضي.وقد توفر تلك التغييرات فرصة مواتية

(47)رمزي زكي،"هل يحتاج العالم إلى بريتون وودزجديدة؟"،مرجع سابق،ص63

للنظر في تخفيض حجم المجلس التنفيذي،وزيادة الأصوات الرئيسية (الأمر الذي يفيد الدول الصغيرة)،بالإضافة إلى زيادات الحصص في حالات الطوارئ التي تستدعي هذا.

وتحتاج التغييرات في"حوكمة"الصندوق والبنك الدوليين المضي لأبعد من مسألة الكراسي والأنصبة، بالرغم من كون ذلك أساسيا،فهي تحتاج أيضا أن تتضمن اعتماد العمل بنظام رسمي لاختيار العضو المنتدب للصندوق والبنك الدوليين حينما يصبح المكان شاغرا،مع تطبيق آلية تهدف لتعيين أفضل عضو في العالم يكون مناسبا لشغل هذه الوظيفة،مع إلغاء الآلية السابقة للاختيار والمتمثلة في إعطاء هذا المنصب للشخص الذي ترشحه إحدى دول أوربا الغربية،التي تعتبر أن هذا هو دورها للحصول على المنصب(48)[32].

وتتمثل الاقتراحات الأخرى لإصلاح الصندوق مؤسسيا توجيه مجلسه التنفيذي للتركيز على القضايا الإستراتيجية بدلا من القضايا التكتيكية،وأن تتم مساعدة الدول التي تعاني من حدوث عجز لديها بغض النظر عن السياسات الاقتصادية التي تتبعها،لأن ذلك يدخل في "صميم الشئون الداخلية لكل دولة وقراراتها السيادية"،كما أن اللائحة الأساسية التي

(48)عادل احمد حشيش،العلاقات الاقتصادية الدولية،الإسكندرية:الجامعة الجديدة للنشر،2000، ص302.

وافقت الدول بموجبها على الانضمام للصندوق والبنك الدوليين لا تنص على ذلك إطلاقا(49)[33].

ب-مستوى إقراض الصندوق والبنك الدوليين :

وثاني نوع من الإجراءات يهدف لزيادة المستوى المحتمل للتمويل عن طريق الصندوق خلال الأزمة. كما يتضمن ذلك أيضا إجراء نوعين من التغييرات:تغيير المبادئ التي تحكم عمليات الإقراض التي يبرمها الصندوق والبنك الدوليين،وزيادة المبالغ المتاحة للإقراض.وتتجسد المقترحات الداعية لإصلاح المبادئ الحاكمة لإقراض الصندوق والبنك الدوليين في صورتين: وفي هذا الصدد يتم التفرقة بين الدول التي ترغب في الاقتراض كآلية دفاعية نتيجة لأحداث تجري في مكان آخر لم يكن لها يد فيها، وأخرى تُجبر على الذهاب للصندوق والبنك الدوليين بسبب قصور سياساتها الخاصة.كما يجب أيضا أن يفسح المجال للدول للاقتراض بإرادتها الخاصة حينما يحدث عجز في نقدها الأجنبي من خلال خطأ لم يحدث بسببها .

وهناك أيضا مقترحات لتخفيف المشروطية التي تواجهها الدول التي عليها الذهاب إلى الصندوق والبنك الدوليين بسبب عدم ملائمة سياساتها الخاصة.ولا يعني هذا عدم تحمل الدولة المقترضة لأعباء القرض، بل يعني ذلك عدم ارتباط تلك القروض بشروط سياسية أو أملاءات عليها بوجوب إتباع سياسة بعينها. فمن الواضح للعيان عدم ملائمة معظم برامج الإصلاح التي تبنتها الدول النامية خلال فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي،والتي كان يجبرها صندوق النقد الدولي على إتباعها،بل وأدت العديد من تلك البرامج إلى قلاقل سياسية واجتماعية في الدول التي طبقتها،كان لها نتائج دموية في أغلب الأحيان(50).

ولذلك يجب أن تركز عملية إصلاح الصندوق والبنك الدوليين على تمكين الدول التي ترغب في الحصول على قروضها لأسباب خارجة عنها،مثل ظروف أزمة راهنة،من

(49)نفس المرجع،نفس الصفحة.

خلال توفير المبالغ المطلوبة بدون كل هذه التعقيدات وإلغاء المشروطية،و لقد ابتكر الصندوق والبنك الدوليين بالفعل تسهيل السيولة قصير الأجل لتوفير تمويل سريع للدول التي تتبع " السياسات السليمة " ولكنها تعاني من قصور السيولة في أسواقها المالية،لكنه على أفضل الأحوال لا يساعد إلا عددا محدودا من الدول(51)[34].

ج-استئناف العمل بحقوق السحب الخاصة :

ومن المقترحات الأخرى لإصلاح الإقتصاد والنقد الدولي،هو مواصلة العمل بنظام حقوق السحب الخاصة،وهي الوحدة التي يستخدمها الصندوق في حساباته،وتتكون من سلة من عملات أقوى الاقتصادات الأعضاء في الصندوق،بل وتوسيع نطاق استخدامها كثيرا عما كان عليه الحال في الماضي.وتعتبر حقوق السحب الخاصة بمثابة نقود دولية،كان قد بدأ العمل بها في أواخر الستينات من القرن الماضي للتعامل مع العجز الذي تواجهه الدول في احتياطياتها .

ولكن هناك شكوك من احتمال وقوع مآزق كثيرة إزاء هذا الاقتراح،ويرجع ذلك جزئيا إلى أن حقوق السحب الخاصة تتراكم لدى المستحقين وغير المستحقين على السواء،أي لدى الدول التي تعاني نقصا في السيولة والدول التي لا تعاني من ذلك،ولدى الدول التي تواجه نقصا في التمويل بسبب سياساتها الخاصة التي أسيء توجيهها بالإضافة إلى تلك التي تضررت بشدة بسبب التطورات الدولية التي تقع خارج نطاق سيطرتها.كما يمكن إرجاع بعض المآزق كذلك جزئيا إلى أن بعض الدول الدائنة لم تكن متحمسة في أي وقت مضى بخصوص حقوق السحب الخاصة(52).

د-تسهيل التمويل المشروط:

فبسبب المشاكل التي تواجه العمل بحقوق السحب الخاصة،فقد يكون من الأفضل التعويل أكثر على نوع آخر من الإصلاحات وهو تسهيل التمويل المشروط،وقد أدار الصندوق هذا التسهيل من قبل بنجاح ثم ألغي العمل به في إطار التوجه نحو تضييق

(50)عمر صقر،العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة،مصر:الدار الجامعية،2003،ص33.
(51)نفس المرجع،نفس الصفحة.

الإقراض الممنوح من الصندوق في عام 1988.ويوفر تسهيل التمويل المشروط الأموال عمليا وبصفة تلقائية إلى الدول التي تعاني من عجز في صادراتها مقارنة بالسنوات السابقة لعام 1988،ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا العجز في الصادرات ليس نتيجة لسياسات الدولة بل بسبب التطورات الدولية،ومن ثم فسوف يكون من غير الملائم أن يتطلب الأمر تغيير السياسات المطبقة في الدولة المتلقية.وسوف يوفر تسهيل التمويل المشروط - إذا ما تم العمل به - تمويلا للعديد من الدول،والتي يكون الطلب على خدماتها ضخما(53)[35].

و-زيادة أموال الصندوق والبنك الدوليين:

وتعني زيادة الأموال المتاحة تحت تصرف الصندوق.ففي الاجتماع التحضيري ل"قمة العشرين"المنعقدة في 02 افريل 2009،وافق وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية للدول الأعضاء في المجموعة على زيادة أموال الصندوق(البالغة 250 مليار دولار)زيادة كبيرة تتراوح بين الضعفين والثلاثة أضعاف .

ويتوقع أن تقوم الدول ذات الفوائض الكبيرة،والتي لديها احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي،بتمويل هذه الزيادات.وتأتي الصين في مقدمة تلك الدول،وكذلك الدول الرئيسية في تصدير البترول،مثل المملكة العربية السعودية،وأيضا اليابان التي عرضت بالفعل تقديم مساهمة تبلغ 100 مليار دولار.

وفي الأخير وكمحصلة،كشفت الأزمة المالية العالمية خاصة الراهنة عن قصور كبير في الدور المنوط بصندوق النقد والبنك الدوليين أن يؤديه في الاقتصاد العالمي.فبينما كان حضورهما عاليا مع كل أزمة تضرب اقتصاد إحدى الدول النامية الأعضاء،وبينما كانت شروطهما قاسية عند تصميم البرامج التي تستهدف علاج اقتصاديات تلك

(52)عادل المهدي،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2003 ص ص 85-90.

(53)نفس المرجع،نفس الصفحة.

الدول،يكاد لا يوجد لهما دورا يذكر بعد حدوث الأزمة العالمية،هذا الأمر الذي يستدعي ضرورة مراجعة هذا الدور، ولكن على أسس جديدة أكثر عدالة وواقعية بحيث تتناسب مع معطيات الأوضاع الراهنة لا لمعطيات أوضاع الأربعينات من القرن الماضي(54).

المبحث الثاني:المواقف النظرية حول المؤسسات المالية الدولية:

تعددت المواقف الدولية والنظرية بين مؤيد و معارض ومكيف لدور المؤسسات المالية الدولية في فترة الثنائية القطبية الدولية(بحكم غالبية عضويتها للدول الرأسمالية)،وقد زاد الجدل والتساؤل أكثر بعد نهاية الحرب الباردة حول أهمية وجودها دوليا ومدى إيجابية وسلبية دورها العالمي سواء على الدول الأعضاء فيها و الدول غير الأعضاء على حد السواء،ومن أهم الأطروحات النظرية في هذا الصدد:المنظور النيوليبرالي الجديد(المؤيد)،المنظور النيوماركسي(المعارض)،منظور الإعتماد المتبادل(المكيف).

---

(54)علي القزويني،مرجع سابق،ص ص71-79.

المطلب الأول:المنظور النيوليبرالي"(الليبرالية المؤسساتية الجديدة):

وتطلق على إحدى الأفكار الكبيرة في نظرية و ممارسة العلاقات الدولية في تسعينات القرن العشرين،و تتقوم على"أطروحة السلام الديمقراطي"،ويتمثل جهر هذا المنظور الليبرالي الجديد في:

الفرع الأول:أصول المنظور النيوليبرالي(الليبرالية المؤسساتية):

"الليبرالية الجديدة"(Neoliberalism):هو المصطلح الأكاديمي الذي يشير إلى الليبرالية المؤسساتية الجديدة.ففي الحياة السياسية،يتم تعريفها في إطار الترويج للرأسمالية و القيم و المؤسسات الديمقراطية الغربية،والليبرالية المؤسساتية هي واحدة

من الاتجاهات النظرية الدولية التي تركز على استخدام المؤسساتية كتصور مركزي(55)[36].

تشكلت النظرية الليبرالية الجديدة تشكلت في ثمانيات القرن العشرين،واستقطبت ابرز وجوه البرادايم ألتعددي في سنوات السبعينات، أمثال"روبرت كيوهين"(Robert keohane)،و"جوزيف ناي"(Joseph Nye)،وهي تمثل اليوم مصدر التحدي الأساسي للواقعية،وتتقاسم معها دراسات العلاقات الدولية المعاصرة(56).

وتعد المؤسسات الليبرالية امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي " Function Integration"التي ازدهرت سنوات الأربعينيات و الخمسينيات من القرن العشرين، و دراسات التكامل أو الاندماج الجهوي Integration Regional،التي سادت سنوات الستينات من القرن الماضي،و كذلك هي امتداد لدراسات الاعتماد المتبادل المعقد Complex Interdependence،و الدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية Transnational التي ازدهرت في فترة السبعينات من القرن الفائت،التي توضحت بشكل خاص في أعمال **كيوهين و جوزيف ناي**(57)[37].

وأهم التبريرات المهمة التي قدمها المفكرون الليبراليون في وقت مبكر قبل الحرب الباردة و التي تشدد على عدم قدرة الدولة التعامل الناجح مع مسألة التحديث،و أكد ديفيد ميتراني"David Mitrany"رائد مفكري التكامل أن التعاون العبر-القومي مطلوب لحل المشاكل المشتركة،وتصوره كان متمحورا حول مبدأ التشعب Ramification، أي أن التعامل في قطاع أو حقل معين يدفع الحكومات إلى توسيع مجال تعاونها إلى

(55) Steven Lamy, contemporary Mainstream approaches:Neo-reaalism and Neo-Liberalisme, p 208
(56)John Mearsheimer; The false promise of international institution;International Security, Vol.19,No.3(Winter1994/95), p 08
(57)(____) ,opcit,p.12
(58) Robert .O.Keohane and others,correspondence back to the future,part 2,international relations theory and post-cold war Europe,international security,vol.15,no.2,1990,p.193

قطاعات أخرى،و تصبح الدولة أكثر انغماسا في مسار التكامل،و يصبح ثمن كسر هذه المغامرة التعاونية عال(58).

هذه الحجج حول المكاسب الإيجابية للتعاون العابر للقوميات شكلت جيل جديد من الباحثين(خصوصا في الولايات المتحدة)في العقدين السادس و السابع من القرن العشرين،و تبريراتهم لم تكن حول المكاسب التجارية المشتركة فحسب،بل لأن فواعل أخرى عبر قومية بدأت تتحدى سيطرة الدول ذات السيادة،و بالنسبة للتعددين Pluralists (كما يشار إليهم عادة)،فإن السياسات العالمية لم تعد حقلا خاصا بالدول كما كانت خلال القرون الثلاثة من نظام الدولة"الويستفالي"،و في هذا الإطار،أكد كيوهين و ناي أن محورية فواعل آخرين،مثل جماعات المصالح،الشركات العابرة للقوميات،و المنظمات الدولية غير الحكومية(INGOs) يجب أخذها بعين الاعتبار،ومن هنا فإن صورة العلاقات الدولية يجب أن ينظر لها "كشبكة عنكبوتية"Cob-Web من فواعل مختلفة مرتبطة عبر قنوات تفاعلية متنوعة.

و على الرغم من أن الظاهرة العابرة للقوميات كانت من الناحية النظرية إضافة مهمة من مفكري العلاقات الدولية،إلا أنه لم يتم تطويرها كتصور نظري كامل،و كان إسهام التعددية الأكثر أهمية هو تحويرها لفكرة الاعتماد المتبادل"Interdependence"، الذي يرجع إلى توسيع الرأسمالية و بروز ثقافة عالمية،حيث أدرك التعدديون تنامي الروابط البينية بحيث أن"التحولات في جانب معين من النظام،له نتائج مباشرة و غير مباشرة على بقية النظام"،واستقلالية الدولة المطلقة المرسخة في عقول قادة الدول، أصبحت مقيدة بالاعتماد على المتبادل،وهذا التطور جلب معه إمكانية أكبر للتعاون و مستويات عالية من"الهشاشة"أيضا.

هذه الحجج التعددية قابلت هجوما عنيفا شنه دعاة الفكر الواقعي،خصوصا حول مسألة انحصار الدولة،لقد أكد"كينيث والتز"أن مستوى الاعتماد المتبادل دوليا بعيد جدا عن مستوياته في النظام السياسي الوطني،و الاعتماد المتبادل الاقتصادي-خصوصا بين

القوى الكبرى-أقل بكثير من ذلك الذي كان سائدا في البدايات الأولى للقرن العشرين،و في سياق الصراع مع والتز وواقعيين جدد آخرين،عدل التعدديون أفكارهم و أصبح المقترب يعرف ب:"النيولبرالية"،وسلموا بصحة افتراضات نظرية الواقعية الجديدة، خصوصا البنية الفوضوية للنظام الدولي،و محورية الدولة،و مقترب عقلاني للبحث العلمي الاجتماعي(59)[38].

و في هذا السياق تحولت أبحاث النظم الدولية في ثمانينيات القرن العشرين،من السعي لوصف ظاهرة الاعتماد المتبادل و النظم الدولية نحو تحليل أدق للشروط التي يتم تعاون الدول من خلالها،كيف يحدث التعاون بين الدول ذات السيادة،و كيف تؤثر المؤسسات الدولية فيها(60).

وباختصار تحاج هذه المدرسة الفكرية بأن المؤسسات الدولية يجب أن تستجيب لحاجات الدول في طرق تعاونية لتنفيذ أغراضها الخاصة،من خلال تخفيض الشكوك و تكاليف تشكيل و تعزيز الاتفاقات،و بذلك تساعد المؤسسات الدولية في تحقيق مكاسب جماعية(61)[39].

الفرع الثاني:الإفتراضات الأساسية للمنظور الليبرالية:

1- الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية،لكنها ليست الفواعل المهمة و الوحيدة،و الدول هي"فواعل عقلانية"Rational أو مسئولة تسعى دوما لتعزيز مصالحها في كل المسائل و الحقول.

2- في هذا المحيط التنافسي،الدول تسعى لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون،و السلوك العقلاني يدفع لرؤية المنفعة تكمن في السلوك التعاوني،و بذلك

(59)Ibidem
(60)دفيد هارفي،الليبيرالية الجديدة:موجز تاريخي،(تر:مجاب الإمام)،الرياض:مكتبة الكعيبان،2008،ص ص110-119.
(61)نفس المرجع،ص ص119-138.
(62)توفيق حكيمي،الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني،(مذكرة ماجستير،جامعة باتنة:كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،السنة الدراسية:2007-2008)،ص ص31-37.

تصبح الدول أقل انشغالا بالمزايا و الأفضلية التي تحققها الدول الأخرى من خلال هذه الترتيبات التعاونية.

3- العائق الأكبر الذي يقف أمام التعاون الناجح هو:عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها،أو سياسات الغش و التنصل التي قد تلجأ إليها بعض الأطراف.

4- التعاون دوما يكون مقرونا بوجود مشاكل،لكن الدول سوف تقوم بنقل ولاءاتها و مواردها لهذه المؤسسات إذا رأت أنها تحقق مكاسب جماعية،وتمنح لهذه الدول فرض قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي(62).

عموما الليبرالية الجديدة لها علاقة أكبر بالمسائل التي تكون للدول فيها مصالح جماعية،فمعظم قادة العالم اليوم يعتقدون أن نظاما تجاريا مفتوحا سيحقق فوائد جماعية، ومعظمهم يؤيد القواعد التجارية الدولية،ومن ثم خلق مؤسسات عديدة لإدارة السلوك الدولي في هذه المسألة،و بالمقابل تبدو النيوليبرالية المؤسساتية أنها أقل اهتماما بالمسائل التي لا تكون للدول فيها مصالح مشتركة،كالتعاون في المسائل العسكرية و مسائل الأمن الوطني و التي تعتقد أن مكاسب طرف هي خسارة للطرف الآخر (Zero-Sum perceptives)تعد أقل استقطابا باهتمامات الفكر الليبرالي المؤسساتي(63)[40].

الفرع الثالث:مؤسسات المنظور النيوليبرالي(الليبرالية المؤسساتية):

تهتم المؤسساتية الليبرالية بشكل واسع حول إمكانية انخراط الدول في سلوك تعاوني في نظام دولي تميزه الفوضى،انطلاقا من أن المؤسسات الدولية تساعد في تغلب الدول على الحواجز التي تقف في وجه التعاون بينها،من خلال وضع الدول في موقع يجعلها تدرك أنه هناك مصالح عامة يمكن تحقيقها في شكل مكاسب جماعية،ويعتمد المؤسساتيون الليبراليون على أعمال رواد"المؤسساتية الجديدة"في الاقتصاد أمثال ماو

(63)نفس المرجع،نفس الصفحة.
(64)جون بيليس و ستيف سميث،عولمة السياسة السياسة العالمية،(تر:مركز الخليج للأبحاث)،ط1،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004،ص ص337-340.

كويز" Mao Coase"،و أوليفر ويليامسون" Oliver Williamson" لتفسير الطرق التي تقوم المؤسسات من خلالها بتسهيل التعاون الدولي[1].

و المؤسساتية الليبرالية الجديدة لا تركز بشكل مباشر مسألة فيما إذا كانت المؤسسات الدولية تسبب السلام الدولي،فالنظرية تهتم بشكل خاص بالحالات التي تواجه الدول فيها صعوبة كبيرة في التعاون بفعل وجود مصالح"مختلطة"،بعبارات أخرى، كل طرف له حوافز للتعاون أو عدم التعاون على حد سواء،وهو ما يسميه المؤسساتيون الليبراليون بـ "السلوك الموجه للهدف"و يتضمن ضوابط سياسية مشتركة،بحيث أن الأطراف تخرج بنتيجة أفضل مما سيكون عليه الحال بدون الدخول في المسار التعاوني(64).

ومن ناحية أخرى،فإن النظرية الليبرالية المؤسساتية لها صلة ضعيفة بالحالات التي تكون فيها مصالح الدول تنافسية،و لا أحد من الأطراف يعتقد إمكانية الاستفادة من التعاون،و في هذه الظروف تسعى الدول لاستغلال فرص بعضها البعض،فهي تفكر في إطار"الربح و الخسارة"،و هو ما يقود بثبات إلى تنافس أمني شديد و أحيانا إلى الحرب،لكن المؤسساتية الليبرالية لا تتعامل بشكل مباشر مع هذه الحالات.

ويؤكد"روبرت كيوهين"و"ليزا مارتن"على أن المؤسسات"بإمكانها تسهيل التعاون من خلال مساعدتها في تهدئة النزاعات"،أي أنها تسهل من "مسألة الربط" التي عادة ما تفرز مظاهر التعاون،حيث يصبح بالإمكان تغيير سلوك الدول بشكل مستقل،ومن ثم بإمكانها أن تسبب السلام الدولي،من خلال إقناع الدول بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة الأمنية،والقبول ببعض المحصلات التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية.

و يركز المؤسساتيون الليبراليون دراستهم على مسائل الاقتصاد السياسي و حقوق الإنسان،و إلى حد ما قضايا البيئة و المحيط،أي أنهم يعملون في إطار ما يسمى بحقل "السياسات الدنيا"Low politics"،أي المسائل المرتبطة بأمن الإنسان و الحياة المسالمة.

تمثل أطروحة السلام الديمقراطي و النظرية المؤسساتية الليبرالية الجديدة جوهر الفكر الليبرالي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة،ومع ذلك فقد استقطبت انتقادات حادة من قبل مختلف الأطر و المقاربات النظرية الأخرى،خصوصا من قبل دعاة الواقعية الخصم التقليدي للفكر الليبرالي(65)[41].

فعلى الرغم من المعطيات الأمبريقية العديدة التي تدعم أطروحة السلام الديمقراطي،إلا أن دارسي العلاقات الدولية(كنيث والتز)يعرفون بأنه لا يوجد هناك مبرر يؤكد أن ارتباط الأشياء بوجود بالضرورة علاقة سببية،و كما أشار جون ميلر" John Mueller، **"على أن الديمقراطية ليست هي التي تسبب السلام،بل هناك شروط أخرى تسبب كل من الديمقراطية و السلام"[(1)].وفي هذا الصدد قال"والتز":"....(إذا ما سلمنا بأن)الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض،وحتى وإن أصبحت كل الدول ديمقراطية، فإن بنية السياسات الدولية ستبقى فوضوية.....بنية السياسات الدولية لا يمكن أن يتم تحويلها بفعل التحولات على المستوى الداخلي للدول،أكثر من ذلك،انتشار التحولات قد يدفع بالدولة،في غياب سلطة خارجية،إلى عدم**

الوثوق من أن صديق اليوم سوف لن يكون عدو الغد،وفعلا وفي أوقات عديدة تصرفت الديمقراطيات كما لو أن ديمقراطية اليوم هي عدو الغد و مصدرا للتهديد".(66)

كما كشف كريستوفر لاين" Christopher Layne"أن العديد من الحروب بين الديمقراطيات تم تجنبا ليس بفعل إحجام عن محاربة ديمقراطية أخرى،بل بفعل الخوف من طرف ثالث،و المثال الواقعي،هو كيف أن فرنسا و بريطانيا كادتا أن تتورطا في حرب مباشرة عام 1998 لولا الخوف من ألمانيا التي كانت تتربص في الخلف[(3)]. إضافة إلى ذلك،فإن الغياب الظاهر للحروب بين الدول الديمقراطية يعود أساسا إلى نقص عدد الديمقراطيات في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية.

و انتقدت النيوليبرالية دوما من قبل أنصار الاتجاه الواقعي،وبشكل خاص من قبل"جون ميرشايمر"الذي يعتقد أن الليبرالية المؤسساتية التي تم تأسيسها في منتصف ثمانينات

(65)نفس المرجع،نفس الصفحة.

القرن العشرين هي بديل واضح للواقعية،وتم تقويمها بناءا على الانتقادات الشديدة التي وجهها أقطاب المدرسة الواقعية "كجوزيف غريكو Joseph Grieco"و"ستيفن كراسنرStephen Krasner "،و هي الانتقادات التي دفعت الليبراليون خاصة "كيوهين"و"مارتن"إلى إعادة تقديم المؤسساتية في صورة جديدة.

وكل هذه الانتقادات مهدت لدراسات كبيرة في العلاقات الدولية المعاصرة دارت حول موضوعان رئيسيان هما:المنظمات الدولية،و الأمن الدولي(67)[42].

المطلب الثاني:المنظور النيوماركسي(نظرية التبعية):

وجدت التبعية كحالة"Dependency as a Condition"قبل ظهورها كنظرية أو كمدرسة.

إن التبعية كحالة تمتد بأصولها التاريخية إلى منشأ علاقات التبعية بين الدول الرأسمالية و الدول المتخلفة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين،فقد أدى التطور الرأسمالي و زيادة التراكمات الرأسمالية في الدول الغربية –التي شهدت الثورة الصناعية- إلى تراكم رأس المال،و لما كان النظام الرأسمالي خاضعا لقانون:"دعه يعمل،أتركه يمر"،فإن حل الأزمات التي تحدث في النظام الرأسمالي كنتيجة لتراكم رأس المال و فائض الإنتاج،يتم بصورة آلية عن طريق التوسع على حساب الدول المتخلفة مع ظروف و ميكانيزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. وتمتد عمليات التكييف هذه لتشمل كل دول إفريقيا و آسيا وأمريكا اللاتينية كتوابع Satellites لدول الميتروبول Métropole في النظام العالمي،و خاصة بعد حصول العديد من الدول المتخلفة على استقلالها.و ما ترتب عن ذلك من تشرد اجتماعي و تخلف ثقافي و تدمر اقتصادي...إلخ.

(66) Robert jervis,neoliberalism and cooperation; undertanding the debate,internationaj security,p.48

(67)جون بيليس و ستيف سميث،مرجع سابق،ص341.

و هكذا،فإن التبعية كحالة ذات جذور تاريخية بعيدة تمتد إلى البدايات الأولى لتشكلها بالموازاة مع ظهور النظام الرأسمالي العالمي و الهيمنة الإمبريالية منذ نهاية القرن السادس عشر الميلادي.

ويعرف المفكر دوس سنتور(Dos Santos)التبعية كحالة بقوله:"تعني التبعية تلك الحالة التي من خلالها يكون اقتصاد بعض الدول تابعا شرطيا لتطور و توسع الدول الأخرى،علاقة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديين أو أكثر و بين هذه الاقتصاديات و التجارة العالمية يفرض شكلا من أشكال التبعية عندما يكون بوسع الدول (المهيمنة) تبسيط نفوذها،بينما تكون الدول الأخرى (التابعة) خاضعة لهذا التوسع و الذي سيؤثر إيجابا أو سلبا على نموها و تطورها".

فتعريف التبعية كحالة،يبين لنا بأن التبعية هي ناتجة عن عوامل خارجية أكثر منها ناتجة عن عوامل داخلية،وأن علاقات التبعية ناجمة عن العلاقات غير المتكافئة بين الدول التابعة و دول الميتروبول(68) [43].

الفرع الأول:أصول المنظور النيوماركسي (نظرية التبعية):

إن التبعية كإطار فكري نظري ممنهج يسمى:"نظرية التبعية"(Dependency Theory)أو(Dependencia)،ظهرت في المنتصف الثاني من الخمسينات و بداية الستينات من القرن العشرين الميلادي ضمن ما يعرف ب:"النظرية الاستعمارية"(Colonial Theory).فنظرية التبعية جزء من الاتجاه الشمولي للعلاقات الدولية(Globalism)الذي هو بدوره جزء لا يتجزأ من الاتجاه الماركسي للعلاقات الدولية.و في هذا الصدد،يقول المفكر"فليب بريار"(Phillipe Braillard)في كتابه "الإمبريالية":"... فلقد نما في الحقيقة في أعوام الخمسينات تيار من الفكر الماركسي الجديد ينكر حقيقة زوال الاستعمار،و يسعى إلى تأكيد و استمرار الإمبريالية في العلاقات الدولية المعاصرة.و هذه المقاربة تشدد بوجه خاص على علاقة تبعية

(68) Chris Brown, "Development and Dependency", in: Margot Light and A.J.R. Groom (Eds), P. 63.

العالم الثالث للبلدان الرأسمالية الصناعية،و تؤكد وجود رابطة بين الإمبريالية و التخلف."(69)[44]

فالمنظور الماركسي الجديد Néo-Marxism كان من إفرازات المرحلة التي نالت فيها معظم دول العالم الثالث استقلالها.كما يربط برايار التبعية بظاهرتين هما:الإمبريالية Impérialisme و التخلف Underdevelopment.و فوق كل ذلك يجعل الإمبريالية المسئول الرئيسي عن التخلف و بالتالي عن التبعية.و هنا تتقاطع الأطروحات الفكرية الماركسية التقليدية مع الأطروحات الماركسية الجديدة.

فمهمة نظرية التبعية تكمن في دراسة و تحليل طبيعة العلاقة بين دول الشمال (المركز)و دول الجنوب(المحيط)من خلال تطرقها للأسباب المباشرة و غير المباشرة التي أدت إلى تخلف الجنوب و بالتالي تبعيتها لدول الشمال.و كذلك تصنيفها لطبيعة التشوهات البنيوية الناجمة عن اندماج اقتصاديات الدول المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي(70).فهي بالتالي تتخذ من النظام العالمي وحدة تحليل أساسية،لأن الدولة لا تصلح –في نظرها– كوحدة للتحليل في وضع دولي يتميز بهيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.كما أنها نتاج مفكرين و منظرين من العالم الثالث.في البداية كانت مقتصرة على منظري و مفكري دول أمريكا اللاتينية،و على رأسهم: كردوسو(Cardoso)،فرتادو (Fertado)،أندري غاندر فرنك(A.Gunder Frank)،بول باران(Paul Baran)و دوس سنتور (Dos Santos).

و كانت لأفكار و آراء هؤلاء المفكرين تأثير كبير على مفكري العالم العربي،و على رأسهم: سمير أمين و سعد زهران.و برز ذلك الأثر واضحا في كتابهما"العالم الثالث يفكر لنفسه".

ظهرت مدرسة التبعية في خضم تطورات و مستجدات و حقائق عديدة أهمها:

---

(69)فليب برايار و آخرون، الإمبريالية، ترجمة:عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات،ط1،1982، ص 12.
(70)اسماعيل جبري عبد الله،"الكوكبة الراسمالية العالمية في مرحلة مابعد الامبريالية"، المستقبل العربي،العدد222، اوت 1997،ص ص43-55.

- تراجع أطروحات مدرسة"التحديث"(Modermism)حيث جاءت أطروحات نظرية التبعية كرد فعل عنيف على أفكار هذه المدرسة.
- جاءت نظرية التبعية لتجسيد وحدة العلوم الاجتماعية من حيث دراستها للتنمية و التخلف دراسة سياسية و اقتصادية في نفس الوقت،و بالتالي تشجيعها و تدعيمها لتعاون الحقول المعرفية و تكاملها.
- تراجع المد الاستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الاستعماري الجديد و هو الانتقال الذي ينجم عنه لجوء النظام الرأسمالي العالمي إلى استعمال أساليب و آليات جديدة تتماشى و طبيعة الاستعمار الجديد لتحول دون خروج الدول التابعة له من تخلفها،و بالتالي القضاء أو التخفيف من تبعيتها،ومن بين هذه الأساليب و الآليات:التبادل اللامتاكفئ،المؤسسات المالية العالمية،الشركات المتعددة الجنسيات و تصدير رؤوس الأموال...إلخ.و هو الوضع الذي دفع مفكري و منظري الدول المتخلفة إلى التنظير له في قالب نظري ممنهج يسمى نظرية التبعية(71)[45].

الفرع الثاني:إفتراضات و تيارات المنظور النيو ماركسي:

1-إفتراضاته:

كما يتخذ المنظور النيوماركسي أو نظرية التبعية من الفكر الماركسي-اللينيني إطارا نظريا لفرضياته الأساسية،التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ضرورة الفهم اليقيني للصيرورة العالمية الشاملة التي تتفاعل في سياقها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار العلاقات بين الدول التابعة و دول الميتروبول.
- أهمية التحليل التاريخي لاستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة و النظام الدولي بصفة عامة.

(71)فليب برايار،مرجع سابق، ص 12.

- انتهاج النظام الرأسمالي العالمي ميكانيزمات هيمنة،هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة.
- أهمية العامل الاقتصادي في تفسير و تحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي تخالف التوابع.

2-تياراته:

وتتميز نظرية التبعية بكونها متعددة و متنوعة التيارات الفكرية،المتمثلة في(72)[46]:

- تيار التخلف. Underdevelopment
- تيار الإمبريالية. Impérialisme
- تيار المركز- المحيط. Center-Periphery
- تيار النظام العالمي. World-System

أ- تيار التخلف. Underdevelopment :

يعد"أندري غاندر فرنك"من أبرز ممثلي هذا التيار في نظرية التبعية.جمع كل أطروحاته الفكرية بشأن ظاهرة التخلف في كتابه المشهور"تنمية التخلف" "development of Underdevelopment"،و التي استمدها من انتقاداته لنظرية الحداثة[47] Modernisatio Theory. إذ يحاول هذا التيار الكشف عن العوامل الداخلية و الخارجية للتخلف.و في محاولتهم هذه وجدوا صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم التخلف،حيث ظل المفهوم العام للتخلف إلى غاية أواخر الخمسينات من القران العشرين الميلادي ينحصر في ضعف البنية الاقتصادية(73).و يرى غاندر فرنك أن"التخلف"هو نتيجة علمية النمو الرأسمالي العالمي المترتبة عن اندماج اقتصاديات الدول التابعة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعمل على تنمية تخلف التوابع،كما أن التخلف هو انعكاس طبيعي لهشاشة البنية الاقتصادية،السياسية،الاجتماعية و الثقافية للدول.

(72)Chris Brown, op.cit, P. 62-68.

وفي تعريفه للتخلف الذي استقاه من دراسته الميدانية للواقع المتخلف لدول أمريكا اللاتينية،استنتج غاندر فرنك أن التخلف ليس داخليا فحسب،و إنما خارجي أيضا،فداخليا يرجعه إلى هشاشة البنية الداخلية للدول التابعة و يتخذ من دولة البرازيل مثلا ساطعا عن ذلك،أما خارجيا،فإن التخلف ناتج عن العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز و دول المحيط،ناهيك عن اندماج اقتصاديات هذه الأخيرة في النظام الرأسمالية العالمي،و ما ينتج عن ذلك من تنمية تطور دول المركز مقابل تنمية تختلف دول المحيط.

و عليه،ترجح قضية القضاء على التبعية بالقضاء على النظام الرأسمالي العالمي نفسه الذي يكمن نموه و تطوره في تخلف و تبعية دول المتخلفة.وبالتالي فإن ظاهرتي التنمية و التخلف صورتان لواقع واحد هو النظام الرأسمالي العالمي(74)[48].

ب-تيار الإمبريالية Impérialisme :

يجد هذا التيار أصوله التاريخية في النظرية اللينينية،و هو بذلك امتداد للفكر الماركسي التقليدي، و إن كان هذا الأخير يركز أكثر على الإمبريالية الاقتصادية خلافا للماركسيين الجدد الذين يولون اهتماما لمختلف أشكال الإمبريالية في جميع ميادين الحياة المتنوعة،و هو ما يؤكد عليه"جون غالتينغ"(Johan Galtung)،حيث يرى أن الإمبريالية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب،و إنما تتعداه لتشمل الجوانب الأخرى السياسية،العسكرية،الاتصالية و الثقافية.وهو ما يعبر عنه في الجدول الآتي(75):

الجدول رقم01:أشكال الإمبرالية عند غالتينغ

أشكال الإمبريالية	دول المركز توفر :	دول المحيط توفر:

(73)جيمس دورتي وروبرت بالستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،(تر:وليد عبد الحي)،بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،1975،ص ص300-301
(74)نفس المرجع،نفس الصفحة.

الإمبريالية الاقتصادية الإمبريالية السياسية الإمبريالية العسكرية الإمبريالية الاتصالية الإمبريالية الثقافية	عملية الإنتاج ووسائله القرارات، النماذج الحماية، وسائل التدمير الأخبار، وسائل الاتصال التعليم، وسائل الاستقلالية الثقافية	المواد الأولية و الأسواق الإخضاع و التقليد الانضباط و الانصياع أحداث، مسافرين، بضائع تلقين، تبعية ثقافية (غزو ثقافي)

Source: Johan Galtung,"A Structural Theory of Imperialism" in: Michael Smith and others (eds),Perspectives on World Politics, G.B,The Open University,1981, P.309.

يبين الجدول مختلف أشكال الإمبريالية حسب غالتينغ،وأن هذه الأشكال المتنوعة و المتعددة للإمبريالية بقدر ما تبين مختلف أشكال الهيمنة التي تمارسها دول المركز على دول المحيط في كافة مجالات الحياة،فإنها توضح كذلك شساعة الهوة بين طرفي العلاقة،فهذه العلاقة اللامتكافئة التي تزيد في تكريس التبعية ليس في الجانب الاقتصادي فقط،بل في بقية المجالات الأخرى كذلك،إذا فالإمبريالية و التبعية وجهان لعملة واحدة هي النظام الرأسمالي العالمي.

وبذلك يعرف"جون غالتينغ"الامبريالية:"بأنها الطريقة التي بواسطتها تهيمن دول المركز على دول المحيط من أجل خلق حالة تميزها المصالح المتناقضة بينهما و الإبقاء عليها"(76).[49]

ج- تيار المركز و المحيط center-periphery :

يلخص هذا التيار العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية في إطار ثنائية المركز و المحيط،الملازمة للنظام الرأسمالي العالمي.يمثل هذا التيار مفكري العالم

(75)سمير أمين و آخرون، العالم الثالث، يفكر لنفسه،((د.م.ن):دار ابن خلدون للطباعة والنشر)،1981،ص 92.
(76)نفس المرجع،نفس الصفحة.

العربي إلا وهما:سمير أمين،و سعد زهران.ففي رأيهما أن وجود طرفان مختلفان جذريا كنتيجة للتبادل غير المتكافئ يدعم الإبقاء على الوضع القائم.هناك مركز يملك التكنولوجيا ورؤوس الأموال وكل وسائل التطور، ومحيط يفتقر إلى مثل هذه الوسائل ولا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز،ثم يعيد استيرادها مصنعة ونصف مصنعة بأثمان باهظة،فان المركز يملك بنية اقتصادية قوية مكنته من الهيمنة على دول المحيط التي تتميز بهشاشة و تشويه بنيتها التحتية الاقتصادية،كما هو في الرؤية الماركسية اللينينية(77) [50].

د-تيار النظام العالمي world system analysis :

يعد ايمانويل ولرشتاين Immanuel Wallerstin [*]من أبرز ممثلي هذا التيار الذي يعتبر مكملا للتيارات الفكرية السابقة،لأنه جاء في شكل تصور متطور لأطروحاتها،و خاصة منها تيار"المركز و المحيط"،حيث يضيف إلى العلاقة بين المركز و المحيط ما أسماه:"بشبه المحيط"(Semi-Periphery).كما حاول استيعاب ميكانيزمات و ديناميكيات الاقتصادي العالمي المعاصر و اعتقاده بوجود انتشار عالمي للتنمية اللامتكافئة.و هو الاعتقاد الذي أدى به إلى بلورة إطار فكري ممنهج يسميه"نظرية التنمية الشاملة"(Global Development Theory) (78).

كما لا يرتكز تيار النظام العالمي في دراسته و تفسيره للتنمية و التبعية على منطقة بعينها كما فعل المنظرون في تيار التخلف في تركيزهم على أمريكا اللاتينية،و إنما دراسته شاملة للاقتصاد العالمي في مختلف أنحاء العالم المتناقضة،وفي فترات زمنية متعاقبة من أجل كشف الأسباب الحقيقية الناجمة عن التطور اللامتكافئ[51].فهو يرى أن الاقتصاد العالمي يمتد بأصوله التاريخية إلى القرن السادس عشر الميلادي مع بروز التقسيم الدولي للعمل (Internationel Division of Labour)و مناطق المركز و شبه المحيط والمحيط(Periphery-Periphery Regions -Centre-Semi

(77)(_____)، التطور اللامتكافئ،(تر:برهان غيلون)،بيروت،دار الطليعة،الطبعة الرابعة،1985،ص 113.
(78)Chris Brown, op.cit, P. 65.

)وترجع طبيعة التنصيف لهذه المناطق على هذا النحو إلى:وضعية بناهانوقدرتها على هيكلة التقسيم الدولي للعمل بما يتماشى ومصالحها،فضلا عن قدرتها لمتابعته العمل ومراقبته الدول التي تشكل المركز، وهي:هولندا،إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية.أما دول شبه المحيط،فهي الدول الصناعية الجديدة أو دول الإمبريالية التابعة Dépendent Impérialiste Countries،و هي الدول التي حققت قفزة نوعية في اقتصادها كالبرازيل و الأرجنتين و المكسيك و دول جنوب شرق آسيا باستثناء اليابان.أما دول المحيط فهي بقية العالم أي الدول الأكثر تخلفا في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية.

و بالتالي التنمية اللامتكافئة بين الدول المتقدمة و الدول المختلفة هي أحد الأسباب الحقيقة للتخلف و التبعية.

الفرع الثالث:مؤسسات و آليات تكريس التبعيةحسب المنظور النيوماركسي:

ينتهج النظام الرأسمالي العالمي ميكانيزمات هيمنة هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة،وهي(79)[52]:

- التبادل اللامتكافئ.
- تصدير رؤوس الأموال.
- المؤسسات النقدية الدولية.
- الشركات المتعددة الجنسيات.
- المعونة.

أ-التبادل اللامتكافئ Inequal Exchange :

(79)ناصف يوسف حتى،النظرية في العلاقات الدولية،لبنان:دار الكتاب العربي،1985،ص ص38-40.

تقوم علاقات التبعية على عملية تكييف البنى الاجتماعية و السياسية،ناهيك عن البنى الاقتصادية التي تخضع لعملية التكييف القصري لدول المحيط مع النظام الرأسمالي الاحتكاري العالمي.مما ينتج عن ذلك تبادل لامتكافئ.حيث تقتصردول المحيط في صادراتها لدول المركز على المواد الأولية الخام و على منتوج أو منتوجين من المحاصيل الزراعية و بأسعار زهيدة(80)،وفي المقابل تقوم دول المركز بعملية تصنيع تلك المواد و تحويلها إلى مواد مصنعة و نصف مصنعة ثم تعيدها إلى منبعها أي دول المحيط،و لكن بأثمان باهظة جدا،وهذا ما يزيد في تنمية تخلفه،و بالمقابل تنمية تطور دول المركز،والقضاء على التبعية يعني القضاء على النظام الرأسمالي العالمي نفسه،لأنه يستمد نموه و تطوره من استغلاله لخيرات و ثروات دول المحيط.

كما يترتب عن انتهاج سياسة"التبادل اللامتكافئ"من قبل دول المركز،افتقار دول المحيط لرؤوس الأموال،مما يجعلها بحاجة ماسية إليها.،و هو ما يؤدي بدول المركز إلى استعمال سياسة أخرى موازية لسياسة"التبادل اللامتكافئ"ألا وهي"تصدير رؤوس الأموال".

ب-تصدير رؤوس الأموال Exportation of Capital :

تعاني دول المحيط مشكلا عويصا،يتمثل في"ندرة رؤوس الأموال"الناتجة عن سياسة التبادل اللامتكافئ بينها و بين دول المركز،و من أجل مواجهة هذا المشكل تقوم باستيراد رؤوس الأموال من دول المركز،حيث تقوم هذه الأخيرة بتصدير رؤوس الأموال لتوظيفها في قطاعات إنتاجية أساسية (صناعات بترولية و صناعات استراتيجية...إلخ) (81)[53].و من ثم فإن هذا الوضع يعمل على الحفاظ على البنى الاقتصادية المبنية أساسا على الإنتاج الأحادي و ضمان تزويد دول المركز بما تحتاجه لتنميتها من مواد أولية.

(80)سمير أمين، التطور اللامتكافئ،مرجع سابق،ص ص113-118.
(81)نفس المرجع،نفس الصفحة.

ج-المؤسسات المالية الدولية International Financial Instructions :

والمتمثلة في البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي،وهي مؤسسات ذات منشأ رأسمالي،تحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية التي تساهم بتمويل أكبر حجم في ميزانيتهما.و لذلك فإذا كانت هذه المؤسسات النقدية-نظريا-جاءت من أجل إعادة بناء الدول المدمرة من الحرب و تدعيم النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة،فهي تستخدم-عمليا-كوسائل لتقوية بنى النظام الرأسمالي العالمي والمحافظة على الوضع المتخلف في دول المحيط،بتدخلها في شؤونها الاقتصادية،و يتجلى ذلك واضحا في الشروط التي تفرضها هذه المؤسسات مقابل حصول الدول المتخلفة على قروض،مثل(82):

- إتباع سياسة اقتصاد السوق.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- تشجيع القطاع الخاص (الخوصصة).
- تسريح العمال من خلال غلق مؤسسات الدولة العمومية.

و هكذا تكون المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي قد زادت في تفاقم الوضع الاجتماعي و الاقتصادي.من الناحية الاجتماعية،كانتشار البطالة و الجريمة وتفاقم مديونية الدول المقترضة،خاصة إذا لجأت إلى إعادة الجدولة،و ما يترتب عنها من زيادة الفوائد و انخفاض قيمة العملة الوطنية(83)[54].

د-الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs) Multinational Corporations :

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا فعالا في انتشار الرأسمالية في كافة أنحاء العالم.فهي تشدد على بنية التفاوت و التبعية التي يتميز بها المجتمع الدولي،كما تسعى إلى زعزعة الصناعات الناشئة في العديد من الدول المتخلفة.و من أجل تكريس سياسة تغلغلها في أسواق الدول المتخلفة،تقوم بتوظيف أموالها في مجالات تتماشى و مصالحها

(82)جندلي عبد الناصر،التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية النظريات التكوينية،الجزائر:دار الخلدونية،2007،ص ص229-230.
(83)نفس المرجع،نفس الصفحة.

وتقوم هذه الشركات بانتهاج سياسة التغلغل في صميم البنى الداخلية لدول العالم الثالث لبث الإيديولوجية الليبرالية بشكل يشجع هذه الدول على التكيف مع طريقة الاستهلاك الرأسمالي من خلال البرامج التربوية و التلفزيون والنشرات الدورية ...إلخ،لذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات-حسب المنظور النيو ماركسي-من أهم و أكثر آليات تكريس التبعية نجاعة للنظام الرأسمالي،لأنها تضمن استمرارية استغلاله للدول المتخلفة و بالتالي مواصلة الهيمنة(84).

ه-المعونة Assistance :

و هي الوسيلة التي تستعملها دول النظام الرأسمالي العالمي لإخفاء استغلاله البشع لدول المحيط.فهي وسيلة-حسب المنظور النيوماركسي-تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- دعم و تنمية تصدير البضائع إلى دول المحيط عادة ما تكون في شكل قروض مشروطة،إذ لا توجد مساعدات بدون مقابل.وفي هذا الصدد لا يرى الدكتور المهدي المنجرة أي فرق بين المساعدة و السيدا(Aids is Aids).فإن كانت السيدا تحطم دفاع جهاز المناعة و قدرات الجسم البشري على الدفاع عن نفسه،فإن الشيء نفسه يحدث مع المساعدة أو المعونة الممنوحة للبلدان النامية[55].و لعل مقولة الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا متران François Metterand بعد توليه منصب الرئاسة أصدق على كل هذا،حيث قال:"إن كل فرنك تقدمه فرنسا في شكل مساعدة للبلدان النامية،تحصل مقابله على خمس فرنكات في شكل مبادلات".
- تكييف دول المحيط مع طرق المجتمعات الصناعية الرأسمالية في الإنتاج و الاستهلاك، مما يزيد في تبعية المحيط البنيوية.

و بدرسة الطرح النيوماركسي ،يمكن استنتاج أن هذا الأخير حدد كل من العوامل الداخلية و العوامل الخارجية للتخلف و التبعية.

(84)سمير أمين و آخرون، العالم الثالث يفكر لنفسه،مرجع سابق ذكر،ص 554.

فالعوامل الداخلية-حسبه-تكمن في هشاشة و تشوه البنى الداخلية للدول المتخلفة و اعتمادها شبه الكلي في صادراتها على المواد الأولية الخام و على منتوج أو منتوجين من محاصيلها الزراعية.أما العوامل الخارجية،فترجع إلى محاولات اندماج اقتصاديات الدول المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال شتى الوسائل و الآليات التي ينتهجها النظام الرأسمالي العالمي،و التي تعمل على تنمية تخلف الدول المتخلفة،و بالمقابل تنمية تطور الدول الرأسمالية.مما يؤدي ذلك إلى اتساع الهوة بين الطرفين(85). ونظرا لهذا الوضع،و من أجل تضييق هذه الهوة والتقليل من هيمنة العلاقات الليبرالية الإمبريالية القائمة على استغلال الدول المتخلفة و نهب ثرواته، كانت الدعوة إلى"إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" New International Economic Order (NIEO)،وكان ذلك من قبل الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين في خطاب له في الأمم المتحدة.

المطلب الثالث:منظور الإعتماد المتبادل:

الفرع الأول:أصول منظور الاعتماد المتبادل (الترابط)Interdependence :

يُفترض في السياسة العالمية أن العناصر الفاعلة متصلة بعضها ببعض بحيث أنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل،في ظرف واحد على الأقل،في مكان واحد على الأقل،فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين.ففي أي نظام من العلاقات كلما ازداد عدد الفاعلين،وكلما ازداد عدد الأماكن والظروف،كلما ازداد الترابط(أي ثبوت علاقة استلزام وتكافؤ كما في الرياضيات) (86)[56].

وكما بين كيوهان (Keohane) وناي (1977) (Nye) فإن الترابط يفترض دائماً حساسية مرهفة،في المدى القصير على الأقل.فالتعريف آنف الذكر ينسجم مع فكرة الحساسية المرهفة المذكورة.ويتحدد ما إذا كان الترابط متَّسقًا (متناظرا) (Symmetric) أم لا بمعرفة ما إذا كان جميع الفاعلين في نظام ما يتأثرون على نحو

(85)المهدي المنجرة،الحرب الحضارية الأولى،قصر النيل: مكتبة الشروق،ط1،أوت 1995،ص 139.
(86)علي القزويني،مرجع سابق،ص51.

متساو.ويعتبر الاتّساق صُوَّة يمكن استناداً إليها الحكم على حالات فعلية ومن غير المحتمل أن يكون كاملاً على صعيد الواقع.ومن جهة معاكسة،إذا كان أحد الفاعلين في نظام ما غير مكترث نسبياً بتغيير ما في العلاقات في حين أن فاعلاً آخر يتأثر كثيراً من جراء ذلك التغيير،فعندئذ يكون الترابط غير متَّسق(غير متناظر) (asymmetric) .وهذا يمكن أن يؤدي إلى مجموعة علاقات تخضع لدرجة عالية من التأثير يكون فيها فاعل واحد أو مجموعة من الفاعلين معتمدين كلياً على فاعل ما أو مجموعة ما من الفاعلين .وهذا الوضع شديد التعرض للمؤثرات ويعتبره كيوهان وناي أثراً أطول أجلاً ومحددًا بنيوياً للترابط.كما أنه يشبه تحليل القوة(87).

بما أن**"الترابط"**مصطلح**"حيادي"**، فقد تكون له معان إيجابية وسلبية.فأنصار "الليبرالية الجديدة "يرون أن درجة عالية من الترابط تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول.ولذا فإنه يدعم الاستقرار في النظام الدولي.ومن جهة أخرى،يجادل أنصار "الواقعية الجديدة "أمثال كنيث والتز (K. N. Waltz) بأنه:بما أن الدول تسعى للسيطرة على ما تعتمد عليه أو لتقليل اعتمادها-على الأقل-،فإن الترابط الزائد يؤدي إلى صراع وعدم استقرار.إن جزءاً من الاختلاف بين الموقفين النيوليبرالي والواقعي مردّه إلى درجة الاتّساق**"التناظر"**و**"الاعتماد"**وشدة**"التأثر"**في العلاقة :فالقاعدة العامة هي أنه كلما ازداد الاتّساق (التناظر) كلما ازداد احتمال التعاون والاستقرار. ومن جهة معاكسة، كلما ازداد الاتّساق كلما ازداد احتمال الصراع وعدم استقرار النظام.ويميل مُنَظّرو"التبعية"إلى الرأي الأخير.ففي العالم النامي كثيراً ما ينظر إلى الترابط باعتباره مرادفاً للامبريالية" البنيوية (structural) "أو " الإمبريالية الجديدة (- neo) "حيث يُرى أن "الشمال" قد فرض اعتماد على"الجنوب" على رأسماله وتكنولوجيته وأسواقه،واستفادته منه.وقد جعل تحول النظام الدولي من نظام أحادي المحور في معظمه إلى نظام متعدد المحاور في فترة ما بعد الحرب الباردة،وهو ما جعل الكثيرين من أنصار"الليبرالية الجديدة"يجادلون بأن هذا يؤدي حتماً إلى زيادة الاتّساق والتناظر،

(87)سعد توفيق،مبادىءالعلاقات الدولية،ط1،عمان:دار وائل للنشر،2000،ص159.

وينجم-بشكل خاص-عن انقضاء ظاهرة القوى العظمى وإحلال العلاقات ذات الأساس الاقتصادي محل العلاقات ذات الأساس العسكري،وبذلك ينجم عنه ازدياد درجات التفاعل،لا سيما على الصعيد المؤسسي.لذا فإن آلية التعاون، بالنسبة لـ "المؤسساتيين الليبراليين الجدد"، تتعزز على الصعيدين الإقليمي والعالمي،على حد السواء؛ فالاتصالات الدورية المنتظمة تؤدي إلى تنسيق السياسة والإزالة المتدرجة لحالات اللا اتّساق و اللا تناظر المتطرفة(88)[57].

الفرع الثاني:افتراضات منظور الإعتماد المتبادل:

مع أن الأفكار المتعلقة ب"الترابط"أصبحت شائعة جدًا خلال سبعينيات القرن العشرين، فإن المفكرين الأكثر قدرة على التحليل أدركوا أن "الترابط"،بوصفه علاقات مميِّزة وتحالف،فهو سمة ثابتة لنظام أي دولة.ومن الواضح أن أنشطة الحلفاء وإقامة التحالفات يبشر بالترابط.وفي حالة التحالف تعتمد درجة الترابط على مقدار حاجة الحلفاء بعضهم إلى بعض،وكذا مقدار اعتماد بعضهم على قدرة بعض في مواجهة الخطر الخارجي.

ففي القرن العشرين توسع مفهوم أهمية الترابط في مجالات قضايا الأمن العسكري و توسع فكرة الأمن الجماعي.وقد حفز و دفع الأمن الجماعي-انطلاقاً من مفهوم الترابط- البحث عن الحلفاء خطوة إلى الأمام والسعي لإقامة نظام أمني يكون أكثر تنظيماً من التحالف التقليدي.وفي الوقت نفسه أدركت الاستجابتان المؤسساتيتان أهمية الترابط. وكما بيّن المفكران "كيوهان"و"ناي"،فقد نزعت الأبحاث الحديثة إلى التركيز بالدرجة الأولى على مجالات القضايا الاقتصادية المتعلقة بالثروة و الرفاه بدلاً من تلك المشار إليها آنفًا(أي قضايا الأمن الجماعي).وتفسير ذلك غير بعيد المنال.فالترابط يزداد مباشرة،بصفة عامة،مع حدوث التصنيع والتحديث،حيث أنه عندما تبدأ هذه العمليات فسوف تدعو الحاجة إلى وصول منتظم روتيني للأسواق بغية تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي،ويزداد الترابط وتنشأ تغذية رجعية (feedback) معقدة بين بعض

(88)برايان وايت و ريتشارد ليتل و مايكل سميث،قضايا السياسة العالمية،(تر:مركز الخليج للأبحاث)،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004،ص ص72-73.

الأهداف الاقتصادية وعواقب الترابط.ويعتبر النظام التجاري عادة مثالاً نموذجياً لهذه العملية المتعلقة بالترابط الاقتصادي.وكلما كبرت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما ازداد اعتماد الدولة على النظام التجاري الدولي(89).[58] يعكس اهتمام الأبحاث و الدراسات الحديثة بالترابط بدلاً من مجال القضايا العسكرية – الأمنية،كما تم بناء منظور تام أو نموذج عن "السياسة الكلية – التعددية " على أساس الإدراك بحتمية الترابط-خاصة الإقتصادي- بوصفها عملية ثابتة ومنتشرة في النظام الجزئي(على مستوى الأقطار الدولية)،وفي النظام الكلي(على مستوى النظام الدولي كوحدة مركبة) (90).

الفرع الثالث:مؤسسات منظور الإعتماد المتبادل:

انطلاقا من اعتبار"منظور الإعتماد المتبادل"أن ظاهرة الإعتماد المتبادل أو الترابط هي سمة ثابتة لأي نظام قطري دولي، وبالتالي،فإنه من السهل إقامة وتطبيق اعتماد متبادل على مستوى أعلى من الأقطار ألا وهو المستوى الدولي ولكن مجاله الحيوي والأولي الأنجح في إقامة أي اعتماد دولي متبادل هو المجال الإقتصادي،نظرا لافتراض و اعتبار منظور الإعتماد المتبادل-انطلاقا من الأبحاث والدراسات الحديثة- أن التحالفات في مجالات الساسة الدنيا(خاصة الإقتصادية)هي الأكثر ملائمة لإحداث الإعتماد المتبادل وأكثرها استبابا للأمن والاستقرار الدوليين،أكثر من التحالفات في القضايا السياسة العليا(أمن الدولة أو الأمن الجماعي).حيث أن هذا المنظور يقر بوجود علاقة "ترابط"و"استلزام"و"تكافؤ"و"تأثر و تأثير"بين الأنظمة الفرعية(القطرية) والنظام الكلي(النظام الدولي)،ويقر بأن كل من المنظمات و التكتلات سواء الإقليمية أو الدولية -

(89)Kenneth Neal Waltz, *Theory of International Politics*, Addison-Wesley Series in Political Science (Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1979, P. 65

(90)مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،(تر:مركز الخليج للأبحاث)،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2008،ص ص65-67.

في المجال الإقتصادي بشتى فروعه- كلها تساهم وتجسد"فكر منظور الإعتماد الدولي المتبادل"(91)[59].

(91)نفس المرجع،نفس الصفحة.

خاتمة الفصل الأول:

تتشكل المؤسسات المالية الدولية من عدة مؤسسات يعود أصلها إلى المؤسستان الأم المتمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي اللتان تأسستا عام 1945م،إثر مؤتمر" بريتون وودز "بالولايات المتحدة الأمريكية،اللذان اهتما في السنوات الأولى من نشاطه بعملية إعادة بناء أوروبا التي دمرت الحرب العالمية الثانية اقتصادياتها،ليوجه اهتمامه فيما بعد إلى عملية تمويل التنمية في البلدان النامية في إطار تعاون الإقتصاديات الدولية و الإندماج في الإقتصاد العالمي ما بعد الحرب الباردة الذي تميزه سيادة وعولمة الرأسمالية الليبرالية ذات المنشأ غرب الأوروبي مما يعني أنها مناسبة التطبيق في مكان منشأها بمنأى عن باقي دول العالم.إضافة إلى ن المؤسسات المالية الدولية تقدم قروضا ذات تكلفة(معدلات فائدة)تفوق استطاعت وقدرة الدول النامية(الفقيرة خاصة)على تحملها وسدادها،ولهذا السبب طورت من قروضها لتصبح بشروط التي ثمنها الأول هو إدماجها في النظام الإقتصادي العالمي الرأسمالي الليبرالي الأسس والوجهة،فهي بذلك تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسيادة الدول المقترضة بما ان القرارات الإقتصادية والمالية لأي كيان دولي هي سيادية ومصيرية كونها أساس وقاعدة القرارات السياسية والأمنية.

وهو ما اتفقت عليه التحليلات النظرية سواء بتصريحات مباشرة أو غير مباشرة،رغم اختلافها حول ضرورة التعاون و الإندماج الإقتصادي والمالي العالمي.

كل هذه الدراسات والتناقضات لا يمكن تصديقها وإثباتها أو نفيها إلا من خلال دراسة دور وتأثير هذه المؤسسات المالية الدولية الهادفة في نشاطاتها الدولية مع الأقطار الدولية و إدماجها في النظام الإقتصادي العالمي الرأسمالي الليبرالي،وهو ما يهدف له الفصل الثاني بعنوان"تأثير المؤسسات المالية الدولية على الإقتصاديات المغاربية(بعد الحرب الباردة)،وكذلك في الفصل الثالث بعنوان" تأثير المؤسسات المالية الدولية على الإقتصاد الجزائري(بعد الحرب الباردة)،بشكل أدق وأكثر تفصيلا وتدقيقا.

الفصل الثاني

تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية لما بعد الحرب الباردة

مقدمة الفصل:

كان تأثير المؤسسات المالية الدولية نوع ما أقل حدة على الدول النامية و منها الدول المغاربية و ذلك لوجود دعم دولي موازي من الاتحاد السوفيتي نظيرا لتوازي الأقطاب الدولية أثناء الحرب الباردة لكن بعد نهاية الحرب الباردة و غياب القطب الدولي الموازي و المنافس المتمثل في الاتحاد السوفيتي -سابقا- فإن التأثيرات السلبية لهذا الحدث الدولي الرئيسي سقطت على كاهل الدول النامية و خاصة التي كانت موازية للاتحاد السوفيتي المنهار، و بالتالي تجد هذه الدول الضعيفة نفسها أمام خيارين كلاهما مر في مواجهة هذه التأثيرات الناتجة عن هذا الاختلال الجذري في النظام الدولي، و هذين الخيارين هما:

أولا: إما أن تغير اتجاهات تعاملاتها الدولية المتنوعة نحو القطب الدولي الأقوى الذي حسمت نتيجة الحرب الباردة لصالحه متمثلا في القطب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و على هذا الأساس فعلى الدول الضعيفة إذا حسمت هذا الاختيار أن تغير أسس وجود و استمرار أنساقها السياسية و بالتالي تغيير أنساقها الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك للتوافق و التكيف مع العملاق الدولي -بالنسبة لها-، و هذا التحول من الأقصى إلى الأقصى يؤدي بطريقتين إلى نهاية واحدة ألا و هي التدخل المباشر للقطب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدول الضعيفة، و ذلك: إما بانهيار أنساقها السياسية، و إما بزيادة توطد و تركز العلاقة اللا متكافئة بينهما نتيجة للآثار الوخيمة الناتجة عن هذا الخيار الأول.

ثانيا: أن تواصل الدول النامية و منها الدول المغاربية علاقتها بالمؤسسات المالية الدولية في علاج اختلالاتها الداخلية، و لكن بالنظر إلى الطبيعة التكوينية و التنظيمية لهذه المؤسسات و المتمثلة في معظم عضويتها تحتكرها دول القطب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي احتكار القوة التصويتية و قوة التأثير في قرارات هذه المؤسسات المالية الدولية نظرا لاعتمادها نظام الحصص، و بالتالي فإن هذا الخيار الثاني بدوره هو الآخر يؤدي إلى التغيير و فرض مبادئ القطب الغربي بقيادة الولايات

المتحدة الأمريكية على هذه الدول الضعيفة و ما لذلك من تأثيرات و خيمة، كما الحال في الخيار الأول،وهو ما سيتم عرضه بالتحليل في هذا الفصل الثاني.

المبحث الأول:الواقع الاقتصادي المغاربي (بعد الحرب الباردة):

مرت الإقتصاديات المغاربية كغيرها في باقي دول العالم بتغيرات أساسية متأثرة في ذلك بتقلبات إما قطرية،وإما إقليمية ودولية،وتعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة محطة تحول تاريخية في الإقتصاديات المغاربية و الإقتصاد الدولي ككل.

المطلب الأول:طبيعة الاقتصاديات المغاربية :

إن الدراسة التحليلية الموضوعية للإقتصاديات المغاربية تستوجب سبقها بدراسة تاريخية مفصلة لفهم نشأتها وتكوينها الأولي،لمعرفة مدى قوتها أو هشاشتها،والدراسة بهذا الشكل تسمح وتساعد على الاستشراف لهذه الإقتصاديات في المستقبل على المديين المتوسط والبعيد.

الفرع الأول:نشأة وتطور الاقتصاديات المغاربية:

عرفت الاقتصاديات المغاربية منذ استقلالها،تغيرات عديدة ساهمة بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجيات،وبالتالي تغير القرارات والأنظمة،وتعتبر المؤسسات الاقتصادية المغاربية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاديات الوطنية المغاربية،بالرغم من أنها كانت ولازالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة.فتحليل وفهم الواقع الحالي للاقتصاديات المغاربية يتطلب الرجوع إلى الحقيقة التاريخية الماضية المتسببة في التخلف العام على مستوى كل هياكل الإقتصاديات المغاربية رغم توفر حجم مهم من الإمكانات والفرص على المستويين القطري والدولي لإنماء الإقتصاديات المغاربية والنهوض بها.حيث خرجت الدول المغاربية من الحرب ضد مستعمريها الأوربيين واقتصادياتها شبه مدمر،فبعد الاستقلال غادر العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (90% معمرين وأجانب) تاركين المؤسسات والإدارات مهمل،وكان القصد من وراء هذا الهروب خلق

مشاكل أمام هذه الدول المستقلة حديثا(01) ،إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجههم كالبطالة (تفوق 70%)،الفقر،التهميش،الأمية (98%) ...الخ،كما أن قطاعات المال وخزائنها المالية،الصناعة،الزراعة والتجارة،شبه مدمرة.كما أن نمط تسيير الاقتصاديات الوطنية المغاربية وإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي اتبعت كإحدى اهتمامات قادة الثورة-لم يكونا واضحا المعالم،توجه التسيير لإعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة واعتباره محرك القطاعات الأخرى، وكذا تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني،مع بقاء الهياكل شبه الاستعمارية وشبه الإقطاعية وفساد الجهاز البيروقراطي بعد الاستقلال السياسي(02) .

خلال هذا الوقت حاول العمال على اختلاف فئاتهم وقدراتهم ملء الفراغ الذي تركه المسيرين المستعمرين والأجانب بهدف حماية الاقتصاديات الوطنية ومواصلة العملية الإنتاجية في المؤسسات قصد تلبية احتياجات مجتمعاتها،وهذا التجاوب للعمالة الوطنية سهل إلى حد كبير عملية التسيير الذاتي للاقتصاديات المغاربية شبه المنهارة. ففكرة التسيير الذاتي هذه لم تكن وليدة تفكير عميق ممهل ومدروس،وإنما كانت استجابة عفوية لظروف اقتصادية سياسية واجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النمط،و ما ميز كذلك التسيير الإقتصادي في الدول المغاربية بعد الاستقلال هو توجهه نحو إقامة مشاريع صناعية ضخمة استنزفت ثروات مالية ضخمة لكنها لم تقدم إنتاجية تساهم بها في النهوض بالاقتصاديات الوطنية،نظرا لسوء التسيير بسبب قلة الخبرات المغاربية في المجال الصناعي،إضافة إلى أن أهداف الاقتصاد الوطني كانت غير محددة حسب قانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطط الاقتصادية الموضوعة من قبل الأجهزة الحكومية،وهذا ما دفع بسلطات الدول المغربية إلى أخذ تمويل(قروض)خارجي من المؤسسات المالية الولية(صندوق النقد و البنك الدوليين)لتمويل هذه المشاريع الضخمة

(01)يونس أحمد بطريق،الملامح الرئيسية في اقتصاديا ت البلدان العربية،بيروت:دار النهضة،1985،ص240.

(02)نفس المرجع،ص241.

المتعثرة(03)،إضافة إلى استمرار الأوضاع المتدهورة داخليا،كما أن ثمن هذا التوجه المغاربي نحو التمويل الخارجي-بدلا من تجنيد إمكاناتها الذاتية وتصحيح الأوضاع وأهدافها الإقتصادية والإنمائية وفق معطياتها الداخلية كمرحلة أولية لتساير التطورات الإقتصادية العالية في مرحلة لاحقة-زاد في تأزم الأوضاع بشكل عام،نظرا للتدخل المباشر لهذه المؤسسات المالية الدولية في شؤون الدول المغربة بحجة مراقبة وتسيير المشاريع التي مولتها داخل هذه الدول،وما لذلك من مساس بالسيادات الوطنية للدول المغاربية.

وبالتالي فإن حصول البلدان المغاربية على استقلالها السياسي لم يدم طويلا ليتحول إلى تبعية اقتصادية لنفس الدول التي كانت مستعمرتها لكن هذه المرة متحدة في شكل مؤسسات مالية دولية(04) .

الفرع الثاني:هيكلة الاقتصاديات المغاربية:

تحتل دول المغرب العربي موقعا إستراتيجيا هاما حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة والمحيط الأطلسي من جهة أخرى, إضافة إلى مصادرها ومواردها الطبيعية.

أ-معطيات عامة عن الإقتصاديات المغاربية:

1-الموقع والمساحة:

تقع دول المغرب العربي في شمال أفريقيا ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي, وتبلغ مساحتها حوالي 5.782.140 كلم2 وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي .وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من

(03)سمير أمين،"جيو سياسة الإمبريالية المعاصرة"،المستقبل العربي،مجلد27،جزء303-307،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2004-2005،ص ص30-33.
(04)علي الدين هلال و نفين مسعد،النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار و التغيير،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص ص15-42.

مساحة الاتحاد المغاربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم, أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله. (05).

2-السكان:

يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 80 مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2000 أي ما نسبته 27% تقريبا من إجمالي سكان الوطن العربي, يعيش 78% من سكان الاتحاد في المغرب والجزائر، إذ تقتسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا بالتساوي.

ويبلغ معدل النمو السكاني لدول الاتحاد حوالي 1.7%, ويسجل أعلى معدل نمو في موريتانيا (2.93%) وأقلها في تونس بنسبة 1.15% وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي.

الفئة	النسبة
0-14	34.10%
15-65	61.41%
فوق سن 65	4.48%

3- معدلات الولادات والوفيات:

يبلغ معدل الولادات 23.63 لكل ألف نسمة، في حين يبلغ معدل الوفيات 5.64 لكل ألف نسمة.

---

(05)عبد النور بن عنتر،الإتحاد المغاربي...بين الافتراض و الواقع،2004/10/03،ص1،متحصل عليه من: /http://ar.wikipedia.org/wiki

وسجل أعلى معدل وفيات في موريتانيا إذ أنه يبلغ 76.6 حالة وفاة لكل ألف طفل حي، وهو ثالث أعلى معدل في الوطن العربي بعد الصومال وجيبوتي. أما أقل معدل بين دول الاتحاد المغاربي فهو في ليبيا حيث يبلغ 29 حالة وفاة لكل ألف مولود حي.

4- معرفة القراءة والكتابة:

يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين سكان دول المغرب العربي55.81%, وتسجل ليبيا أعلى معدل بين دول المغرب العربي بنسبة 76.2% والمغرب أقل معدل 43.7% (06).

5- الأيدي العاملة:

يقدر عدد الأيدي العاملة في دول المغرب العربي بحوالي 25 مليونا وتشكل ما نسبته 31% تقريبا من إجمالي عدد سكان دول المغرب العربي، ويقطن 44% من هذه القوة في المغرب. وتتوزع قوة العمل حسب القطاعات المختلفة كالآتي:

النسبة	القطاع
35.36	الزراعة
15.20	الصناعة
49.44	بقية القطاعات

6- الأراضي الزراعية:

تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 3.7% من مساحة دول المغرب العربي، يقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية.

(06)عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص2.

7- الناتج المحلي الإجمالي:

يصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي إلى نحو 389.6 مليار دولار أميركي، وهو ما يعادل 32% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي تقريبا . ويشكل الناتج المحلي للجزائر ما نسبته 43% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي في حين لا يتعدى نصيب موريتانيا 1.3.%

ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي إلى 4865 دولارا.وتتفاوت هذه النسب بين دول المغرب العربي ، إذ يصل نصيب الفرد في ليبيا إلى 8900 دولار، في حين لا يتعدى نصيب الموريتاني 2000 دولار. (07)

8-الصادرات والواردات:

تصدر دول المغرب العربي في المقام الأول النفط والغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام والسمك و التمور والمنسوجات والزيوت النباتية،في حين يستورد المعدات والأجهزة والكيماويات.. الخ.وتعتبر فرنسا تقريبا الشريك التجاري الأول لدول المغرب العربي،يأتي بعدها كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

كما تصدر دول المغرب العربي ما قيمته 47.53 مليار دولار تشكل 17.8% من صادرات الوطن العربي, وتحتل الجزائر المكان الأول بنسبة 41% من صادرات. في دول المغرب العربي.

وتبلغ واردات دول المغرب العربي ما قيمته 37.71 مليار دولار أي ما نسبته تقريبا 22% من استيرادات الوطن العربي.(08)

---

(07)عبد الحي الفرحان و عبد الفتاح لطفي عبد الله و موسى سمحة،البيئة و الموارد و السكان في الوطن العربي،القاهرة:الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة،أكتوبر2008،ص ص30-106.

(08)نفس المرجع،نفس الصفحة.

ب-معطيات مفصلة عن الإقتصاديات المغاربية:

ب-1-الاقتصاد الليبي:

استعاد الاقتصاد الليبي عافيته فى عام 2002 بعد حظر وحصار دام 9 سنوات كلف حكومة ليبيا وشعبها 33 مليار دولار وتضررت معظم نواحي الاقتصاد الليبي وخاصة قطاعي الاتصالات والمواصلات خطوط الطيران"اللذين تكبدا خسائر فادحة خلال تلك الفترة عشرة مليارات دولار وكذلك قطاع الصحة الذي شلت معظم مصالحه بسبب هذا الحظر من مستشفيات وأجهزة ومعدات وبسبب هروب وامتناع معظم الشركات الأوروبية من العمل و إمداد ليبيا بالمعدات و الأجهزة العلمية وتعطلت معظم الأجهزة في المعامل الطبية بسبب عدم وجود قطع غيار لهذه الأجهزة وتكبد هذا القطاع لوحده 7 مليارات و900 مليون دولار، وموت أكثر من 1000 طفل 4950 شخصا بسبب نقص اللقاحات والأدوية نتيجة للحظر الأميركي الذي فرض على ليبيا منذ 1992 . ولكن منذ تعليق العقوبات على ليبيا بدأت القطاعات الاقتصادية تشهد تحسنا وتطورا ملحوظين للمواطن والزائر إلى ليبيا ولقد تغير وجه ليبيا حاليا في شتى المجالات. (09) فقد شهدت المدن الليبية والأسواق الليبية انتعاشا ملحوظا في شتى المنتجات، وملئت بالمنتجات الأوروبية والأسيوية وازداد حجم الاستيراد الليبي من شتى المنتجات الى أكثر من 2 مليون يورو(عام 2000)

كما أنفقت الحكومة الليبية خلال 2001 - 2002 على قطاع الصحة من صيانة لكافة المستشفيات والمعاهد الصحية ،وفتح عدد من المستشفيات الجديدة مجهزة بأحدث التقنيات الطبية والمعدات والمعامل الصحية التي تكلفت أكثر من 6 مليارات يورو وعملت الحكومة على إيصال الأدوية والمستلزمات الطبية (عام 2002) بأسعار مدعومة من خلال إعطاء الصلاحيات الكاملة للمسئولين عن تجهيز هذه المستشفيات وتوفير الدواء للمواطن والمقيم على الأرض الليبية بأسعار في متناول الجميع .

---

(09)جمال محي الدين،العقوبات الإقتصادية للأمم المتحدة،الأزاريطة:دار الجامعة،2009،ص ص313-314.

وعملت الحكومة الليبية على إحداث إصلاحات اقتصادية كبرى(2002) حيث أقدمت على القضاء على السوق السوداء في ليبيا وقامت بتثبيت الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية وأصبح للدينار سعر ثابت واحد .

وأعقبت ذلك بالقيام بتخفيض الجمارك والرسوم على أكثر من 50 سلعة مستوردة في ليبيا وخفضت رسوم الجمارك بنسب تتراوح ما بين 12% - 60% على بعض السلع المستوردة حتى تتوازى مع ما قامت به من تخفيض لقيمة الدينار مقابل العملات الأخرى وحتى لا تحدث هزة في الاقتصاد الليبي.(10)

وكذلك قامت الحكومة الليبية بصيانة الطرق وإعادة رصف أكثر من 2000 كيلو في شتى الشعبيات(*) بتكلفة تقدر بـ 800 مليون يورو وكذلك قامت باعادة صيانة 9 مطارات دولية ومحلية في ليبيا بتكلفة تقدر بأكثر من 300 مليون دولار على احدث التقنية والمعدات التكنولوجية .

ومن اجل تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي أنشأت ليبيا هيئة تشجيع المال الأجنبي وعملت على إعطاء امتيازات لم توجد في قانون استثمار عربي من حيث الحماية والضمانات والامتيازات التي تتعدى 11 امتيازا وأقدمت هيئة حماية وتشجيع الاستثمار على إنشاء نظام المحفظة الواحدة " الشباك الواحد" ومن اجل اختصار الوقت وتسهيلا لإتمام الإجراءات من اجل تقديم المشروع المراد الاستثمار فيه فقد أنشأت الهيئة نظام الشباك الواحد أي يقدم المستثمر ملف شركته وخلال أسبوعين يتم تقييم مشروعه من خلال الجدوى الاقتصادية لمنحه الموافقة .

حيث تم (خلال عام 2002) الموافقة على 44 مشروعا باستثمار أجنبي في المجالات الصناعية والسياحية والزراعية تقدر بـ 10 مليارات دولار.

---

(10) يونس أحمد بطريق،مرجع سابق،ص215.

(*)يقصد ب"الشعبيات"نوع من التقسيم الإداري في ليبيا،بمثابة بلديات أو دوائر أي مقاطعات إدارية.

كما انه تمت الموافقة لعشر شركات أجنبية من الصين وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وإيران للاستثمار والاستكشاف عن النفط باستثمارات قدرت بـ 800 مليون ،ورغم ان استثمار النفط كان محتكرا من قبل الدولة الا انه سمح لها بالاستثمار فيها وهناك أكثر من 60 مصنع إنتاج ليبيا معروضين للاستثمار والتشغيل المشترك في مجال الاسمنت والحديد والصلب والمواد الغذائية وفي مجال الصناعات الكيماوية والمنسوجات والإنتاج الزراعي والالكترونيات باستثمارات تقدر بـ 18 مليارا وهناك أكثر من 40 عرضا مقدما حتى الآن. (11)

كما شجعت ليبيا على تشجيع الاستثمارات في مجال التقنية وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية،وقامت بتوسيع شبكات الاتصالات في 23 مدينة من اجل رفع خدمات الهاتف والاتصالات للمواطنين وتحسين الخدمات.

و يجري تطوير المصارف الليبية من اجل ربطها بالشبكة الدولية للانترنت والمنظومة الدولية للمصارف وكذلك إيجاد سعر رسمي يومي للدينار الليبي مقابل كافة العملات الدولية وان يجد الدينار الليبي صرفا في أي مكان في العالم ولذلك هناك اتفاقيات وقعت مع هيئات إقليمية ودولية من اجل تطوير المصارف الليبية لإدخالها في الشبكة المصرفية العالمية. (12)

وخلال عام 2002 أحدثت الهيئة العامة للسياحة انتعاشا غير ملحوظ في الحركة السياحية في ليبيا حيث أقامت وأحيت عدة مهرجانات قديمة مثل مهرجان «غات وغدامس السياحي والذي يقام في نوفمبر وديسمبر« استقطب أكثر من نصف مليون

(11)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(12)أحمد عبد الحميد الأطرش،حول هوية الاقتصاد الليبي ومهمة التخطيط،2007، متحصل عليه من: www.npc.gov.ly

سائح أجنبي خلال عام 2002 وطرحت الهيئة العديد من المشروعات السياحية والمنتجات السياحية والترفيهية وقامت بتطوير الفنادق وتطوير الشواطئ الليبية لأن ليبيا تمتلك شواطئ بطول 2000 كيلومتر على شواطئ المتوسط من أفضل وأحسن الشواطئ في العالم حيث هناك تهافت عالمي على هذه الشواطئ لإقامة أكثر من 60 مشروعا سياحيا عالميا عليها وتنتظر هذه الجهات الموافقة .(13)

وذكر بيان صادر من أمانة الاقتصاد والتجارة في ليبيا ان هناك تحديات للاقتصاد الليبي من اجل الانضمام للمجموعة الدولية وهيئة التجارة العالمية وهناك تطور ملحوظ للاقتصاد الليبي (عام 2002) وتزايدت واردات ليبيا مع الاتحاد الأوروبي وخاصة مع ايطاليا وفرنسا وبريطانيا بزيادة تقدر بـ 30%.

وأشار التقرير إلى ان اعتماد ليبيا على العملة الأوروبية «اليورو» في جميع تعاملاتها منذ فيفري 2002 كان له الأثر الأكبر في زيادة الواردات الأوروبية إلى ليبيا وكذلك الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي من خلال الغاز والبترول الخام والبتروكيماويات بنسبة 9،11 % ولفت تقرير الاقتصاد من الحكومة إلى ان هناك قلة في الإنتاج الزراعي من الألبان واللحوم مما زاد من استيراد هذه السلع عما سبق بنسبة 20% عن السنوات السابقة، وأوضح التقرير ان هناك زيادة في حجم صادرات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة 18 %،وأوضح التقرير ان حجم الصادرات والواردات العربية إلى ليبيا قد انخفض عما كان عليه بنسبة 7 .8% (14)

وتأمل الحكومة الليبية الاكتفاء الذاتي من خلال الإنتاج الزراعي والصناعي بعد وصول مشروع النهر الصناعي إلى مرحلته الثالثة وأقيمت على مياهه أكثر من 106مشاريع زراعية و70 مشروعا صناعيا و10 آلاف مزرعة صغيرة للخضروات والموالح كما

---

(13)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(14)محمد عبد الجليل أبو سنينة " الصادرات الصناعية الليبية،الواقع والإمكانيات المتاحة" مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع ،العدد الاول، ربيع 1992 ،ص ص 5-6

تأمل ان تبعد الدولة عن الاعتماد على النفط لاقتصاد كلي بنسبة 98%حالياً وهذا ما نادى به العقيد القذافي عدم المساس بثروة النفط(عام 2000)، ويجب الاعتماد على المنتجات الزراعية والصناعية .

كما تأمل الحكومة حالياً في ان يلعب قطاع المصارف الليبية وكذلك شركات التأمين دورا مهما في تنمية مصادر الدخل في ليبيا الذي يتراوح دخل الفرد فيه الى 5،6 - 7 آلاف دولار حسب تقرير للتنمية البشرية في ليبيا (عام 2000)وتسعى ليبيا بانفتاح أكبر على العالم من خلال التجارة والاستثمار والدخول في الاقتصاد العالمي .(15)

1-الزراعــة :

تتَّجِه ليبيا، نَحو تَطوير زراعتها، من خلال إنشاء مَشاريع زراعيّةٍ كبيرة، تعتَمِد في الأساس، على استغلال مَخزون المياه الجَوفيّة في أراضيها، ولعَلّ أبرَز الأمثِلة على ذلك، هو مَشروع النَّهر الصِّناعيّ العظيم. وتتمثَّل المحاصيل الزراعيّة اللّيبيّة، في: الطماطم، والقمح، والشعير، والزيتون، والتمر، والموالح والخضراوات، والفول السوداني. كما يُربّي الفلاّحون، والمُزارِعون، الماشية، كالأبقار، والماعِز، إضافةً إلى الدواجِن.

-العملة المتداوَلــة: الدينار الليبي.

2-النفط و الغاز :

تتميز الجماهيرية بإنتاجها الوفير من النفط ، وهى عضو فى منظمة الأوبك، ويتراوح الإنتاج اليومي بين 1.3 و 1.5 مليون برميل يوميا، ويبلغ إنتاج الغاز الطبيعي 18 مليون متر مكعب سنويا .

وتوجد مصافي لتكرير النفط تنتج 16.5 مليون طن لتلبية الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض.

3-المواد الخام:

(15)ابو بكر المبروك بشير، الدور الأمثل للاقتصاد الليبي في عصر العولمة، 2010/08/03، متحصل عليه من: www.20-8.ly/index.php.article.pdf

تزخر الدولة الليبية بموارد طبيعية كبيرة مثل:الحديد،والمنتجات البتروكيميائية، والمواد الصيدلانية واحتياطات ضخمة من مادة السليكا، والحجر الجيري، والكاولينا، والجبس، و الأسباخ الطبيعية،يتم استغلال جزء منها في إقامة صناعات استخراجية مثل:مصانع الإسمنت ومصانع الحجر الجيري وغيرها.

وتتولى المراكز البحثية المتخصصة إجراء الدراسات و المسوحات الاستكشافية .

4-الزراعة والثروة الحيوانية:

بلغت مساحة الا راضى المستصلحة حوالي 2 مليون هكتار، ومساحة المراعى 13 مليون هكتار وتتم تربية أكثر من 7 ملايين رأس من الحيوانات أهمها الأغنام والإبل والأبقار والماعز .

5-الصناعة :

تم دخول أكثر من 388 مشروعا صناعيا مرحلة الإنتاج، منها مصانع استراتيجية مثل: مجمع الحديد والصلب ومجمع رأس الأنوف.

ومجمع أبى كماش ومجمعات تكرير النفط الخام كما تمّ التوسع في الإنتاج الصناعي ليشمل إنتاج الجرارات الزراعية والشاحنات والحافلات والثلاجات والأفران .

6-الثروة البحرية:

من مميزات الساحل الليبي وجود ثروة بحرية جيدة، حيث تؤكد التجارب والدراسات الأولية إمكانات التوسع في إنتاج الأسماك البيضاء وأسماك التونة، بالإضافة إلى وجود مصادر هامة من الإسفنج والمرجان والأعشاب البحرية.

وتتولى المراكز البحثية المتخصصة دراسة إمكانية وجود ثروات بحرية اخرى .(16)

(16)السنوسي البسيكري،أوراق في الإقتصاد الليبي،القاهرة:دار وهبة،2007،ص ص

7-الإدارة المالية:

النظام الضريبي :

وفقا للدستور الليبي، يقرّ مؤتمر الشعب العام جميع المسائل المتعلقة بموازنة الدولة . ونسبة الضرائب لأعلى فئة دخل تبلغ 90بالمئة؛ بينما يبلغ متوسط ما يدفعه المواطن على دخله 15بالمئة. وأعلى ضريبة دخل حدّية على الشركات 35 بالمئة .

النظام المصرفي :

يراقب مصرف ليبيا المركزي السياسة النقدية، وقد زاد معدل التضخم السنوي المرجّح في ليبيا على 20 بالمئة بين عامي 1995 و 1999. ويخضع نظام البنوك التجارية لسيطرة الحكومة باستثناء مصرف خاص صغير تم ترخيصه سنة 1996 .

التنظيم :

إن مفهوم "الاستقلال الاقتصادي الفعلي" أي الاكتفاء الذاتي الوطني المرتكز على مساواة واسعة النطاق، هو الأساس في السياسة الاقتصادية للنظام الليبي. وتقوم هذه السياسة، التي طبقت بعد سنة 1969، على تجنب الربح والقضاء على القطاع الخاص. ضمن هذا النظام، الذي يفرض سيطرة كبيرة للدولة على الاقتصاد الوطني، تسيطر الحكومة على المياه والطرقات العامة والاتصالات والموانئ والمطارات ومحطات الطاقة الكهربائية، ومواد البناء، والمواشي، والأسمدة، والأسماك، ومبيدات الحشرات، والتأمين، والأعمال المصرفية، ودور النشر والسيارات والحافلات. وتسيطر الشركات العامة على شركة الطيران الحكومية وعلى معظم الواردات. وعندما لا تحقق هذه الوحدات ربحا يسمح لها بالحصول على دعم من وحدات مركزية أخرى من أجل إحداث توازن في شؤونها المالية .

وفي هذا الإطار،للبلديات مصادر تمويلها الخاصة، ولكنها تستطيع عند الضرورة طلب مساعدة الحكومة المركزية لتسديد ما عليها من متأخرات. (17)

8-الخصخصة :

منذ انتهاء عقوبات الأمم المتحدة سنة 1999، بدأت ليبيا تفتح أبوابها ببطء للاستثمار الأجنبي. وتظل معاملات الحسابات الجارية مقيدة بأنظمة رخص الاستيراد والرسوم المرتفعة وشروط الإيداع والقيود على استيراد العمالة الماهرة. وما يزال التأخير في تسوية الدفعات المستوجبة على العقود الحكومية يشكل العرف السائد، ويتطلب في بعض الأحيان تدخلا على المستوى الدولي. ويخضع حساب المعاملات الرأسمالية لعدد من أوسع القيود في الشرق الأوسط .

و اتفقت مصر وليبيا والعراق على الصيغة الأولية لمشروع إقامة سوق حرة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وقد لاحظ بعض المراقبين وجود علاقة اقتصادية تدريجية بين ليبيا وأوروبا الغربية، ولاحظوا أن الحكومة الليبية تظهر اهتماما متزايدا باقتصاد السوق(18) .

تعزز ليبيا توجهها الأفريقي اقتصاديا :

تمثل ليبيا بحكم موقعها الجغرافي حلقة وصل بين وسط وجنوب القارة وأوروبا في الشمال .وبدأ التعاون بين ليبيا وإفريقيا منذ 1969 وحرصت ليبيا من ذلك التاريخ على تقديم دعمها بشتى الوسائل والطرق لإفريقيا في مختلف المجالات ولعل الإدارة الاقتصادية كانت وتظل على رأس تلك الأدوات التي تم تسخيرها لتوطيد العلاقات الثنائية بين ليبيا وشعوب القارة السمراء .

---

(17)مصباح العريبي "استراتيجية التنمية المستقلة في اقتصاد صغير الحجم _مفتوح :تجربة الجماهيرية" في نادر فرجاني وآخرون "التنمية المستقلة في الوطن العربي"مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1987،ص ص622-624

(18)مجلة التنمية الصناعية العربية،"ملف الصناعة في الجماهيرية العربية الليبية "،العدد 23-24،جانفي 1990 ص ص183-184

واشتركت ليبيا في إقامة مشاريع اقتصادية في مختلف البلدان الإفريقية حيث شاركت فيما يزيد على عشرين مشروعاً مختلطاً ليبيا إفريقيا، أنشئت لتطوير القطاع الزراعي وتقوم به الشركة العربية للاستثمارات الخارجية. وأقامت ليبيا مشاريع مختلطة في قطاعات اخرى في العديد من الدول الإفريقية وقدمت مساعدات ورؤوس أموال تحت تصرف بعض الدول الإفريقية وقدمت قروضاً طويلة الأمد من الحكومات بشكل إسهامات مباشرة في تكوين رأس المال .

وساهمت ليبيا من خلال المصرف العربي الخارجي وشركة الاستثمارات الخارجية في العديد من المشروعات الاقتصادية والإنمائية في دول افريقية بغية الاكتفاء من المساعدات وعدم اللجوء إلى مؤسسات أو دول استعمارية تنهب خيرات إفريقيا. (19) وبلغت القروض التي تم تقديمها إلى الدول الإفريقية 198 مليون دولار إضافة إلى تقديم 11 مليون ومائة ألف طن من النفط الخام قدمت كقروض إلى ثلاث دول افريقية هي غانا, تنزانيا,موزنبيق,وبلغت قيمتها المالية 567.228 مليون دولار . أما في مجال المساعدات العينية فقد أقدمت الحكومة الليبية على المزيد من المساعدات وتمثلت في مبالغ كبيرة خصصت لبناء المدارس والمستشفيات والمساجد وغيرها من الإنشاءات.

وبذلت ليبيا جهودا كبيرة لبناء المؤسسات الاقتصادية والمالية مثل الشركات والمصارف المشتركة في العديد من الدول الإفريقية وقد شملت الشركات المشتركة عددا من المجالات وبلغ مجموع الشركات 30شركة (1970 - 1979) ومن ضمن هذه الشركات المختلطة الليبية ـ الإفريقية ـ شركة المعادن الثمينة في الغابون بنسبة 60% لليبيا و40% للغابون وكذلك الشركة الغانية لإقامة مشروعات في قطاع المناجم والتجارة والزراعة. (20)

---

(19)محمد عبد الجليل أبو سنينة،"الصادرات الصناعية الليبية،الواقع والإمكانيات المتاحة" مجلة البحوث الاقتصادية،المجلد الرابع،العدد الاول،ربيع 1992،ص ص 5-6

(20)نفس المرجع،نفس الصفحة.

وفي عام 1976 أنشأت ليبيا الشركة الليبية المالية للإنماء وتربية المواشي ،ومولت ليبيا عملية تشغيل مسلخ اللحوم المجمدة الذي أنشأته في يوغسلافيا وفي عام1977 أنشأت ليبيا مؤسسة نقل الركاب مع حكومة زامبيا ويبلغ رأسمال المؤسسة 875 ألف دولار تساهم ليبيا فيه بـ40% من رأسمال المؤسسة وكذلك في عام 1977م أنشأت ليبيا مع حكومة بوروندي الشركة الليبية البوروندية القابضة ضمن اتفاقية التعاون الاقتصادية الموقعة في بوروندي وبموجبها تم وضع الأسس للتعاون وزيادة التبادل التجاري. (21)

استغـلال الأرض:

أراضٍ زراعية: 1،%مراعٍ دائمة: 8.%،أغراض أخرى: 91.%،الأراضي المروية 700 4كم2

الكوارث الطبيعية

تتعرض ليبيا لموجات من الحرارة المرتفعة،وفترات من الجفاف كما تتعرض لرياح الهبوب،وهي رياح جنوبية،تستمر من يومٍ واحد،إلى أربعة أيّام،خلال فَصْلَي الربيع والخريف وتتعرض كذلك للعواصِف التُّرابيّة والرّمليّ.

مشاكِل البيئة:

تعاني ليبيا المشاكل البيئية التالية: التصحُّر، وندرة المصادِر الطبيعية للمياه العذبة. وقد شُيد النهر الصناعي العظيم، أكبر مشروع تنمية للمياه في العالَم، لجلب المياه، من الطَّبقات الصَّخريّة المائيّة، في الصّحراء الليبية، إلى المدُن السّاحليّة . (22)

---

(21)صبحي فوص وآخرون "ليبيا الثورة خلال عشرون عاماً "الدار الوطنية الكتب ،بنغازي،1989،ص 277

(22)عبد الحفيظ الزليطني،مدخل لدراسة الآفاق المستقبلية لهوية الاقتصاد الليبي ومهمة التخطيط من خلال استراتيجية عامة محددة،2007،متحصل عليه من: www.npc.gov.ly/doc/Dr-abdelhaf.pdf

ب-2-الاقتصاد التونسي :

تملِك تونس اقتصاداً،تتنوع قطاعاته،ما بين زراعية،وصناعية،وتعدينية،وسياحية، ومصادِر للطاقة.وبدأت القبضة الحكومية الشديدة على الشؤون الاقتصادية تخف تدريجياً.وظهر ذلك في زيادة الخصخصة، وتبسيط الهيكل الضريبي،والاقتراب الحذر من الدين.

وقد بلغ معدل النمو 5.5%(عام2004)، كما انخفض معدل التضخم،وكان من العوامل الرئيسية،لذلك:نمو القطاع السياحي وزيادة حركة التجارة.

دخلت اتفاقية ارتباط تونس مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ،في مارس 1998وتُعد هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها بين الاتحاد الأوروبي وإحدى دول البحر الأبيض المتوسط.وبموجب الاتفاقية تزيل تونس، تدريجياً،الحواجز التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي،خلال العقد القادم.

من بين التحديات التي تواجهها الحكومة التونسية في المستقبل القريب: التوسع في برنامج الخصخصة، وتبنّي مزيدٍ من السياسات التحريرية في قانون الاستثمار، لزيادة الاستثمارات الأجنبية؛ إضافة إلى زيادة كفاء الأداء الحكومي.

دورالسياحة في النهضة الاقتصادية التونسية:

تمثل تونس باستقرارها السياسي والاجتماعي، إضافة إلى ثراء تاريخها، قبلة مفضلة لدى السياح من جميع أنحاء العالم ،إضافة إلى جمال طبيعتها.

وهكذا، أصبحت تونس المفضلة لدى ملايين السياح سنويا حيث توافد عليها سنة 2000 وحدها، ما يزيد على خمسة ملايين سائح وهو ما يعادل نصف عدد سكانها. وقد بلغت المشاريع السياحية الأجنبية في تونس ما يزيد على 1900 مشروع استثماري عدا المشاريع الممولة وطنيا. هذا بالإضافة إلى أن الشواطئ التونسية تمتد على طول 1300 كلم على الساحل المتوسطي، وقد سعت تونس إلى تنويع أسواق سياحتها باستقطابها لأسواق جديدة وواعدة إضافة إلى أسواقها التقليدية في فرنسا وألمانيا

وإيطاليا. وهكذا تمكنت تونس في السنوات الأخيرة من جذب مجموعات سياح كبيرة من جنسيات جديدة ومتعددة كالمجريين والايرلنديين، والبلغار، والبريطانيين، والهولنديين، والسويسريين، هذا بالإضافة إلى تزايد عدد السياح العرب. ولم تفتأ السياحة تشهد التطور تلو الآخر في تونس، خاصة أن آفاق الاستثمار في هذا المجال مشجعة وذلك بالنظر إلى وجود إطار قانوني متفتح، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك 100 %من رأس مال المشروع السياحي، هذا مع توفر تونس على موارد بشرية ذات خبرة كبيرة، بالإضافة إلى بنية تحتية متطورة تتلخص في: وجود سبعة مطارات دولية موزعة على كافة أنحاء البلاد التونسية، وخمسة مرافئ ترفيهية، هذا علاوة على تطور شبكة الطرق والمواصلات التي تمتلكها البلاد التونسية. وبتضافر التقدم من خلال الاستثمار في كافة الميادين التي تؤدي إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي في تونس سواء تعلق الأمر بميادين الصناعة أم الفلاحة أو المصارف أو السياحة، فإن ذلك إنما يدخل في إطار البرنامج المستقبلي لرئيس الدولة وهو البرنامج الذي يستثمر تراكمات التاريخ الوطني التونسي ويستند إلى أهمية الانجازات التي تحققت في تونس منذ قيام الدولة الوطنية، وتضاعفت خلال الثلاث عشرة سنة الماضية(23)

ولعل أبرز ما يراهن عليه البرنامج المستقبلي، هو وصول الدخل الفردي في تونس في هذه السنوات القليلة إلى 3500 دينار مع تطوير الخدمات في الخيارات الطموحة كالتشغيل والتكوين ومدرسة الغد التي توفر المعرفة المتطورة بالإضافة إلى الاهتمامات المتزايدة في قطاعات المرأة والشباب والاقتصاد الوطني ورفاه المواطن والتنمية المستديمة وشريحة التونسيين في الخارج.(24)

(23)الصادق شعبان،النظام السياسي التونسي:نظرة متجددة،تونس:الدار العربية للكتاب،2005،ص ص345-393.

(24) عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص3.

1-الاصلاحات الاقتصادية:

شهد الاقتصاد العالمي تقلبات كبرى ازدادت حدتها اثر أحداث 11 سبتمبر، حيث تراجع نمو الاقتصاد العالمي من 4.7 بالمائة سنة 2000 إلى 2.4 بالمائة سنة 2001 نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي في أهم الأقطاب الصناعية وركود التجارة العالمية بعد ان كانت قد ازدادت بـ 13 بالمائة سنة 2000.

كما شملت هذه الأزمة أسواق رؤوس الأموال العالمية التي شهدت تقلصا كبيرا في سيولتها وتوسعا هاما في هوامش المخاطرة خاصة بالنسبة إلى العديد من الدول الصاعدة التي واجهت صعوبات مالية حادة.

وعلى الرغم من هذا التراجع الاقتصادي تمكنت تونس، رغم محدودية مواردها الطبيعية، من احتواء الانعكاسات السلبية لأحداث 11 سبتمبر وأزمة الكساد العالمي. فقد استطاع الاقتصاد التونسي تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 5.2%، وهي نسبة نمو مرتفعة في وقت تراجعت فيه مؤشرات التنمية في العديد من دول المنطقة.

ويرجع الفضل في ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية لمواجهة الوضع. ولم تكن هذه الإجراءات مجرد إجراءات وقتية، بل كانت خطة مدروسة للحفاظ على كفاءة أداء الاقتصاد التونسي.(25)

فقد قرر الرئيس زين العابدين بن علي مضاعفة الأموال المرصودة للإعلان عن المنتج السياحي وتسويقه، وتكثيف رحلات النقل الجوي مع شركاء تونس في صناعة السياحة، وتشجيع السياحة الداخلية إلى جانب زيادة فرص العمل بتخصيص موارد مالية إضافية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية. وأسفر ذلك عن استمرار نمو الاقتصاد التونسي بهذا المعدل المرتفع .

(25) عبد الجليل البدوي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد التونسي، 2008/1065، متحصل عليه من: www.kalimatunisie.com/ar

وتؤكد الدوائر الاقتصادية ان موقع تونس، على عكس العديد من البلدان في المنطقة، قد تدعم في سنة 2001 في أسواق رؤوس الأموال، إذ ثبتت ثلاث وكالات عالمية التقييم السيادي لتونس ،وبقيت الأسواق المالية العالمية مفتوحة على إصدارات المالية التونسية وذلك بالرجوع إلى الطلبات الواردة من المستثمرين، خاصة مع استقرار شروط التمويل بالسوق التونسي .

ويبرز هذا الاحتواء للانعكاسات السلبية للأحداث الإقليمية والدولية نجاح السياسات التنموية التونسية والثقة التي تحظى بها لدى المستثمرين الأجانب الذين بلغ عدد مؤسساتهم 2100 مؤسسة. كذلك تعكس ثقة المؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد التونسي(26).

2-مواصلة الاصلاحات الهيكلية:

ولتعزيز أداء اقتصادها تعمل تونس على مواصلة الإصلاحات الهيكلية على ثلاثة محاور أساسية وهي:

اولا، دعم الجهاز المصرفي وتحسين قدراته التنافسية وذلك بتقوية أسسه المالية وعصرنه خدماته.

وثانيا، مواصلة الإصلاحات اللازمة لتحقيق مزيد التحكم في التوازنات الداخلية والخارجية.

وثالثا، المحافظة على استمرارية النمو الاقتصادي وتطور الاستثمار لخلق المزيد من فرص العمل وتقليص نسبة البطالة(27)

وبخصوص الإستراتيجية المتبعة في مجال الدين الخارجي ترى الدوائر الاقتصادية ان مستوى التطور الذي بلغه الاقتصاد التونسي في بداية التسعينات لم يعد يسمح بالحصول على موارد ميسرة في إطار التعاون المالي الثنائي أو متعدد الأطراف لتغطية كل

(26)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(27)الصادق شعبان،بن علي....والطريق إلى التبعية،تونس:دار سيريس للنشر،1995،ص ص103-126.

حاجيات البلاد.وقد دفع هذا الوضع إلى البحث عن موارد تمويل جديدة لمواصلة مجهود التنمية وخاصة في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال.

وبالفعل فقد تدعم حضور تونس في هذه الأسواق، حيث دخلت السوقين الأمريكية والأوروبية بعد ان ركزت موقعها في السوق اليابانية وذلك بتعبئة الموارد الخارجية اللازمة.(28)

3-خفض الديون الخارجية:

أمكن لتونس بفضل استراتيجية الاستدانة الخارجية،التي تتمحور حول أهداف واضحة كتنويع موارد التمويل حسب المقرضين والعملة والأجل ونسبة الفائدة، أمكن لها تخفيض الدين الخارجي خلال السنوات الأخيرة إلى مستوى يقارب 50 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي مقابل ما يزيد عن 60 بالمائة في بداية الثمانينات،فيما تراجعت خدمة الدين بدورها من نسبة 27 بالمائة من الناتج المحلي إلى اقل من 15 بالمائة .

ومما يعزز رهانات المرحلة القادمة توجهات الخطة الإنمائية العاشرة 2001 - 2002 والتي تهدف إلى تقليص هذه المؤشرات إلى مستويات تقل عن 42 بالمائة بالنسبة إلى الدين الخارجي و13 بالمائة بالنسبة إلى خدمة الدين.

وإذا اعتمدنا منهج التحليل المقارن تبدو مؤشرات الدين الخارجي التونسي مقبولة بالمقارنة مع بعض البلدان الصاعدة، النامية، بالإضافة إلى ذلك تمكنت تونس من الوفاء بتعهداتها الخارجية ولم تلجأ إلى اعادة جدولة ديونها وهو ما ينعكس في التحسن المنتظم لشروط استدانة الدولة. وتؤكد هذه المعطيات ان ديون تونس تبقى في حدود مقبولة وهو ما يتيح لها مرونة في تعاملها مع الأسواق الدولية لرؤوس الأموال بحيث تستطيع انتقاء أفضل فرص التمويل المتاحة.(29)

وبخصوص برنامج إصلاح القطاع المصرفي الذي انطلق منذ سنة 1992، تؤكد الدوائر الاقتصادية ان هذا الإصلاح ينبع من تصور شامل أملته الرهانات الوطنية

(28)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(29) أمال قحايرية،"أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،عدد3،جامعة الشلف،2006،ص ص135-157.

ومقتضيات العولمة، ويعتمد على قراءة عميقة لواقع هذا القطاع في ظل محيط تسوده ضوابط التصرف الحذر والسلامة المالية والشفافية والجودة الائتمانية .

وتؤكد نفس الدوائر انه كان لابد في مرحلة أولى من تدعيم الأموال الذاتية للبنوك وتكوين المدخرات اللازمة لتغطية المخاطر وتحسين إدارة محفظة القروض من حيث نوعيتها وتوزيعها وتمركزها.

وتمكنت البنوك من بلوغ الأهداف المرسومة من حيث تدعيم أسسها المالية واحترام قواعد التصرف الحذر إذ استطاعت خلال الفترة 1993-2001 مضاعفة أموالها الذاتية وذلك بفضل جهود المساهمين في رؤوس أموال البنوك وتحسين نسبة تغطية المخاطر بالمدخرات التي تضاعفت بدورها وهو ما أتاح تدعيم الأسس المالية للبنوك لتبلغ ما يزيد عن 13 بالمائة لنسبة كفاية رأس المال مقابل نسبة ترتيبية ودولية قدرت بـ 8 بالمائة(30).

وساهمت هذه الإصلاحات في زيادة قدرة الجهاز المصرفي على مواصلة القيام بدوره في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد وتأهيله لمجابهة المنافسة الأجنبية

.4-الناتج المحلي:

أ. إجمالي الناتج المحلي: 62.8 بليون دولار، طبقاً لتقديرات 2000.

ب. معدل النمو الحقيقي: 5%، طبقاً لتقديرات 2000.

ج .متوسط دخل الفرد: 6500 دولار، طبقاً لتقديرات 2000.

نسبة توزيع مصادِر الناتج المحلي حسب القطاعات:

أ. الزراعة: 14.%

ب.الصناعة.32%

ج.الخدمات:54%

نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر: 6%، طبقاً لتقديرات 2000.(31)

(30)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(31)يونس أحمد بطريق،مرجع سابق،ص ص241-243.

5- معدل التضخم: 3%، طبقاً لتقديرات 2000.

6-القوى العاملة:

أ. إجمالي القوى العاملة: مليونان و650 ألف عامل، طبقاً لتقديرات 2000.

ملاحظة: تعاني تونس نقص الأيدي العاملة المدربة.

ب. توزيع القوى العاملة:

* الزراعة: 22.%

*الصناعة: 23.%

*الخدمات: 55%، طبقاً لتقديرات 2000.

معدل البطالة:6%، طبقا لتقديرات 2000.

الموازنة:

أ.الإيرادات 7.5 :بلايين دولار.

ب.المصروفات: 8.1 بلايين دولار، طبقاً لتقديرات 2000.(32)

7- الصناعات:

تُعد الصناعة في تونس إحدى دعائم الاقتصاد المُحرِّكة للتنمية منذ الاستقلال. وتمتلِك الجمهورية التونسية قطاعاً صناعيّاً مهماً. وقد ُأقيمَت المشاريع الصناعية بفضل استثمارات مهمّة اعتمدَت على رأس المال الخاص الوطني والأجنَبي. وترمي السياسة التصنيعيّة، إلى تحرير القطاع الصناعي ليَنسجِم مع الاقتصاد العالمي. وتشمل أنشطة الصناعة :استخراج النفط، والتعدين خاصة الفوسفات والحديد ، والسياحة، وصناعة المنسوجات والملبوسات والجلود والأحذية، وصناعة الأغذية والمشروبات. هذا، بالإضافة إلى الصناعات الآلية والكهربائية، وصناعة مواد البناء، والخزَف والبلّور،

---

(32)نفس المرجع،نفس الصفحة.

والصناعات الكيماوية، والصناعات التقليدية مثل السجّاد والأغطية الصوفيّة والملابس التقليدية، وغيرها.

قدر معدل نمو الإنتاج الصناعي4.1%، طبقا لتقديرات 2000.(33)

أ.الكهرباء: 9.173 بلايين كيلووات/ساعة.

ب.الطاقة المائية:0.8%،طبقاً لتقديرات 1999.

ج .الاستهلاك: 8.677 بلايين كيلووات/ساعة، طبقاً لتقديرات 1999.

د .التصدير: 19 مليون كيلووات/ساعة، طبقاً لتقديرات 1999.

هـ. الاستيراد: 165 مليون كيلووات/ساعة، طبقاً لتقديرات 1999.(34)

8- الزراعــة:

بحُكم موقعها الجُغرافي، تُعتبَر تونس دولة زراعية مهمّة، وتتميَّز بإنتاج زراعي متنوِّع، فهي تُنتِج: الزيتون، والتمور وأهمها دقلة النّور؛ والبرتقال؛ واللوز؛ والحبوب،؛ وبنجر السكر؛ والكروم؛ والخضراوات .كما تُنتِج الدواجن، والأبقار، ومنتجات الألبان

9-الصــادرات:

أ.القيمة الإجمالية للصادرات: 6.1 بلايين دولار.

ب.أهم الصادرات: المنسوجات، والسلع الميكانيكية، والفوسفات، والكيماويات، والمنتجات الزراعية، الهيدروكربونات (مثل البنزين والأسِتيلين).

ج.أهم الدول المستوردة: ألمانيا 28%، وفرنسا 22%، وإيطاليا 17%، وبلجيكا 5%، وليبيا 4%.

الواردات:

(33)يحي الفرحان و عبد الفتاح لطفي عبد الله،مرجع سابق،ص ص36-109.

(34)نفس المرجع،نفس الصفحة.

أ.القيمة الإجمالية للواردات: 8.4 بلايين دولار،طبقاً لتقديرات 2000.

ب.أهم الواردات: الآلات والمعدات، والهيدروكربونات، والكيماويات، والسلع الغذائية .

ج.أهم الدول المصدِّرة: فرنسا 23%، وألمانيا 23%، وإيطاليا 15%، وبلجيكا 3%(35) .

الديــون الخارجية: بلغت قيمة الديون الخارجية على تونس 13 بليون دولار، طبقاً لتقديرات 2000.

المساعدات الاقتصاديّـة: تلقت تونس مساعدات قدرها 933.2 مليون دولار؛ منها 90 مليون دولار مساعدة رسمية للتنمية، طبقاً لتقديرات 1998.

العُملة المُتداوَلة: الدينار التونسي.

ب-3- الاقتصاد المغربي :

يمكن تحديد ملامح الاقتصاد المغربي وخصائصه العامة مما يلي:

أن الاقتصاد المغربي، ليس لا اقتصادا صناعيا ولا اقتصادا زراعيا، وإنما هو اقتصاد خدمات.

ذلك لأن الإحصائيات الرسمية للدولة تفيد أن القطاعات الثلاثة في الوقت الحاضر بالنسب التالية:

الزراعة حوالــي: 20% من الناتج الداخلي للدولة

الصناعة حوالــي: 30% من الناتج الداخلي للدولة

الخدمات حوالـي: 50% من الناتج الداخلي للدولة.

هذا المقياس يفيد بأن معظم موارد الدولة تستخلص من قطاع الخدمات، أي 50% من مجموع هذه الموارد. يأتي بعده القطاع الصناعي بنسبة 30% أو ما يقرب من ثلث

(35)اسماعيل شعباني،محتوى الشراكة الأورو-عربية-:تحليل اتفاقيات تونس و المغرب وآفاق الشراكة الجزائرية،مجلة العلوم التجارية،عدد 1،المعهد الوطني للتجارة،الجزائر،2002،ص ص2-16.

الناتج الإجمالي، ثم القطاع الزراعي بنسبة 20% أي ما يعادل خمس الناتج الداخلي الإجمالي.(36)

يدخل في القطاع الزراعي: -الزراعة،تربية الحيوان،الغابات،الصيد البحري

ويدخل في القطاع الصناعي:الصناعة التحويلية،استخلاص المعادن والطاقة،بناء وأشغال عمومية.

ويدخل في قطاع الخدمات: الإدارة العمومية،التجارة،الخدمات، حقوق على الواردات،النقل والمواصلات

تطور نسبة الإنتاج للقطاعات الثلاثة:

هذه الوضعية تختلف جذريا عما كان عليه الاقتصاد المغربي زمن الحماية. ففي أوائل الحماية أي سنة 1920 كانت الزراعة تحتل 52% من الناتج الداخلي الإجمالي.(37)

ومعنى ذلك أن الاقتصاد المغربي قد تحول تحولا جوهريا من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدمات. ففي أوائل هذا القرن كانت الزراعة هي التي تحتل 52% من الناتج الداخلي بينما في أواخر هذا القرن أصبحت الخدمات هي التي تحتل هذه النسبة.

إن هناك ثلاث محطات كبرى نستطيع أن نتوقف عندما لمعرفة التطور الذي حدث في بنية الاقتصاد المغربي خلال هذه الفترة هي:

أوائل الحماية أي سنة 1920.

غداة الاستقلال أي سنة 1955

ثم بداية التسعينات أي 1990.

ومعنى ذلك أن العمر الذي اجتازه الاقتصاد المغربي ينقسم إلى فترتين كبيرتين:

فترة الحماية الممتدة من 1920 إلى 1955.

ثم فترة الاستقلال الممتدة من 1956 إلى 1992.

---

(36)يحي الفرحان و عبد الفتاح لطفي عبد الله،مرجع سابق،118-129.

(37)عبد العزيز بلال،الازمة التركيبية للاقتصاد المغربي ومقتضيات تطور اقتصادي ريع،2008/07/20، متحصل عليه من: www.almoundial-a.info/auteur

الفترة الأولى طولها: 35 عاما.

والفترة الثانية طولها: 35 عاما أيضا.

هاتان الفترتان متساويتان، ولذلك فإنهما تسمحان بإقامة دراسة تحليلية منسجمة ومتلائمة. فما هي التحولات التي طرأت على بنية الاقتصاد المغربي خلال عمره المقدر بـ 70 عاما.(38)

وعرف الاقتصاد المغربي ثلاثة تحولات كبرى:

أولها يتعلق بفترة الحماية وفترة الاستقلال معا، والثاني يتعلق بفترة الحماية فقط، والثالث يتعلق بفترة الاستقلال فقط.

التحول الأول: يتمثل في انخفاض مستمر لنسبة الزراعة من 52% إلى 35% في الحماية، أي بانتقاص 17% ثم من 35% إلى 18% في الاستقلال، أي بانتقاص 17% أيضا. (39)

التحول الثاني: يتمثل في ارتفاع نسبة الصناعة خلال فترة الحماية من 13% سنة 1920 إلى 29% سنة 1955 دون أي زيادة في فترة الاستقلال.

التحول الثالث: يتمثل في ارتفاع نسبة الخدمات خلال فترة الاستقلال من 36 سنة 1955 إلى 50% سنة 1990، دون أي زيادة في فترة الحماية.

معنى ذلك أن تاريخ الاقتصاد المغربي ينحصر في:

1 - تدهور مستمر للقطاع الزراعي الذي أخذت منه الصناعة 17% في زمن الحماية، ثم أخذت منه الخدمات 17% أيضا في زمن الاستقلال، أي أن مجموع هذا التدهور يقدر بـ 34%.

(38)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(39)إسماعيل شعباني،مرجع سابق،ص ص15-19.

2 - ارتفاع مطرد لنسبة الصناعة في زمن الحماية مع جمود الخدمات فيها.

3 - ارتفاع مطرد لنسبة الخدمات في زمن الاستقلال، مع جمود الصناعة فيه.(40)

يمكن اعتبار التدهور النسبي الذي حدث في الزراعة، تدهورا حقيقيا وتدهورا شكليا.

فهو تدهور حقيقي من حيث المعطيات الأساسية للزراعة بمعنى أن التطور الذي حدث في الصناعة وفي الخدمات قد صحبه انتقال لليد العاملة ورؤوس الأموال من الزراعة إلى هذين القطاعين أي أن هذا التطور كان على حساب الزراعة. فبدلا من أن يتحقق التطور فيها فقد تحقق خارجها.

ثم إنه تدهور شكلي بمعنى أن إنشاء صناعة موازية وخدمات متنامية لا بد أن يؤدي إلى انخفاض نسبة الإنتاج الزراعي دون أن يصحب ذلك انخفاض في الأرقام المطلقة لهذا الإنتاج.

لقد استغرق المغرب 35 عاما في بناء صناعته، واستغرق 35 عاما أخرى في بناء الخدمات ومعنى ذلك أن دولة الحماية كانت دولة الصناعة بينما دولة الاستقلال كانت دولة خدمات. ومن المعلوم أن الصناعة لها الأولوية على الخدمات لأنها تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد، تخلق الفروع المختلفة للإنتاج، وتخلق وسائل العمل ووسائل الإنتاج العديدة كما تخلق وسائل الاستهلاك والاستمتاع وتوفر ظروفا مواتية للشغل.(41)وعندما تتطور هذه الصناعة يتطور معها الاقتصاد ككل، لأنه تابع لها، كما يتطور المجتمع ككل نظرا للمهن المتعددة المتداخلة التي تقتضيها والكفاءات العلمية والتقنية التي تستلزمها.

وبالرغم من ذلك فأن السياسة الرسمية للدولة كانت إلى عهد قريب تعطي الأولوية للقطاع الزراعي على القطاعات الأخرى خاصة في الستينيات والسبعينيات.

---

(40)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(41)محمد عقا،"اقتصاد المغرب:البحث في أسباب التخلف"،جريدة الحوار المتمدن،عدد1909، 2007/05/08

ففي المخطط الخماسي 1968-1972 مثلا كانت الاستثمارات العمومية وحدها تتنوع كما يلي:الزراعة 31%،الصناعة 33%،الخدمات 35%.(42)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الاستثمارات لا تشمل إلا استثمارات الدولة أي ما يعرف بالاستثمارات العمومية، أما إذا نظرنا إلى مجموع الاستثمارات، بما فيها الاستثمار الخصوصي، فإن الصورة ستختلف بحيث تنزل الاستثمارات المخصصة للزراعة مثلا إلى 22% بما في ذلك بناء السدود التي تأخذ 6،5%.

إن الواقع المغربي يكشف أن اقتصاده ينطبع بالتخلف على جميع المستويات،و يأتي المغرب في المائة الثانية من دول العالم من حيث مؤشرات التنمية البشرية (المرتبة 111 سنة 1992) وفي أواخر المائة الأولى من حيث الناتج الداخلي الإجمالي للفرد (المرتبة 89 سنة 1993).

فنسبة الوفيات مرتفعة جدا،خاصة بين الأطفال،ونسبة الولادات مرتفعة بدورها، مما يجعل النمو السكاني في تزايد. وبالإضافة إلى ذلك فالأمية تشمل النسب العظمى من السكان القرويين ومعدلا كبيرا في الأوساط الحضرية والبطالة منتشرة .(43)

لقد مر الاقتصاد المغربي بثلاث مراحل كبرى في علاقته بين كل من القطاع الخاص والقطاع العام:

1-مرحلة التردد،

2-مرحلة تطوير القطاع العام،

3-مرحلة الخوصصة،

1-مرحلة التردد:لقد نشأت بوادر القطاع العام في مرحلة مبكرة في المغرب، فمنذ عشرينيات القرن الماضي، تم تأسيس المكتب الشريف للفوسفات، ثم تبعه بعد ذلك مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية.

---

(42)عبد العزيز المسعودي، **الخوصصة بالمغرب و أثرها على حقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية**، الحوار المتمدن، العدد 1572،2006،متحصل عليه من:www.ahewar.org/debat/show

(43)(_____)،"**سياسات الخوصصة النيولبرالية في المغرب وأثرها الاجتماعية**" متحصل عليه من: www.dscegypt.org/archive/6.doc

وبين سنوات 1973 و 1994 قامت سلطات بتأسيس المكتب الشريف للحبوب، والمكتب الوطني للنقل والمكتب الشريف لمراقبة الصادرات.

وبين سنوات 1944 و 1949 أنشأت مكتب الصرف الذي لا يزال قائما إلى اليوم، ثم المكتب الوطني للسياحة والصندوق المركزي للضمانات،ورغم ذلك،فإن فترة الحماية تتسم بالتردد تجاه سياسة القطاع العام الذي كانت الدولة تتدخل فيه أحيانا وتبتعد عنه أحيانا أخرى، بحيث تتركه يسير نفسه بنفسه.(44)

2- مرحلة تطوير القطاع العام:

عند إعلان الاستقلال، أخذت رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت قد تدفقت على البلاد بعد الحرب العالمية الثانية، تنسحب وتعود من حيث أتت هاربة من المد الوطني الجارف والحركة المعادية للنفوذ الأجنبي الذي تصاحبه عادة بصورة عفوية وتلقائية.

ووجدت الدولة المغربية نفسها وجها لوجه أمام معضلة اقتصادية كبيرة. فالقطاع الخاص الوطني لا يزال ضعيفا ولا يمكن أن يتكفل وحده بالتنمية الاقتصادية، كما أن المشاريع الاقتصادية الجديدة تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، لذلك بادرت إلى توسيع القطاع العام وتطويره، على الرغم من أن السياسة الاقتصادية للدولة ستتجه اتجاها ليبراليا بعد ذلك. وهذا يعني أن تطوير القطاع العام كان اضطراريا لا اختياريا. كما أنه سيكون أداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.(45)

مؤسسات القطاع العام:

وفي هذا السياق تم إنشاء "بنك المغرب" الذي يشرف على القطاع المالي بأسره، والمكتب الوطني للسكك الحديدية المغربية، والمكتب الوطني للكهرباء، والشركة

(44)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(45)Najib Aksbi. L'économie marocaine des déséquilibres inquiétants l'état de Maghreb, 1991, p445

المغربية للملاحة والشركة المغربية لصناعة السيارات، والمكتب الوطني للري، ومكتب التسويق والتصدير، وما إليها من المؤسسات العمومية العديدة التي بلغ مجموعها 687 مؤسسة، منها 607 مؤسسة على شكل شركة.

مكانة القطاع العام في الاقتصاد المغربي:

يمثل القطاع العام في المغرب، بجميع مؤسساته، حوالي29% من الناتج الداخلي الإجمالي،و20% من التكوين العام لرأس المال.

النتيجة النهائية:

وبالتالي فأن القطاع العام يمثل أقل من ثلث الناتج الداخلي الإجمالي في المغرب، بينما القطاع الخاص يمثل أكثر من ثلثي هذا الناتج. وهذا يعني أن الاقتصاد المغربي كان في مجمله اقتصادا خاصا لا عاما، رغم هيمنة القطاع العام على معظم المشاريع الكبرى للبلاد.وذلك قبل أن يعود المغرب من جديد إلى الخوصصة الكاملة أو الشبه كاملة.(46)

3 - مرحلة الخوصصة:

بدأ الحديث عن الخوصصة في الخطابات الرسمية منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي.وقبل أن تقوم الدولة بالتنفيذ الفعلي للخوصصة، شرعت في إنجاز بعض المراحل التهييئية مثل:التخلي التدريجي، وخوصصة التسيير عن طريق كراء المؤسسات الفندقية، وإعادة الهيكلة.

وفي سنة 1990، صدر مرسوم يرمي إلى تفويت عدد من المنشآت العمومية إلى القطاع الخاص في برنامج للخوصصة يشمل 112 منشأة. وبالفعل استطاعت الدولة

(46)نفس المرجع، نفس الصفحة.

تفويت 13 مؤسسة سنة 1993 ثم 21 منشأة أخرى سنة 1994 كما كان من المنتظر تفويت 73 أخرى خلال السنة 1995.(47)

وهكذا فإن الاقتصاد المغربي بدأ كاقتصاد خاص في المرحلة الأولى، ثم تطور فيه القطاع العام في المرحلة الثانية، قبل أن يعود إلى الخوصصة من جديد في المرحلة الثالثة.

كما أن مر المغرب بثلاث مراحل في توجهه من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر: مرحلة انعدام التوجيه، ثم مرحلة التوجيه والتخطيط، ليدخل إلى مرحلة ثالثة جديدة.(48)

المرحلة الأولى:

في البداية، أي في فترة الحماية لم يكن هناك توجيه ولا تخطيط للاقتصاد المغربي، فقد كانت سلطات الحماية مهتمة بالقضايا السياسية والعسكرية، لا بالتوجيه الاقتصادي. ويجب أن نقول بأن الاقتصاد الفرنسي نفسه لم يكن خاضعا لأي توجيه، شأنه شأن اقتصاد المستعمرات. غير أن الوضع تغير في السنوات الأولى التالية للحرب العالمية الثانية. إذ قامت الدولة الفرنسية بإعداد تصميمها الرباعي الأول لسنوات 1949-1953 ثم تصميم رباعي ثان لسنوات 1954-1957 في فرنسا. كما قامت بإعداد تصميمين رباعيين آخرين لنفس الفترة في المغرب. غير أن هذه التصاميم لا تحمل أي صبغة إلزامية فهي مجرد دلائل ومؤشرات على الحالة الاقتصادية العامة للبلد.

ومن بين المهمات الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الذي أقامه نظام الحماية:

1 - إقامة بنية تحتية صلبة لخدمة الإدارة وتسهيل الاستغلال لموارد البلاد،

2 - تزويد السوق الفرنسية بما تحتاج إليه من مواد أولية معدنية وزراعية،

(47)عبد الله عاصم، الخصائص العامة للاقتصاد المغربي، متحصل عليه من: www.aljabriabed.net

(48)نفس المرجع،نفس الصفحة.

3- صنع منتجات استهلاكية محلية وبعض السلع التجهيزية لإشباع الطلب الداخلي.(49)

المرحلة الثانية:

هي المرحلة التخطيطية والتوجيهية التي تبتدئ من 1958 إلى 1992 في عهد الاستقلال. وقد عرفت هذه المرحلة عدة تصاميم:

المخطط الثنائي 1958-1959

المخطط الخماسي 1960-1964

المخطط الثلاثي 1965-1967

المخطط الخماسي 1968-1972

المخطط الثلاثي 1973-1977

المخطط الخماسي 1978-1980

المخطط الخماسي 1981-1985

المخطط الخماسي 1988-1992

وقد تراوحت أولويات هذه التصاميم بين الصناعة والزراعة والقطاع الاجتماعي فمن مطامح تحقيق التنمية الصناعية لمخطط 1960-1964، إلى أولوية الزراعة لمخطط 1968-1972، إلى مخطط "التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1977" الرامي إلى: تعبئة جميع الطاقات الإنتاجية للبلد لتحقيق معدل أعلى للنمو، وتوزيع عادل لنتائج هذا النمو ضمن عدالة اجتماعية حقيقية" إلى مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1988-1192، الذي يعطي الأولوية لتنمية القرى وللمشاريع الصغرى والمتوسطة لإنعاش الشغل، بالإضافة إلى تعميق التخطيط الجهوي دون إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، وصياغة التجهيزات وإصلاح المشاريع العمومية.(50)

(49)مجموعة البنك الدولي، استراتيجية التعاون مع المملكة المغربية 2005-2009، المكتب الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا: مديرية المغرب وشمال افريقيا،2009،ص ص04-18.

(50)نفس المرجع،نفس الصفحة.

المرحلة الثالثة:

في ظل النظام الليبرالي العالمي الحالي،مما لا ريب فيه أن التوجيه الاقتصادي سيبقى قائما، ولكن ستتبدل أدواته وطبيعته وأهدافه. فمن المؤكد أن الدول العظمى تزداد حرصا وتتبعا لمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في ظل العولمة الجديدة، وتبتدع أساليب وسائل جديدة للتدخل في الحياة الاقتصادية تجاه الدول الأخرى،(51) وتجاه الأزمات الطارئة والنزعات والاتفاقيات التجارية وما يطرأ من مشاكل وتعقيدات كالبطالة واضطراب الأسواق المالية ،وما يتبع ذلك من أمراض حادة تعاني منها السوق النقدية.

ومن المؤكد أيضا أن تنعكس هذه التعقيدات والاضطرابات على اقتصاد الدول الأخرى الناشئة كالمغرب لتزيد أوضاعها الداخلية أزمات أخرى فتلجأ هذه الدول أيضا إلى طرق ووسائل لحماية مصالحها، وبالتالي زيادة الارتباط أكثر بالقوى الإقتصادية الدولية.(52)

ب-3-الاقتصاد الموريتاني:

تنتمي موريتانيا بحسب التصنيف الاقتصادي المعتمد من قبل الأمم المتحدة إلى مجموعة البلدان السائرة في طريق النمو والمنتمية إلى ما يعرف ب"العالم الثالث" . وبالنسبة إلى الاقتصاد الوطني فإضافة إلى عدم مواتاة الوسط الطبيعي سواء ما تعلق بمظاهر السطح أو المناخ فإن هذا الاقتصاد يعاني من "اختلالات هيكلية بنيوية" تعيق نموه في الوقت الراهن يكمن البعض منها في: ضعف الأنشطة الفلاحية بشقيها الزراعي و الرعوي ،إضافة إلى غياب سياسة اقتصادية محكمة فيما يتعلق بالشق المتعلق بالمعادن والصيد.

---

(51)ادريس ولد القابلة،**"وضعية الاقتصاد المغربي في الظرفية الراهنة"** .الحوار المتمدن ع،1822،متحصل عليه من:http://www.ahewar.org

(52)نفس المرجع،نفس الصفحة.

أولا :القطاع الفلاحي :

1-الأنشطة الزراعية: ما يزال النشاط الزراعي يمثل أهم النشاطات الاقتصادية التي تستوعب شريحة عريضة من السكان المحليين إذ تتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع نسبة 53% من القوى العاملة حسب ،ولا تزال السمة البدائية هي الغالبة على الممارسة من حيث النشاط الزراعي رغم دخول أنماط من الزراعات الحديثة إلى هذا الحقل مثل زراعة الأرز في ضفة النهر وكذلك الخضروات وأشجار الفاكهة . وقد كان هذا القطاع أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا بظروف الجفاف الذي اجتاح البلاد في عقد السبعينات مما أسهم في تراجعه إضافة على صعوبة الظروف المناخية المكتنفة لهذا النشاط،(53)إذ ينتمي مناخ البلاد إلى المنطقة المدارية والتي يطبعها الجفاف الشديد وارتفاع درجات الحرارة وعدم انتظام الأمطار وندرتها ،ينضاف إلى ذلك فقرالتربة وهشاشتها إجمالا، وبما أننا نتحدث عن اقتصاد تقليدي فإن مكننة الزراعة لا تزال حلما بعيد المنال في هذا الصدد وفي المقابل ينتشر استخدام الآلات العتيقة على نطاق واسع حيث يجري الاعتماد على المجهود الفصلي سواء تعلق الأمر بالإنسان أو الحيوان . ويخضع النشاط الزراعي التقليدي في الأغلب لنظام الزراعة المتنقلة والتي تتم بعد الحرق في الأراضي التي تمنح مردودية أكبر زيادة على كون هذا النظام مفصولا عن النشاط الرعوي في حين أنه من الملائم أن يكون هنالك تكامل بين النشاطين لزيادة الإنتاج .

أنماط الزراعة المحلية :

أ- الزراعة المطرية : وتتم أساسا في المناطق الساحلية في الجنوب الشرقي وفي المناطق التي لا تصل إليها الفيضانات بمحاذاة النهر ، وتبدأ هذه الزراعة مع هطول الأمطار وتنتهي في شهر ديسمبر.

---

(53)شيخنا محمدي ولد الفقيه ،"الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا : قراءة أولية ،"**المستقبل العربي** ،م 25 ، 2003-2002 .ص ص412-417.

ب- الزراعة الفيضية : وتمارس في المناطق التي يصل إليها فيضان النهر وفي مناطق الوديان حيث تبدأ الزراعة عند تراجع المياه ومن الملاحظ أن المزارعين يخضعون الأراضي بكاملها للزراعة على مدار السنة مما يسمح بحصول إنتاج متنوع وتشمل المناطق الفيضية إضافة إلى ضفاف النهر،ومن أهم المحاصيل المزروعة عبر النمطين السابقين هي الذرة البيضاء والذرة الصفراء والفول السوداني إضافة إلى الخضروات.(54)

ج- الزراعة في الواحات : لا تزال زراعة النخيل بالدرجة الأولى

د- الزراعة الحديثة : وقد عرف هذا القطاع بعض التحسن منذ الخطط الحكومية التي سعت إلى إصلاح أوضاعه ابتداء من الثمانينيات على ثلاث مراحل :(55)

الأولى:ابتداء من 1984-1988وهدفت على إعطاء القطاع الريفي الأولوية في البرامج الاقتصادية من خلال ما عرف حينها" ببرنامج التقويم الاقتصادي والمالي" والذي هدف إلى زيادة المساحات المروية المزروعة وزيادة الإنتاجية وإنشاء هيئة وطنية تتابع التسويق للمنتجات الزراعية.

المرحلة الثانية : من 1989-1991م أو "برنامج الدعم والدفع" والذي استهدف الحد من تأثير الجفاف في الإنتاج الريفي والنهوض به كما سعت السياسة الزراعية خلال هذه المرحلة إلى خصخصة هذا القطاع ومنح الأولوية للمبادرات الخصوصية وتشجيع القطاع الخاص عن طريق جملة من الإجراءات أهمها: سياسة الدعم في مجال الإنتاج وإعفاء معداته من الرسوم الجمركية وشراء المنتوج المحلي خلال الفترة الأولى من هذا العقد وتحرير تجارة السلع وإصدار مجموعة من القوانين التي تشجع الاستثمار الخاص خصوصا فيما يخص الملكية العقارية والقروض الزراعية.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة إعادة هيكلة قطاع التنمية الريفية ودمج المصالح الرئيسية وتقريبها من المستفيدين عن طريق إنشاء تعاونيات جهوية بالإضافة إلى

(54)جامعة الدول العربية و الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي و صندوق النقد العربي،"التقرير الإقتصادي العربي الموحد2008"،ص ص18-363.

(55)يحي الفرحان و عبد الفتاح لطفي عبد الله،مرجع سابق،118-129.

تحرير القرض الزراعي وإناطة مهمة تسييره بالجمعيات الزراعية الرعوية . وقد كان لتلك السياسات وغيرها أثرا إيجابيا في إحداث نقلة على مستوى هذا القطاع وذلك بفضل المشاريع الجديدة المقامة على ضفاف النهر والتي تستخدم الري والوسائل التقنية الجديدة مما كان له تأثيره الملموس في بعض المحاصيل خصوصا الأرز والخضروات.(56)

2 الأنشطة الرعوية : عرف الموريتاني منذ وجوده على هذه الأرض ظاهرة الرعي التي أصبحت عادة راسخة لديه،و يمتلك خبرة متراكمة في مجالها بحكم الممارسة المستمرة لمعظم السكان لها والذين ظلوا يسكنون البادية ويعتمدون على الترحال والبحث عن الماء والكلأ نتيجة لطبيعة البلاد وظروفها القاسية واتساع رقعتها وندرة الأمطار والمراعي في أجزاء كثيرة منها . وتحتل موريتانيا الدرجة الثالثة بين البلدان العربية من حيث عدد المواشي،(57) وتتكون الثروة الحيوانية أساسا من الغنم والبقر والإبل إضافة إلى بعض الأنواع الأخرى مثل الخيل والدواجن وهذه الأخيرة لم تدخل حياة المواطن الموريتاني إلا مع حركة النمو الحضري الأخيرة التي عرفتها البلاد ويبلغ العدد الإجمالي للحيوانات باستثناء فصيلتي الخيول والدواجن : 11190000رأسا موزعة كما يلي : الأبقار1400000 : رأسا الأغنام والماعز : 8800000رأسا الإبل :99000رأسا.(58)

ثانيا : القطاع الحديث :

1-المعادن: يعتبر التعدين نشاطا حيويا هاما عرفته البلاد غداة الاستقلال عندما بدأ استغلال مناجم الحديد في الشمال من قبل شركة حديد موريتانيا (ميفرما)، والتي صدرت أولى شحناتها من تلك الخامات سنة 1963م ،وقد آزر هذا المنجم منجم آخر للنحاس في منطقة اكجوجت ولكنه عرف صعوبات مالية سببت توقفه عن الإنتاج منذ

(56)نفس المرجع،نفس الصفحة.
(57)غالية إبراهيم،"موريتانيا حقل تجارب النيوكلاسيك:صندوق النقد يفرض وصفته المألوفة لدفع البلد للإفلاس"،جريدة العرب الأسبوعي،2008/30/29،ص8.
(58)نفس المرجع،نفس الصفحة.

منتصف السبعينات ليحل محله استخلاص الذهب من تلك الخامات في الوقت الراهن . وتساهم الثروات الطبيعية الهائلة مساهمة فعالة في تكوين الرأس المال الوطني وفي تطوير البلاد ودفع عجلة النمو فيها سواء عن طريق الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية القائمة خصوصا في مجال العمالة والتشغيل أو للاعتماد عليها كمصدر للحصول على العملات الصعبة التي تحتاج إليها البلاد.وتمتاز البلاد بتنوع ثروتها المعدنية من حديد ونحاس وجبس وفوسفات وغيرها ... وأهم المعادن التي بدأ استغلالها معدن الحديد الذي تم اكتشافه كما أشرنا في عقد الخمسينات من القرن الماضي وهو من النوع الجيد حيث تمثل نسبة التركيز فيه 80,64%وقد انتقلت حقوق امتيازه من ميفرما بعد تأميمها إلى الشركة الوطنية للصناعة والمعادن (اسنيم) والتي باشرت الإنتاج من حينها حيث توجه معظمه إلى الأسواق الأوربية وخصوصا السوق الفرنسية،(59) وقد وصل هذا الإنتاج في بعض السنوات إلى 12مليون طن من الحديد الخام، أما مناجم النحاس في (اكجوجت) فقد وصل إنتاجها إلى ذروته سنة 1970حين وصل على 2870طن قبل أن يتوقف عن الإنتاج ،كما توجد كميات من الجبس بالقرب من العاصمة نواكشوط في جهة الشمال وعلى شكل شريط يتراوح طوله ما بين (50-60) كلم وقد باشر الإنتاج والتصدير في الثمانينيات وبلغت الكميات المنتجة منه 1650طن كما يقدر احتياطه بنحو 20مليون طن.(60)

ثالثا: الثروة السمكية والأحياء المائية : تعتبر موريتانيا إحدى الدول المهمة في مجال الصيد البحري لما تتوفر عليه من ميزات طبيعية جعلتها في مصاف البلدان المنتجة للأسماك،تتسم بشاطئ ممتد على المحيط الأطلسي يبلغ طوله نحو 650 كلم وتتلاقى في مياهها الإقليمية التيارات البحرية الدافئة والحارة مما هيأ لمياهها أن تكون مأوى لكثير من الأسماك والأحياء المائية التي تهاجر في معظم فصول السنة، والتالي توافر كميات كبيرة من الأسماك ذات الجودة العالية طوال فصول السنة، ومع ذلك فإن اهتمام

(59)يونس أحمد بطريق،مرجع سابق،241-247.
(60)نفس المرجع،نفس الصفحة.

السلطات الموريتانية بقطاع الصيد البحري حديث جدا إذ ظل القطاع يدار بصورة عشوائية غير مخططة حتى تبنت السلطات سياسة جديدة للصيد استهدفت دمج القطاع في الاقتصاد الوطني للبلاد فأنشأت شركات للصيد البحري وأقيمت مصانع أرضية لتجميد وتخزين الأسماك، كما تم سن القوانين والتشريعات التي تنظم استغلال هذه الثروة الوطنية الكبيرة، كما تم تشجيع القطاع الخاص على حيازة بواخر للصيد الكبير بحيث نتج عن ذلك ارتفاع قيمة صادرات البلاد من الأسماك من مليار واحد من الأوقية إلى 30مليار أوقية ،وذلك بواقع 70% من القيمة الإجمالية للصادرات ومنذ ذلك الحين أصبح قطاع الصيد البحري أحد القطاعات الأساسية في تنمية البلاد وحصولها على العملات الصعبة (61) .

رابعا: الصناعة :ما يزال قطاع الصناعات التحويلية حديث النشأة حيث يستوعب نسبة ضئيلة من اليد العاملة كما أن مساهمته في الناتج المحلي متواضعة ويتمثل هذا النشاط في الصناعات و الأشغال العامة وبعض الصناعات الغذائية كالمشروبات و الصناعة السمكية ،والعجائن. إضافة إلى صناعات الصابون وأدوات تأثيث المنازل، وتتمركز هذه الصناعات في مدينتي انواكشوط وانواذيب في حين يصبح نصيب المناطق الأخرى منها محدودا، لكن توفير الطاقة الكهربائية في أغلب المدن قد يفتح المجال لبعث نشاط صناعي فيها (62).

خامسا: التجارة الخارجية: وتمثل أحد الأنشطة الحيوية التي دأب السكان المحليون على مزاولتها منذ أمد بعيد حيث ربطوا بين شمال القارة وممالك السودان في جنوب الصحراء الكبرى وقد توارثوا هذه الحرفة وحافظوا عليها. ومع نشوء الدولة الحديثة عرف هذا المرفق تطورا هاما خصوصا بعد اكتشاف الثروات المنجمية وتطوير قطاع الصيد، إضافة إلى بعض القرارات السيادية الهامة التي أقدمت عليها السلطات

(61)أحمد ولد دادة،**الاقتصاد الموريتاني من الليبرالية إلى الليبرالية المتوحشة** ،متحصل عليه من :
http://www.rfd-mauritanie.org/ar/document.jhtml
(62)نفس المرجع،نفس الصفحة.

الموريتانية مثل الانسحاب من الاتحاد النقدي لإفريقيا الغربية المتفرنسة وأنشأت بنكا مركزيا وعملة وطنية حلت محل الفرنك الإفريقي الذي كان العملة المتداولة في غرب إفريقيا وقابلا للتحويل مباشرة إلى الفرنك الفرنسي حيث تخضع معظم السلع المستوردة لنظام الحصص(تحديد الكمية) والتي تختلف من فترة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر بحسب الاستراتيجيات التنموية والاحتياجات الفعلية للبلاد،(63) ويتم الاستيراد عن طريق التراخيص وأذون الاستيراد لتحويل العملة الأجنبية وموافقة البنك المركزي . وتمثل المواد الغذائية قرابة 50% من واردات البلاد وتأتي في مقدمتها الحبوب والألبان ومشتقاتها ثم الزيوت الغذائية وتأتي بعد ذلك واردات السلع غير الاستهلاكية . وقد لجأت الحكومة في إطار سياسة التدخل إلى تأسيس بعض الشركات للسيطرة على نشاط التصدير في بعض المجالات مثل تصدير المواشي واللحوم وكذلك الأسماك.(64)

زمن خلال تحليل أهم المكونات الأساسية للاقتصاد الموريتاني والتي هي في معظمها مكونات تقليدية تعتمد على تصدير المواد الأولية مثل:الموارد المعدنية والأسماك دون وجود قاعدة صناعية صلبة مما يكرس تبعية هذا الاقتصاد للاقتصادات العالمية وبالعودة إلى المؤشرات الاقتصادية العالمية فإن موريتانيا تصنف عالميا ضمن مجموعة البلدان الأقل تقدما حيث تراجع ترتيب اقتصادها ضمن مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة من الرتبة 147 للعام 98إلى 154(عام 2003) حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوي الحقيقي بالنسبة للفرد الموريتاني خلال نفس الفترة(0,7%)فقط فيما وصل العجز في المديونية الخارجية حده الأقصى إذ شكل 260% من الناتج الداخلي في حين بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي 35%من قيمة الصادرات المحلية،وهي معطيات تعكس دون شك حالة الركود والتردي التي وصل

(63)بابا ولد سيدي عثمان،برامج وسياسات الخصخصة في موريتانيا،(جامعة باتنة:كلية العلوم الإقتصادية والتسيير،قسم العلوم الإقتصادية)،السنة الدراسية:2001-2002.ص ص85-90.
(64)نفس المرجع،نفس الصفحة

إليها هذا الاقتصاد والذي يعاني أصلا من عجز ضخم في ميزانه التجاري فيما بات يعتمد بشكل متزايد على العون الأجنبي المشروط لسد العجز المتواصل ويضاعف من متاعب هذا الاقتصاد استشراء الفساد المالي والإداري في كافة مفاصل الدولة إضافة إلى الاستنزاف الفوضوي و اللا عقلاني للموارد الطبيعية المتاحة ويبقى الأمل في إحداث انتعاش حقيقي يعيد لهذا الاقتصاد حيويته وعافيته المنشودة معقودا على إجراء إصلاحات هيكلية جذرية تقتصر على الجانب الاقتصادي لوحده(65)،وإنما يجب أن تشمل الإصلاح السياسي والإداري إضافة إلى محاربة الفساد الذي ظل ينخر في هذا الاقتصاد طوال العقود الثلاثة الماضية.(66)

المطلب الثاني:مقومات الاقتصاديات المغاربية:

الفرع الأول:مقومات الاقتصاديات المغاربية الداخلية:

- تملك الدول المغاربية من المقومات ما يجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من اقتصادياتها وإنتاجياتها،بالاستغلال الأمثل لإمكانيتها ومواردها،حيث يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة باحتياطيات عالمية ضخمة،وبالتالي امتلاكها قاعدة اقتصادية ضخمة لكنها تفتقر للاستغلال الأمثل(انظر الطبيعة الهيكلية للاقتصاديات المغاربية).(67)
- يضم المغرب العربي عدد سكان يفوق80مليون نسمة،مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة،كما تمثل سوق عمل واسعة يمكن تجنيدها و استغلالها في النهوض بالاقتصاديات المغاربية.(68)

---

(65)محمد الأمين ولد عبد الرحمان ولد شريف أحمد،الإصلاح الضريبي من خلال استراتيجيات التنمية في موريتانيا1960-2001،(جامعة باتنة:كلية العلوم الإقتصادية والتسيير،قسم العلوم الإقتصادية)،السنة الدراسية:2002-2003.ص ص85-90.

(66)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(67)محمد الميلي:المغرب العربي بين حسابات الدول ومصالح الشعوب،ط2،بيروت:دار الكلمة للنشر،1983،ص ص08-15.

(68)صبرينة زروق،التكامل العربي:واقع و آفاق،مذكرة ليسانس(جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية)،السنة الدراسية:2005-2006،ص60.

- تستحوذ الدول المغاربية المنتجة للنفط على مداخيل وفائض في المداخيل النفطية بحجم هائل،لكنها إما مكدسة في المصارف العالمية و إما صرفها في مجالات ومشاريع غير إنتاجية(كالمهرجانات الثقافية-الغنائية-)،لذا وجب صرفها في مشاريع ذات إنتاجية وتدر أموالا،لتخفيف الضغط على مواردها الطبيعية غير المتجددة محدودة الحجم والقبلة للنفاذ مستقبلا.(69)
- تمتلك الدول المغاربية موقعا جغرافيا هاما،مساحة ترابية ضخمة مطلة سواحلها على البحر المتوسط و المحيط الأطلسي،وتوسطها قارات العالم،وإمكانية الاستفادة من موقعها خاصة في ظل الحركة الإقتصادية والتجارية العالمية الضخمة،وإمكانية الاستفادة من التطور التكنولوجي نظرا للتجاور الجغرافي مع الإتحاد الأوروبي الذي يمثل أكبر منطقة متطورة تكنولوجيا وصناعيا عالميا وتاريخيا(مهد الثورة الصناعية).(70)
- أشارت بعض الأحداث والقرارات إلى تحولات إيجابية في الساحة المغاربية، على غرار الانتخابات العامة التي جرت في موريتانيا عام 2007 وجاءت بنتائج ذات معقولية وحد كبير من المصداقية والتمثيلية، وما تعهد به الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالمضي قدما في المصالحة الوطنية، والقطع مع السنوات الدموية التي عاشتها الجزائر، وإفراج ليبيا عن مئات المساجين السياسيين وتدشين حوار مع قادة الجماعة الليبية المقاتلة، بعيدا عن المقاربة الأمنية، بعدما جرى إطلاق المئات منهم. وهو مسار يبدو أن المغرب أيضا يحذو حذوه بعض الشيء وفق بعض التقارير غير المؤكدة، إلى جانب إقدام السلطات في تونس على إطلاق بقية مساجين حركة النهضة المعتقلين منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، في خطوة تطلع الكثير من المراقبين إلى

(69)روبرت كاكيت الابزرفر،كيف يمكن لصحراء إفريقيا أن توفر الطاقة لأوروبا،ديسمبر 2007،متحصل عليه من: www.guardian.co.uk/envirenement

(70)علي الحاج،سياسات دول الإتحاد الأوروبي:في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2005،ص ص161-162.

أن تكون طيا لصفحة من المواجهات مع التيار الإسلامي المعروف باعتداله،والمضي في خطوات للانفتاح السياسي.(71) رغم هذه الخطوات للانفتاح السياسي في المغرب العربي المحتشمة فهي تتسم بأنها أحيانا تكون سلمية وفي الغالب تكون جد عنيفة ومدمرة مثلما حدث في كل من تونس وليبيا والإطاحة بحكم الرئيسين زين العابدين بن علي ومعمر القذافي.

الفرع الثاني:مقومات الاقتصاديات المغاربية الخارجية:

- يكتسي المغرب العربي أهمية تاريخية وحضارية جيواستراتيجية لطالما كانت سبب تنافس القوى الدولية لاحتواء المغرب العربي ضمن سياساتها الخارجية خدمة لمصالحها الخاصة،(72) ويتضح ذلك من خلال التنافس الأوروبي-الأمريكي في إطار سياسة"الحوار بين الشمال و الجنوب"التي تتفرع عنها عدة مبادرات أوربية-مغاربية (كالشراكة الأورو متوسطية ،الإتحاد من أجل المتوسط...)،ومبادرات أمريكية-مغاربية(مبادرة ايزنستات،مبادرة الأفريكوم...).(73)
- يعتبر المغرب العربي متسعا جغرافيا مهما،نظرا لموقعه الجغرافي الإستراتيجي ذو واجهة بحرية كبيرة مطلة على قائدتا النظام السياسي والإقتصادي العالمي(أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية)،كما يتوسط قارات العالم وبالتالي يعتبر حلقة وصل رئيسية بين الدول النامية في جنوب وشرق الكرة الأرضية من جهة، والقوى العالمية في غرب الكرة الأرضية،وهو ما يكسبها موقع قوة وتأثير عالميا،ومركز قيادة الدول النامية.(74)

---

(71)البنك الدولي،المناخ السياسي يلقي ظلاله على آفاق النمو على الأمد القصير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن تقرير البنك الدولي2003.ص ص 1-5.متحصل عليه من:
www.http://media.worldbank.org/secure/.

(72)شوقي الجمل،المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر،القاهرة:المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،2007،ص ص461-558.

(73)معهد توماس مور،"من أجل أمن مستدام بالمنطقة المغاربية:فرصة للمنطقة،التزام للإتحاد الأوروبي"،تقرير خاص2010،باريس،ص ص3-33.

(74)صبرينة زروق،مرجع سابق،ص ص59-61.

- كما أن احتواء المغرب العربي على ثروات طبيعية هامة بأحجام و احتياطيات تسجل في المراتب الأولى عالميا(كالبترول والغاز الطبيعيين،والمعادن المتنوعة،ومصادر الطاقة)،التي تحتاجها الدول الصناعية المتقدمة بصورة مستمرة وعدم القدرة عن الإستغناء عنها رغم المحاولات المحترمة للبحث عن موارد بديلة.وهذا ما يكسب المغرب العربي مركز قوة عالميا،ومثال على ذلك:قرارات رفع أسعار النفط في أكتوبر عام 1973،إثر الحرب بين العرب واسرائيل،(75)وهو ما اضطر الدول الصناعية الإنحناء لقرار الدول النامية البترولية،وقد ساهم هذا الحدث في طرح قضية"إعادة بناء العلاقات الإقتصادية الدولية"أو ما اصطلح عليه"النظام الإقتصادي الجديد".(76)

المطلب الثالث:تحديات الاقتصاديات المغاربية:

الفرع الأول:تحديات الاقتصاديات المغاربية الداخلية: تبدو الساحة السياسية في منطقة المغرب العربي حبلى بالأحداث والتطورات. وفي ظل أزمة مالية واقتصادية دولية مستفحلة، لن تكون دول المنطقة في منأى عن تداعيات وآثار هذه الصعوبات الاقتصادية، لا سيما في ظل ضعف الإمكانيات الاقتصادية لبعض دول المنطقة، وتأثر أخرى بانكماش أسعار النفط إلى أكثر من 70%.(77)

رغم المقومات الإيجابية في الساحة المغاربية،فقد خالطتها الكثير من الأحداث والسياسات أشارت إلى أن الساحة السياسية في المغرب العربي تراوح مكانها في أحسن الحالات، بين الاستبداد الشامل والتحكم الكامل، إن لم تنتكس في بعض الدول على

(75)مصطفى بخوش،حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة في الرهانات و الأهداف،القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،ط1،2006،ص ص53-57.
(76)نفس المرجع،نفس الصفحة.
(77)عبد اللطيف جاب الله،" الأزمة المالية تواصل تداعياتها والانكماش الاقتصادي يفوق التقديرات"،جريدة العرب 26-03-2009 ص 12.

غرار المغرب إلى الوراء، تنكبا عن مكاسب هلل لها الكثير من المراقبين واعتبروها انطلاقة لمسار الديمقراطية في المنطقة.(78)

تجلت أبرز مظاهر هذه الانتكاسة في الانقلاب العسكري(عام2008) الذي أطاح بالرئيس المنتخب في موريتانيا عبد الله ولد سيدي الشيخ وإيداعه السجن،قبل نقله لاحقا خارج العاصمة في شبه عملية نفي وإقامة جبرية، ليحل محله مجلس عسكري أعاد الأوضاع السياسية في البلاد إلى المربع السياسي الذي كانت عليه في عهد الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.(79)

أما في المغرب فتجمع النخبة السياسية على أن مرحلة الانفتاح السياسي والإعلامي التي سادت البلاد لنحو عقد من الزمن بدأت تتراجع وبنسق متسارع، صاحبه انتشار للفساد واستفحال لأزمة اجتماعية واقتصادية تهدد السلم الاجتماعي في البلد، مع استمرار التوتر في علاقتها مع جارتها الشرقية الجزائر على خلفية الموقف من الصحراء الغربية.

أما الجزائر فطالما كانت مسرحا لأحداث عنف دامية، قادها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي واستهدف فيها مؤسسات ورموزا سيادية في البلاد، على غرار مقر الحكومة ومراكز عسكرية وأمنية عديدة إلى جانب مقر الأمم المتحدة .

وإزاء هذا العنف المتصاعد اتجه النظام الجزائري إلى التمسك بالسياسات المتبعة،

---

(78)وسيم آخرون،إشكالية الديمقراطية و التنمية في المنطقة العربية:مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون،لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،ط1،2001،ص ص54-122.

(79)إدريس ولد القابلة،المسار المغاربي ينتظر التفعيل، 2003/12/02، متحصل عليه من: www.nashiri.net/articles/politics.

رافضا بقوة أي حديث عن تطوير لمضامين مشروع المصالحة، أو إنهاء لحالة الطوارئ التي لا تزال معلنة منذ سنوات التسعينيات الدموية.

وقد سبقت تونس بالتعديل الدستوري القاضي بالتخلي عن تحديد العهدات الرئاسية لتمكين الرئيس زين العابدين بن علي من الترشح لعهدة خامسة، مع تعديلات دستورية أخرى تحدد بدقة من يكون منافسوه في الانتخابات الرئاسية القادمة، ما حوّل الدستور إلى دستور خطابي يعدل مع كل خطاب رئاسي أو استحقاق انتخابي.

إلى جانب ذلك يبدو المشهد السياسي العام في تونس مغلقا في وجه الأحزاب المعارضة، ومنفتحا على مجموعة من الأحزاب الإدارية الموالية،ومجموعة من النخب تسعى للحفاظ على مصالحها، بينما تعبر منظمات حقوقية محلية ودولية عن قلقها العميق من الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البلاد(80)
وحتى ليبيا التي أقدمت خلال السنوات الأخيرة على انتهاج "ليبرالية في السياسة الخارجية"، فإنها تبدو غير قادرة على التحول الجدي في سياساتها، في ظل استمرار سطوة قوى متنفذة ربطت على مدى عقود مصير الحكم بمصالحها،

هذا المشهد السياسي العام في منطقة المغرب العربي يعاني-إضافة إلى ما سبق-من تفسخ للعلاقات بين دول المنطقة، حيث يعاني الاتحاد المغاربي رغم ما يتضمنه من إمكانيات ضخمة تستطيع تحويل منطقة المغرب العربي إلى قوة اقتصادية وإقليمية معتبرة، من حالة تفكك وشلل غير مسبوقة،بعدما ارتهن تقدم بنائه بتحسن العلاقات

(80)هلال علي الدين و نيفين مسعد،النظم السياسية العربية:قضيا الاستمرار و التغيير،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص ص45-59.

الثنائية التي تخيّم عليها حالة التوتر شبه الدائم بين أهم عضوين فيه هما الجزائر والمغرب.(81)

فالتوتر الذي يسود العلاقات المغربية الجزائرية دفع العاهل المغربي محمد السادس إلى اتهام الجزائر بمحاولة بلقنة المنطقة بسبب إصرارها على عدم فتح الحدود وعقدها لصفقات أسلحة متطورة رأى المغرب أنها موجهة إليه دون غيره(82).

اتهامات ترفضها الجزائر جملةً وتعتبرها محاولة من جارتها الغربية التهرب مما تسميه استحقاقات تصفية الاستعمار، في إشارة إلى ملف الصحراء الغربية .وفعلا فقد طالبت مديرة مكتب شؤون نزع التسلح لدى الأمم المتحدة الدول المغاربية بوقف سباق التسلح والالتفات إلى التنمية والقضاء على الفقر .(83)

تصريحات جاءت بعدما كشف تقرير أميركي أن المغرب يخصص 3.8 مليارات دولار من ميزانية العام 2009 لاقتناء أسلحة متطورة، أي نحو 10% من قيمة الميزانية العامة، بينما خصصت الجزائر 6.2% من ميزانية العام 2009 للتسلح، وهي مبالغ ضخمة لا سيما في ظل الأوضاع الاجتماعية المتردية التي يعيشها شعبا البلدين .

ولا شك في أن التوتر الحاصل بين المغرب والجزائر قد يتحول هو نفسه إلى ثغرة تستغلها الجماعات المسلحة لتكثيف نشاطاتها.

---

(81)البنك الدولي،المناخ السياسي يلقي ظلاله على آفاق النمو على الأمد القصير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،مرجع سابق،ص ص5-18.
(82) شوقي الجمل،مرجع سابق،ص ص476-479.
(83)عبد الرزاق الفارس،الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام:دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان العربية،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص ص78-109.

كما تعاني الدول المغاربية من تدني معدلات الإنتاجية مقارنة بدول أخرى صاعدة،ويرجع ذلك إلى تخلف أساليب التقنية المستخدمة،وعدم ربط التعليم بحاجة السوق العمل،وعدم ربط الأجور والحوافز بالإنتاجية،وتوجيه الأموال لسد القصور الاجتماعي على حساب الإنتاجية.

إن الفوائض المالية التي حققت في الدول المغاربية والمنتظر تحقيقها إذا لم يحسن الاستفادة منها قد تنمي أنماطا استهلاكية وافدة تعزز التبعية وتنمي أنشطة هامشية ترتبط بشكل مباشر بكل ما هو استهلاكي ومستورد،والعبرة تبقى دائما ليست بحجم الدخل،وإنما بكيفية و رشاد إنفاقه(84) .

الفرع الثاني:تحديات الاقتصاديات المغاربية الخارجية:

- عندما سارت الدول المغاربية في طريق الاستدانة الوعر كانت تظن نفسها قادرة على تحقيق معادلة صعبة طرفها الأول هو الحصول على الديون واستغلالها في برامج التنمية المختلفة وطرفها الثاني هو سداد هذه الديون وفوائدها،لكن بعد مرور سنوات طويلة على السير في هذا الاتجاه وجدت نفسها في حيرة فلا هي حققت التنمية المطلوبة ولا هي أصبحت قادرة على سداد ديونها الخارجية .

أمام العجز عن سداد الديون واستجابة لضغوط المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لجأت الدول المغاربية إلى مزيد من الاستدانة أو إعادة جدولة ديونها وفقا لشروط الدائنين في نادي باريس.(85)

(84)مريم أحمد مصطفى،دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية،الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،2009، ص ص214-230.
(85)أمال قحايرية،مرجع سابق،ص ص140-157.

- قد يعمق إطلاق الاتحاد المتوسطي من أزمة الاتحاد المغاربي،لا سيما إذا اتجهت بعض الدول الأعضاء للاستعاضة بالإتحاد المتوسطي عن الإتحاد المغاربي الذي لا يبدي قادة دوله أي إرادة في تطويره أو التقدم به(86).
- إن استقراء الواقع السياسي والأمني والإقتصادي للمنطقة،والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها،والتمعن في تطوير اقتصاديات المعرفة،الثقافة الحديثة وتأثيرات العولمة،ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي،والمنافسة غير العادلة تبين بوضوح أن ملف التكامل الإقتصادي المغاربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتبره أولوية على أجندة القادة المغاربة (87).
- إن الاندماج المغاربي حسب ما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر ب:2% بالنسبة لنتاجها الداخلي المحلي.
- إن نسق العولمة المتسارع زاد من سقوف المطالب الإجتماعية في الصحة والتعليم والسكن والمجالات الإجتماعية،وخلق أنماطا استهلاكية جديدة،وهو ما يملي على الحكومات المغاربية ترشيد الاستهلاك وتلبية الممكن منه،ولن يتم ذلك إلا بتحقيق معدلات نمو عالية تتجاوز معدلات النمو الديمغرافي فيها،وتشير الدراسات إلى أنه لو حققت الدول المغاربية معدلات نمو سنوية تتراوح بين 4%و5%،فإنها ستحتاج لغلى أكثر من عشرين سنة لتحقيق مستوى دخل فردي يقترب من نظيره في الدول المتقدمة(88).
- إن الإقتصاديات المغاربية هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية،ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي،ستزداد قابلية هذه الإقتصاديات للصدمات والأزمات الخارجية،وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري.

---

(86)علي الحاج،مرجع سابق،ص ص309-310.
(87)علي القزويني،التكامل الإقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة،الجماهيرية الليبية:أكاديمية الدراسات العليا،2004،ص ص61-73.
(88)عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص ص07-08.

- إن مؤشرات النشاط الإقتصادي الحالي تشير بوضوح إلى تجذر التبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة،وبالتالي فإن إنهاء هذه التبعية لا يكون إلا بترتيبات إقليمية.(89)
- إن انضمام بعض الدول المغاربية إلى منظمة التجارة العالمية (تونس، المغرب ، موريتانيا) وتواجد دولا أخرى بصفة مراقب استعدادا للانضمام(الجزائر،ليبيا) يتطلب تنسيقا فعالا وتكاملا إقليميا يمكن من توطين مشروعات كبرى،وإقامة صناعات إقليمية منافسة،وتطوير الأساليب وزيادة المعدلات الإنتاجية(90) .
- إن اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الإتحاد الأوربي،ومشروع الشراكة الأورو متوسطية التي انطلقت من برشلونة عام1990،ومبادرة ايزنسستات(مع الولايات المتحدة الأمريكية)،ودعوة الرئيس الأمريكي نيكولا ساركوزي لإقامة إتحاد متوسطي،كل هذه المبادرات تفرض على الدول المغاربية مستحقات كبيرة وترتيبات مغاربية مشتركة محددة(91).
- إن انضمام دول جديدة للإتحاد الأوربي،له تأثيراته على الإقتصاديات المغاربية،سواء فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الأوربية المباشرة في الدول المغاربية،أو على العمالة المغاربية وتحويلاتها المالية،ذات التأثير المباشر على إيرادات بعض الدول المغاربية(92).
- كذلك فإن انضمام دول كالصين و الهند بإمكانياتهما الهائلة إلى منظمة التجارة العالمية،يشكل تحديا للصادرات المغاربية من النسيج والملابس في الأسواق الأوربية والأمريكية(93).

---

(89)جورج قرم،التبعية الإقتصادية:مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي،بيروت،دار الطليعة،1986،ص ص93-97.

(90)فلهنك جلال،التنمية الصناعية العربية و سياسات الدول الصناعية حتى عام 2000،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،1991،ص 38.

(91)غازي فيصل حسين،العلاقات الجيوسياسية الأمريكية الإفريقية،26-04-2010،متحصل عليه من: www.http://alwusallhaly/military.conception

(92)أحمد عبد الحكيم دياب،"اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية:آفاق عام 2000"،المستقبل العربي،عدد184،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1994،ص ص51-70.

(93)عبد الناصر نزال العابدي،منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية،عمان:دار صفاء للتوزيع والنشر،1999،ص80.

- تواجه الإقتصاديات المغاربية مشكلة تنامي معدلات الهجرة التي تستنزف الطاقات الشابة الدربة والمؤهلة القادرة على العمل والإنتاج،والتي كلفت المجتمعات المغربية أثمانا باهظة(94) .
- تواجه الدول المغاربية تدني معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية مقارنة بدول مماثلة في العالم،وحتى عن وجدت فهي تميل شراء المشاريع القائمة أو الاستثمار في المشاريع الخدماتية كالسياحة والمصارف والتأمين،أو إنتاج سلعا استهلاكية هامشية،بدلا من الاستثمار في قطاعات إنتاجية رئيسية وجديدة،تقلل الواردات وتزيد الصادرات وتوطن التكنولوجيا،وتخلق فرص عمل وتؤهل القوى البشرية،وتستحدث أساليب إدارية وتسويقية جديدة(95).
- على الرغم من انخفاض في ديون الدول المغاربية للقوى الرأسمالية،إلا أن أعباء هذه الديون وتكاليف خدمتها،تكلف هذه الدول مواردا لا بأس بها تستقطع من حصيلة إيراداتها بالعملة الصعبة،كان حريا بها أن توجه لتعزيز القدرات التنموية الداخلية(96).
- إن حجم الصادرات المغاربية من النفط والغاز مرهونة بأسواق دولية،أما الصادرات الأخرى فحجمها وأسعارها تتحدد وفقا لمعايير الجودة العالمية،والتكلفة والقدرات التسويقية،وفي ظل المنافسة مع صادرات الدول الصناعية المتقدمة المحتكرة لكل الوسائل والمؤسسات الرأسمالية،ناهيك عن الشروط التفضيلية التي تمنح لصادرات الدول في فظاءاتها الإقتصادية الإقليمية(97).

---

[47](94) Hocine labdellaoui, dimension politique et sociale des migrants Migration méditéranéennes. Rapport 2005,European University Institute,p 85.

(95)علي كساب ومحمد راتول،التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،الجزائر:جامعة الشلف،2002،ص ص07-48.

(96) جورج قرم،مرجع سابق،97-99.

(97)محمد سيد أحمد،"الفوائض النفطية ودورها في تغيير معالم الوطن العربي"،المستقبل العربي،المجلد الأول،جزء1-1978،3-1979،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ص ص69-74.

- تتعرض المدخرات المغاربية الخارجية لعوامل التضخم النقدي،وهزات سعر الصرف،والارتهان السياسي بفرض قيود على حركتها،ومراقبتها واحتمالية تجميدها،كتجميد الأرصدة الليبية (98).

المبحث الثاني:تأثير المؤسسات المالية الدولية على أزمة الإقتصاديات المغاربية :

المطلب الأول:أزمة الإقتصاديات المغاربية:

بدأت أزمة الديون على المستوى العالمي في الخمسينيات، واتضحت معالمها بشكل بارز في عقد التسعينيات عندما تفاقم حجم القروض نظرا لسوء توظيفها، لتنفجر عام 1982 حينما توقفت المكسيك وتشيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ثم تبع ذلك عمليات إعسار مالي لعدد كبير من البلاد النامية، وشكل إعلان هذه الدول وقف دفع أعباء ديونها مؤشرا لانهيار نظام الائتمان الدولي .

وفي الدول العربية بما فيها دول المغرب العربي بلغ حجم الديون الخارجية حوالي 144 مليار دولار عام 2000 وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد.(99)

(98)هنري لورانس،اللعبة الكبرى:المشرق العربي و الأطماع الدولية،(تر:عبد الحكيم الأربد)،ليبيا:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،(د.ت.ن)،ص ص55-56.

(99)P. Benetot, La dette du tiers monde, paris : la documentation française , 1991. P28

الفرع الأول:الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات المغاربية:

إن أزمة الديون هي جزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد،إذ تعيش البلدان المغاربية أزمة اقتصادية خانقة منذ عقود عديدة، وهي أزمة بنيوية في طبيعتها، فلا هي أزمة ظرفية عابرة، ولا هي أزمة قطاعية أو دورية، بل أزمة هيكلية متعددة الأبعاد ازدادت تشابكا وتعقيدا منذ السبعينيات مع بروز العديد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي وأزمة المديونية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء وأزمة البطالة.هذه الأزمة الهيكلية طال أمدها حتى أصبح الخروج منها أصعب بكثير من ذي قبل.

وتنعكس هذه الأزمة بصفة خاصة في عجز الموازنات العامة والتضخم مع الركود وأزمة مديونية خانقة. ويعتقد العديد من المسئولين والمهتمين بالأوضاع الاقتصادية الدولية أن الأزمة لا تكمن في نمو السكان إذ إن زيادة السكان ما هي إلا زيادة بطيئة، لكن الخلل يكمن في بطء الزيادة في حجم الإنتاج وتدنيه .

فكل مولود يعتبر وحدة استهلاكية لكنه في الوقت نفسه وحدة إنتاجية ومن المفروض أن هذا الفرد له دخل يخصص جزءا منه للاستهلاك وجزءا للادخار وجزءا للاستثمار. فزيادة السكان لا تكون عقبة في طريق التنمية إلا عندما تكون حوافز الأفراد ونوعية مهاراتهم لا تتفاعل على النحو الذي يزيد الزيادة الكافية في حجم الإنتاج وهذا جوهر الأزمة الاقتصادية.

ولا سبيل إلى فهم الأزمة الممتدة منذ السبعينيات إلا بإمعان النظر في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،فالسمات البارزة للأزمة والتي تشكل قاسما مشتركا بين الأقطار المغاربية والعربية عموما يمكن حصرها في الظواهر التالية(100) :

(100)إبراهيم كروان،"المعضلات العربية في التسعينات"،مجلة السياسة الدولية،عدد117،جوان 1996،ص10.

أ-أزمة نمو:

برزت هذه الأزمة في وسط السبعينيات في الأقطار المغاربية وبداية الثمانينيات ، وتمثلت في تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهبوطها إلى مستويات دنيا. وقد أنتج هذا الوضع هبوطا في الإنتاج ولاسيما في الإنتاج الزراعي الذي تحكمه عادة في هذه المنطقة العوامل الطبيعية أكثر من العوامل البشرية، إذ زادت الفجوة الغذائية (19 مليار دولار) نتيجة تخلف هياكل الملكية الزراعية وأساليب الاستغلال الزراعي من جهة، وسيطرة الدول الكبرى على التجارة الدولية للغذاء من جهة أخرى. وبرزت الأزمة الغذائية معززة أزمة النمو العام لتكريس التخلف والتبعية في هذه البلدان.[101]

ب- تدهور مستوى الدخل الحقيقي للفرد:

تميل مستويات المعيشة في البلدان المغاربية نحو الهبوط بين الغالبية العظمى لسكانها، وتتضح هذه الحقيقة ليس فقط بين الدول الفقيرة (دول العجز كما يسمونها) مقارنة ببعضها بعضا، وإنما أيضا بين الفقراء والأغنياء داخل القطر الواحد. ويعتمد الاقتصاديون معيارا متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس لدرجة التخلف الاقتصادي في بلد ما، فإذا كان هذا المعيار في انخفاض فإن ذلك تعبير عن تدهور مستوى المعيشة للأفراد كما وكيفا ويترجم ذلك في صورة دخل حقيقي منخفض (قياسا بالمؤشر العام للأسعار) ،وسكن غير ملائم وصحة متدهورة وتعليم متواضع ومعدلات وفيات أطفال مرتفعة ومتوسط عمر قصير وبصفة عامة.

فمتوسط دخل الفرد الحقيقي في أغلب البلدان المغاربية لم يشهد النمو المطلوب قياسا بالتطور المستمر للأسعار وتكاليف المعيشة من جهة وتدهور القوة الشرائية نتيجة التخفيض المتواصل في قيمة العملات المحلية. وإن كان الأمر متباينا بعض الشيء من

---

[101] كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر،الملتقى العلمي الدولي الثاني،14-15 نوفمبر 2005،ص ص1-13.

قطر لآخر، فإن الاتجاه العام هو تدني أجور الأفراد باستثناء الدول النفطية، الشيء الذي يعكس مستويات معيشة منخفضة، إذ أصبح دخل الفرد لا يكفي لمواجهة الاحتياجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، المواصلات، الخدمات الأساسية ...)(102) .

ج-أزمة تضخم:

اصطحبت أزمة النمو في السنوات الأخيرة بتسارع معدلات التضخم واتجاه الأسعار ألارتفاعي التصاعدي مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة. و ما للتضخم من آثار وخيمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي, فهو يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه يضعف من الموقف التنافسي لصادرات الدول في السوق العالمية، إذ يؤدي التضخم إلى ارتفاعات شديدة في أسعار واردات هذه الدول في الوقت الذي تتدهور فيه حصيلة صادراتها من المواد الأولية. وفي الوقت نفسه يدفع إلى مزيد من الاستيراد حينما تصبح أسعار السلع المستوردة التي لها مثيل محلي منخفضة عن الأسعار المحلية وبالتالي يحدث الاختلال في التجارة الخارجية بانخفاض الصادرات وتزايد الواردات من جراء التضخم ويتفاقم عندئذ عجز الميزان التجاري.

بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف للعملة المحلية ويشجع على هروب الأموال المحلية إلى الخارج، ويضع العراقيل أمام قدوم الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ونتيجة لذلك تتسع الفجوة المالية الدولية فتضطر هذه الدول للاستدانة الخارجية .

إن انتشار ظاهرة التضخم في البلدان المغاربية وتحولها من خلل طارئ في بعض الظروف إلى معضلة مزمنة تنخر الاقتصاد،وهذا يشير إلى أن التضخم أصبح سياسة

(102)إدوارد غاردنر،خلق فرص العمل:في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،واشنطن:صندوق النقد الدولي،2003،03-10.

مقصودة ومنصوحا بها من خبراء المؤسسات المالية الدولية باعتبارها إحدى آليات هيكلة الاقتصاد لصالح المجموعات الاحتكارية دون اعتبار تكلفتها الاجتماعية وتناسيها لضروريات العيش لشرائح هامة من المجتمع(103) .

د-أزمة بطالة:

سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا لمعدلات البطالة بلغ ما بين 15 و20% في أغلب البلدان المغاربية -خصوصا غير النفطية- نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وانسداد الآفاق وبروز ظاهرة الهجرة المضادة .

والملاحظ في هذا الصدد شيوع ما يسمى بالبطالة الهيكلية وهي ذلك الشكل من البطالة الذي يظهر في عدم التناسب (أو الإخلال) بين الوفرة المتزايدة لليد العاملة مقابل ندرة العوامل الاقتصادية الإنتاجية الأخرى مثل الموارد الطبيعة ورأس المال والتنظيم.(104)

ز-أزمة عجز في ميزان المدفوعات:

هذه معضلة أخرى من المعضلات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات المغاربية والتي لم تستطع الاختيارات الاقتصادية مواجهتها، فأزمة النمو تنتج حالة من الركود مصحوبة بموجة تضخمية حادة، ينعكس التضخم بدوره في تردي شروط التبادل التجاري مع الخارج وهذا يزيد عجز ميزان المدفوعات ويدفع إلى مزيد من الاستدانة الخارجية ويزيد التضخم الذي يؤدي إلى الركود ومن ثم إلى هبوط معدلات النمو وهكذا.

---

(103)رمزي زكي، "الموقف الراهن للجدوى من ظاهرة التضخم ألركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية", الكويت:(د.م.ن), ط1, 1986.ص ص5-9.

(104)Mohamed Khachani, Remittances and socio-Economic Development in the ArabMaghreb countries : Algeria, tunisia and Morcco, beirut : united nations secretariat,2006 ,pp.1-28.

إن استمرار عجز موازين المدفوعات إنما يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في اقتصاديات البلدان التي تعتمد على تصدير المواد الأولية أساسا واستيراد المواد الاستهلاكية الأساسية والسلع والآلات الرأسمالية الوسيطة للإنتاج. هذا الخلل لا بد أن يؤدي إلى تراكم التدهور لشروط التبادل التجاري مع الخارج نتيجة ميل أسعار المواد الأولية للانخفاض والارتفاع المستمر في أسعار الواردات الاستهلاكية والصناعية .

وهذا هو جوهر قضية التنمية المطروحة على البلدان المتخلفة بإلحاح بصورة عامة. لقد وقعت أغلبيتها الساحقة في فخ التنمية ذات التوجه نحو الخارج، بمعنى تحويل هياكل الإنتاج المحلي نحو التصدير وتوجيهها كليا لاحتياجات الأسواق الخارجية بهدف الحصول على مزيد من العملات الأجنبية لتحسين ميزان المدفوعات. ولكن نظرا لتخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية بتلك الدول وقلة الموارد التقليدية لتمويل الإنفاق العام لجأت هذه البلدان إلى الإسراع بالتنمية وتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق التمويل الخارجي.(105)

ن-أزمة غذائية:

نتيجة لتخلف قطاعات الإنتاج من جانب، والنمو المتسارع في استهلاك الغذاء من جانب آخر, شهدت اقتصاديات الدول المغاربية أزمة في المجال الغذائي تمثلت في تفاقم العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية وانتشار ظاهرة سوء التغذية في البعض من هذه الأقطار.

والمقصود بالفجوة الغذائية الفرق بين الحاصل من إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل الاستهلاك، وهو تعبير عن عدم قدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية

(105)OCDE « Financement et dette extérieure des pays en voie de Développement » Etude 1991, Paris

اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والأساسية لنمو السكان وبقائهم في صحة جيدة .

ونظرا لخطورة الأزمة لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي. وأصبح الغذاء سلاحا إستراتيجيا في يد الدول المنتجة والمصدرة للحبوب تضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية.

وقد تفاقمت نسبة الفجوة الغذائية وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة ولم تستطع خطط التنمية الزراعية في العقود الماضية تحقيق تقدم وقد أدى هذا الظرف إلى ازدياد الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من المصادر الأجنبية بنسب متصاعدة، فبينما لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج الزراعي السنوي في الأقطار المغاربية مثلا 2.5% في العقدين الماضيين, كان معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية نحو 6% سنويا كمتوسط، وقد أدى هذا التفاوت بين معدلي نمو الإنتاج والطلب إلى فجوة غذائية خانقة .(106)

و-أزمة مديونية

لقد ترتب على الاختلال المزمن في موازين المدفوعات للدول المغاربية تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها بشكل يثير الانتباه ، فقد بلغ حجم الدين القائم في ذمة الدول المغاربية المقترضة حوالي 156 مليار دولار عام 2000 –في إطار الدول العربية ككل-(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001) وأدى انفجار أزمة الديون على صعيد دولي إلى تفاقم حدة هذه المديونية في بداية الثمانينيات, ووجد صندوق النقد الدولي مبررا أساسيا للتدخل بقوة في الشؤون

(106)عبد الرزاق الفارس،مرجع سابق،ص ص100-109.

الداخلية للعديد من البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة، ومن بينها الدول المغاربية. فاستجابت تلك الدول الواحدة تلو الأخرى لنصائح صندوق النقد الدولي وتوجيهاته وسعت لتطبيق سياساته.(107)

الفرع الثاني:أسباب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات المغاربية:

يلجأ الأفراد أو العائلات أو المنشآت أو كذلك الدول (الحكومات) إلى الاستدانة للأسباب نفسها، فعندما لا تكفي الموارد المالية المتاحة لتلبية الغايات، وعندما تكون تكلفة الدين أقل من الربح المتوقع أو الذي يجنى منه, تنشأ المديونية. وتتمثل أسباب استدانة الدول وخصوصا الاقتراض من الخارج من أجل تمويل العجز في ميزان مدفوعاتها، هذا بصفة عامة. أما بالنسبة للدول المغاربية فإن هناك عوامل عديدة تضافرت منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي لتأزيم وضع الديون وتفاقمها وانفجارها في معظم هذه الدول. ومن أهم تلك الأسباب:

1-الأسباب الداخلية:

أ- الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية:

ويتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه هذه الدول،مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع(108).

---

(107)جورج قرم،مرجع سابق،1986،ص ص93-97.

(108)أمال قحايرية،مرجع سابق،ص ص135-157.

ب-سوء توظيف القروض:

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتغيرها من اشتراكية إلى ليبرالية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات. وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته .(109)

ج-تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدول ومؤسساتها في معظم الدول المغاربية. وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة، وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية.(110)

د-الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة:

أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصاديات هذه الدول، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق

(109)برناردين أكيتوبي و ريتشارد همينغ و غيردشوارتز،الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص،واشنطن:صندوق النقد الدولي،2007،ص ص11-16.
(110)شذى خطيب،العولمة المالية:ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال،الأردن:دار مجدلاوي،2008،ص ص80-82.

طاقات أغلب الدول العربية غير النفطية خاصة- مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

و-العجز المتزايد في ميزان المدفوعات:

أدى العجز المستمر لموازين المدفوعات في معظم الدول المغاربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية.

ب-الأسباب الخارجية:

أ-ارتفاع أسعار الفائدة:

كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دورا حاسما في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكبدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين.

وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي. (111)

ب-انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام :

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما

(111)[56]أمال قحايرية،مرجع سابق،ص ص137-158.

أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية. (112)

ج-آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية:

نظرا لاندماج معظم الدول النامية -ومنها الدول المغاربية- في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجاريا وغذائيا ونقديا وتكنولوجيا فضلا عن التبعية العسكرية والسياسية, فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائيا في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان .

ومنذ بداية الثمانينيات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيرا في الأوضاع المالية وانخفض حجم العملات الأجنبية فيها، في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقمت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982(113) .

المطلب الثاني:تاثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية :

وقع العديد من البلدان النامية ومن بينها الدول المغاربية في فخ المديونية الخارجية وبلغ حجمها مستويات حرجة باتت تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول.

والتساؤل الذي يطرح نفسه الآن وبإلحاح هو: هل ساعدت هذه الأموال الدول النامية ومنها الدول المغاربية على تحقيق التنمية المنشودة؟ وما هي انعكاسات المديونية الخارجية على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية المدينة؟ وإلى أي حد أثرت أزمة المديونية الخارجية على القرار السياسي العربي؟.

---

(112)برايت أوكوغو،الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سوق نفطية متغيرة،واشنطن:صندوق النقد الدولي،2003،ص ص10-21.

(113)فؤاد مرسي،الرأسمالية تجدد نفسها،الكويت:عالم المعارف،1990،ص ص181-203.

الفرع الأول:التاثيرات الإقتصادية:

لعل من المفارقات أنه في الوقت الذي تكونت فيه العائدات النفطية في المنطقة العربية ومنها الدول المغاربية بكميات كبيرة لا سابق لها (ارتفاع أسعار النفط في السبعينات)، شهدت الفترة نفسها تصاعد حجم الدين الخارجي بمعدلات لم يسبق لها مثيل أيضا.

ولم تقتصر عمليات الاستدانة على الدول العربية غير النفطية فحسب، بل تفاقم حجم مديونية الدول النفطية كذلك. وقد رافق ذلك تصاعد في حجم مدفوعات خدمة الدين الخارجي في جميع الدول المغاربية (غير النفطية خصوصا) وأصبحت تلتهم جانبا كبيرا من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

وشكل هذا قيدا وحملا ثقيلا على خطط التنمية المستقبلية، نظرا لابتلاع جانب مهم من النقد الأجنبي في خدمة الدين الخارجي.

ويمكن تشخيص آثار المديونية الخارجية وبالتالي تاثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية على الخطط الإنمائية من خلال تحليل آثارها على الادخار المحلي والقدرة الاستيرادية ومعدلات التضخم.

1-على الادخار المحلي:

إن العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والادخار المحلي أفرزت أطروحتين :أطروحة التكامل بين الموارد المالية المحلية والأجنبية وأطروحة الإحلال بين الصنفين.

- **التكامل بين الموارد المالية المحلية والأجنبية:**

فيرى أنصار الفرضية الأولى أن رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما استغلت استغلالا اقتصاديا جيدا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي وارتفاع مستويات الدخل وبالتالي ترتفع

معدلات الادخار وذلك نتيجة لسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وهو الهدف الذي توخته الدول النامية عموما من وراء اقتراضها .

- **الإحلال بين الصنفين:**

في حين يرى أنصار الفرضية الثانية أن هذه الأموال لا تستغل الاستغلال الأمثل لها وغالبا ما تتجه نحو تمويل الاستهلاك خصوصا للسلع المستوردة ونسبة قليلة تتجه إلى الاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها، مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة ورفع كفاءة الاقتصاد ونموه وهو ما يؤثر سلبا على إمكانات الادخار المحلي.(114)

وإذا نظرنا إلى أثر الأموال الأجنبية بصورة عامة، والديون على وجه الخصوص، على مستويات الادخار في الدول المغاربية من خلال الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع نجد أن هذا التأثير يختلف من دراسة إلى أخرى تبعا لعينة الدول المدروسة وطرق التقدير المستخدمة بالإضافة إلى اختيار فترة الدراسة.

وتشير أغلب الدراسات في هذا المجال إلى أثر سلبي -مباشر أو غير مباشر- للديون الخارجية على الادخار المحلي في معظم الدول المدينة.

2-على الطاقة الاستيرادية:

إذا استطاعت الدولة توفير القدر الكافي من المال اللازم لاستيراد الآلات والمعدات الإنتاجية الضرورية للتوسع الاقتصادي, استطاعت تنفيذ مخططاتها الإنمائية دون ضغوط خارجية أو حدوث اختناقات تعوق طموح وتنفيذ هذه الخطط.

(114)تيموثي لين و ستيفن فيليبس،الخطر المعنوي:هل يشجع تمويل الصندوق على عدم الإكتراث من جانب المقترضين و المقرضين؟،واشنطن:صندوق النقد الدولي،2002،ص ص8-17.

وهناك عدة عوامل تؤثر بشكل أو بآخر في المقدرة الاستيرادية منها: حجم وعائدات الصادرات وتكلفة السلع المستوردة وخدمة الديون الخارجية والتي تتمثل في مجموع الأقساط والفوائد التي تدفعها الدول المدينة خدمة لديونها وإعادة جدولتها.

وتؤثر هذه الأعباء سلبا على إمكانية تنمية الموارد المالية الذاتية بسبب استنزافها للحظ الأوفر من العملات الصعبة المتاحة للبلد المدين(115) .

3-على معدلات التضخم:

إن ارتفاع اعتماد الدول النامية ومنها الدول المغاربية على القروض الخارجية أدى إلى تزايد معدلات التضخم في هذه الدول، لما تشكله هذه القروض والمديونية المترتبة من ضغط على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة.

ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية- استجابة لضغوط الأطراف الدائنة- إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج (أحد أهم أسباب ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج) خوفا من تآكلها.

وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ومنها الدول المغاربية قد انعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو المتسارع الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول.

ويتمثل هذا التأثير السلبي في كون أعباء المديونية الخارجية تستحوذ على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل إنقاصا للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي .

(115)نفس المرجع،نفس الصفحة.

كما أن ارتفاع خدمة الديون الخارجية الذي شهدنه الدول المدينة في السنوات الأخيرة يشكل عبئا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية.

ومن الطبيعي أن يواكب ارتفاع خدمة الديون ضغط على تمويل هذه الواردات مما اضطر بعض هذه الدول إلى تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية المبرمجة ضمن مخططات التنمية وإلى تخفيض معدلات الاستثمار المستهدفة مما يؤدي إلى تسريح العمال وتزايد البطالة وما إلى ذلك من انعكاسات على المجتمع .

وبالتالي العيب لا يكمن في مسألة استيراد رأس المال الأجنبي وإنما الأهم هو طبيعة واستخدامات هذه الأموال .(116)

لقد لعب رأس المال الأجنبي دورا أساسيا في تطوير الدول المتقدمة نظرا للاستغلال الأمثل لهذا العنصر مما ساعد على خلق فوائض مالية أخذت تصدرها إلى البلدان النامية. أما بالنسبة لمعظم الدول النامية ومن بينها الدول المغاربية فلم يلعب رأس المال الأجنبي الدور الذي كان يجب أن يلعبه في تنمية هذه الدول مما أوقعها في مديونية خانقة لها آثار اجتماعية وسياسية لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية.(117)

وقد أدى تخلف اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول المغاربية بصورة عامة وتفاقم حدة الديون الخارجية على وجه الخصوص إلى مزيد التبعية للدول المتقدمة خاصة العضوة في صندوق النقد والبنك، الدوليين، التي أصبحت تتحكم في مسارات التنمية في الدول المدينة. وتأخذ هذه التبعية أشكالا وأنماطا مختلفة منها التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية.

(116)رمزي زكي، "الموقف الراهن للجدوى من ظاهرة التضخم ألركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية",مرجع سابق،نفس الصفحة.
(117) شذى خطيب، مرجع سابق،ص ص70-79.

4-التبعية التجارية:

ويقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصادات الدول النامية ومنها الدول المغاربية. ومرد ذلك أن قطاع التصدير يعتبر المصدر الأساسي للدخل في الدول النامية. كما أن عدم تنوع صادرات الدول النامية حتى من المواد الأولية, إذ كثيرا ما تتركز هذه الصادرات في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها، يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الاقتصادية العالمية. إن هذه التبعية التجارية التي تعاني منها الدول المغاربية قد نشأت في عهد الاستعمار وتطورت بعد الاستقلال السياسي وتعمقت بعد تفاقم الديون الخارجية،بفعل بعض العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بمتطلبات التنمية .وهذه المتطلبات هي التي دفعت بتلك الدول في مدار التبعية المالية.

5-التبعية المالية:

ترجع هذه التبعية -سواء كانت سببا أو نتيجة للمديونية الخارجية- إلى حاجة الدول النامية منها الدول المغاربية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية. فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بالدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة. وحتى الدول النامية ذات الفوائض المالية -ومنها الدول المغاربية النفطية- تعاني من نوع آخر من التبعية المالية للدول المتقدمة (118)، ألا وهو اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي مما قد يجلب لها مخاطر عدة منها احتمال التجميد من قبل الحكومات الغربية كما حصل مع الودائع الليبية.

6-التبعية التكنولوجية:

(118)رمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف:دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث،مرجع سابق،ص ص214-215.

ويقصد بها النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنيا أو قوميا أو إقليميا. وقد اختار معظم الدول النامية ومنها الدول المغاربية اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة باعتقاد أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والنفقات. لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول النامية مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا.

و انطلاقا من هذه التأثيرات برزت النظرية القائلة بأن بلدان العالم الثالث المدينة،ومنها الدول المغاربية،تتعرض "لمؤامرة مالية دولية" بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة. وتأخذ هذه المؤامرة شكلا خطيرا تمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الإستراتيجية التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الإنمائية المضنية خلال عقود من الزمن على نحو يعيد لها السيطرة الأجنبية.

فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حرج وبعد التعثر في سداد خدمتها ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في الدول المدينة،أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان. وهو اتجاه يؤسس نظرته إلى مشكلة الديون في هذه الدول على أنها مشكلة إفلاس وليست نقص سيولة .

وقد لقي هذا الطرح صدى واسعا في نفوس الدائنين لأنه يحسن من محافظهم المالية ويحول الديون المشكوك في تحصيلها (لأنها حالة إفلاس) إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة إلى مزيد من الرقابة الخارجية.(119)

(119)نفس المرجع،نفس الصفحة.

الفرع الثاني:التأثيرات الإجتماعية والسياسية:

1-التأثيرات الإجتماعية:

إن الآثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في الدول النامية ومنها الدول المغاربية وإنما تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية ومع تنامي ظاهرة العولمة بشكل عام وتفاقم أزمة المديونية بشكل خاص،كان من الطبيعي أن تتأثر الدول المغاربية بهذا الواقع من خلال آليات مختلفة .(120)

فالدول المغاربية التي كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم بالأساس على تحكم الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية من قبل ،نجدها تتحول تحولا جذريا،من خلال تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، متنازلة بذلك عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية. وتستند هذه البرامج إلى إعطاء قوى السوق الدور البارز في الحياة الاقتصادية وتحرير المعاملات الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي.

ومن المنطقي أن يكون لمثل هذه التحولات الجذرية أثرها على المجتمع .أن أغلب الدول النامية ومنها الدول المغاربية التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية وبمباركة من المؤسسات الدولية الدائنة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس ونادي لندن...)،عانت من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي.

وترجع هذه المعدلات إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال:تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة

(120)ليلى أحمد الخواجة،"انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية، "منتدى إقليمي حول: "العالم العربي والعولمة: تحديات وفرص",تونس,1999،ص ص07-12

في المراحل الأولى لها،مما يؤدي إلى خفض الطلب المحلي ويزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الطلب على العمل.(121)

يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خصخصة المنشآت العامة وضرورة تقليص العمالة بها قبل انتقالها إلى الملكية الخاصة،وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة،إلى غير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي هذه التي أصبحت شرطا ضروريا لطلب إعادة جدولة الديون أو الحصول على قروض جديدة تفرضه الجهات المانحة.

وعلى الرغم من شح ودقة البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة في الدول المغاربية فإن القدر المتوافر منها يشير إلى اتجاه تصاعدي واضح للبطالة. وتراوحت معدلات البطالة في الدول المغاربية ما بين 15% و20 % خلال التسعينات وهي الحقبة التي شهدت ارتفاع حجم الدين الخارجي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعدلات المرتفعة للبطالة لا ترجع بالكامل إلى أزمة الدين الخارجي وإنما تتفاعل معها جملة من العوامل الأخرى تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات المغاربية على خلق فرص للعمل تتناسب مع حجم قوة العمل المغاربية التي تطورت في الأعوام الأخيرة.

ويمكن القول أن المحصلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية والنتائج المترتبة عليها، قد أثرت سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة وأدت إلى تفاقم الفقر في هذه الدول (تقرير البنك الدولي سنة 2000, ص 15).

---

(121)بلقاسم سلاطنية و اسماعيل قيرة،المجتمع العربي:التحديات الراهنة و آفاق المستقبل،الجزائر:مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية،2004،ص ص31-65.

وقد تبنى البنك الدولي في السنوات الأخيرة سياسة التصدي لمسألة الفقر وأوضح أنه يجب أن يكون من بين مكونات السياسة العامة لأي دولة ترغب في تخفيف عبء ديونها أو الحصول عل قروض جديدة،إجراءات تخفف وطأة الفقر في المجتمع.

وعموما فإن أزمة الديون الخارجية عولجت بوصفات تنطوي على العديد من الإجراءات المجحفة بالدول النامية. وكثيرا ما تفرض الأطراف الدائنة والمانحة للقروض إتباع سياسات اقتصادية ترتكز على حزمة من الإجراءات التي تؤثر سلبيا على المجتمع مثل: (122) تخفيض قيمة العملة المحلية -وما ينجر عن ذلك من تسارع لمعدلات التضخم الذي يعتبر العدو الأول للفقراء،وإلغاء الرسوم والضرائب على السلع المستوردة وتخفيض الإنفاق العام ورفع الدعم عن السلع والخصخصة وكلها سياسات تؤدي إلى زيادة تدخل الأطراف الدائنة والشركات المتعددة الجنسية وتغلغلها في

اقتصادات الدول المدينة والتحكم فيها(123).

2-التأثيرات السياسية :

ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يؤسس نظرته إلى مشكلة الديون في الدول المتعثرة على أنها مشكلة إفلاس وليس نقص سيولة ودعا أصحاب هذا الاتجاه إلى مبادلة بعض الأصول الإنتاجية في الدول المدينة بالدين الخارجي، أي مقايضة حقوق الملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان بالديون مما يهدد السيادة الوطنية لهذه الدول

(122)رمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف:دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث،مرجع سابق،ص ص214-215.

(123)Jane harrigan, « has Policy-based lending by the IMF and World Bank: been effective in the Arab world? »Development view point, N° 17, university of London, October 2008, and p.10.

إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات والتدخل الأجنبي. وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها -خاصة الوجه المالي -فإنه من المتوقع تسارع عملقة رأس المال واحتواء الشركات المتعددة الجنسية المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلا أن خطورة هذا النفوذ لن تقف عند البعدين الاقتصادي والاجتماعي بل ستتعدى إلى البعد السياسي. فيرى البعض أن هذه الأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير في سيادة الدول وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساسا للسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي .وتتمثل الآثار المصاحبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة لها في اختراق النظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها.(124) فقد كشفت التحقيقات الجنائية أن هذه الشركات تمول الأحزاب المتنافسة في الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مثلا حتى لا تأتي نتائج الانتخابات بأي أثر سلبي يمكن أن يضايق مصالحها،فما بالك بالدول النامية ومنها الدول المغاربية وبهذا يتحول السياسيون من رجال دولة (Statesmen)إلى بياعين(Salesmen) بالإضافة إلى شراء ذمم الكثير من أعضاء البرلمان وحتى الحكومة .

وبالتالي فأن أزمة الديون الخارجية وما رافقها من تعاظم لدور الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الخواص الدوليين أوجد واقعا جديدا على حكام هذه الدول التعامل معه. ويتجلى هذا الواقع في تراجع مكانة العلاقات بين الحكومات لصالح هذه الشركات والمستثمرين. وهو ما يحتم تعزيز القدرة التفاوضية كمغاربة مع هذه الجهات والبحث عن الصيغة المناسبة و التي تفهمها هذه الأطراف بعيدا عن العواطف والصيغ الفارغة.

(124)سعيد ألصديقي،"هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟"،المستقبل العربي،مجلد26،جزء291-296،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2003،ص ص 81-94.

وعناصر هذه الصيغة هي حجم السوق المحلية والأداء الاقتصادي والمالي الجيد والمستقر ورأس المال البشري المؤهل بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والتشريعات والنظم المحكمة(125) .

بعد تفاقم أزمة الديون وتكريس العولمة وخاصة المالية لهيمنة الدول المتقدمة،تجسدت سياسة ازدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة المعاصرة والنظام العالمي الجديد. حيث أصبح هذا النظام يبيح لدول معينة أشياء ويحرمها ذاتها عن دول أخرى لا لشيء إلا لاختلال الموازين واختلاف المصالح الإستراتيجية مع الدول المهيمنة أو القادرة على الهيمنة.(126)

وفي ظل هذا الظرف الدولي الراهن، تصبح الدول المغاربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى ببلورة وتجسيد رؤية متكاملة حول التحولات الدولية الراهنة، تمكنها من احتلال موقعا أفضل يخولها مواجهة تداعيات هذه التحولات.(127)

المطلب الثالث:الآفاق المستقبلية للإقتصاديات المغاربية(بعد الجرب الباردة):

كيف يمكن للمنطقة المغاربية أن تخفف من ديونه تمهيدا للتخلص منها نهائيا؟

هذا ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه وفق ثلاثة مبادئ أساسية:

1- أن تكون هذه الحلول ممكنة التطبيق.
2- ألا تؤثر سلبياً في مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

---

(125)إبراهيم محسن عجيل،الشركات متعددة الجنسيات:دراسة قانونية-اقتصادية-سياسية،مذكرة ماجستير،(الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك:كلية القانون والسياسة)،السنة الدراسية:2007-2008،ص ص30-103.

(126)أندريا بوبولا وانسي أوتكر-روجي،"لغز القطبية الثنائية المستمر"،مجلة التمويل والتنمية،مارس2004، ص ص32-35

(127)نفس المرجع،نفس الصفحة.

3- أن تتسم هذه الحلول بالاستمرار.

وذلك من مجموعة من المقترحات تساعد في التخفيف من ديون الدول المغاربية ومن ثم التخلص منها نهائيا كل ذلك من خلال المحاور التالية:

الفرع الأول:على المستوى القطري(المحلي):

1-ترشيد المالية العامة:

العجز سمة مشتركة لميزانيات جميع الدول المغاربية النفطية وغير النفطية، الأمر الذي يقود إلى نتائج سيئة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ويؤثر مباشرة في ثقل المديونية إذ إن البلدان المغاربية اقترضت لإعادة التوازن للميزانية فارتفعت ديونها، ويؤثر أيضاً بصورة غير مباشرة لأن العجز المالي المفرط يفقد الثقة بالسياسة المالية فتهرب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، عندئذ تقترض الدولة من الخارج لتعوض هذا الهروب(128).

الإجراءات المغاربية للحد من الإنفاق:

واتخذت الدول المغاربية إجراءات ترمي إلى الحد من تزايد الإنفاق وتحسين الإيراد. وقد هبط العجز من 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1992 إلى 5.9% في عام 1999. ولكن هذه الإجراءات أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة حتى في صفوف حملة الشهادات بسبب تنصل القطاع العام من دوره في التوظيف وتباطؤ القوة الشرائية

---

(128)Gregory White, "The Maghreb’s subordinate position in the world’s political economy", middle east policy,vol.XIV,N°4.winter 2007.pp43-52.

للمواطنين نتيجة ارتفاع الضغط الضريبي وانخفاض الدعم الحكومي الموجه للمواد الاستهلاكية الأساسية.

وتستوجب الإستراتيجية المستقبلية إعادة النظر في هذه السياسة التي يساندها صندوق النقد الدولي والمطبقة في الدول المغاربية المثقلة بالديون الخارجية، فيتعين أن تقوم السياسة الجديدة على التصدي للعجز المالي وفق قواعد حسن الإدارة وأسس علمية قوامها تحديد الأولويات حسب الإمكانات المتوفرة.(129)

تخصيص بعض مؤسسات الدولة المالية:

هنالك شركات تجارية تابعة للحكومة تهتم بالعمليات المصرفية والتأمين والنقل تعتمد نفقاتها على الميزانية العامة، وتشير نتائج حسابات الكثير منها إلى خسارة بسبب سوء إدارتها. وينبغي سلخ هذه الشركات عن ميزانية الدولة لتصبح حسب خصوصيات كل بلد تابعة للقطاع الخاص أو لأنظمة مالية مستقلة. أما المؤسسات الضرورية للتنمية

الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كتلك التي تنصرف للصحة والتعليم فيجب أن تحظى دائماً برعاية مالية الدولة وفق أساسين هما(130) :

- **الأول :**يرتبط بالمبادئ العامة وهي استخدام الموارد المالية بصورة فاعلة إلى أقصى الحدود.
- **الثاني :**يتعلق بتحديد اتجاه الإنفاق الحكومي، إذ إن تلبية حاجات المجتمع للصحة الوقائية تتطلب تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام.

(129)خلاف خلف الشاذلي "آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة" شؤون عربية 105, مارس/ آذار 2001.
(130)برهان غليون،"الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد و العشرون:تحديات كبيرة وهمم صغيرة"،مجلة المستقبل العربي،بيروت،عدد232،جوان1998،ص30.

وينطبق هذا التدخل أيضاً على التعليم الإلزامي، في حين يختلف أمر الصحة العلاجية التي يمكن أن يتحمل المستفيدون منها مصاريف العلاج شريطة أن تكون هذه المصاريف في متناول الشريحة العريضة من المجتمع، وتصح هذه الملاحظة أيضاً على التعليم العالي.

تقليل عمليات الاستدانة:

من ناحية أخرى يجب ألا تلجأ الميزانية العامة للقروض الخارجية إلا في الظروف الاستثنائية التي يحددها القانون، فمن غير المقبول أن تمول الميزانية بشكل دوري بالقروض الخارجية كما هو الوضع في المغرب ،حيث تشكل القروض الخارجية في المغرب على سبيل المثال حوالي ثلث الإيرادات العامة(131).

الحد من التهرب الضريبي:

كما يتعين التصدي بحزم لظاهرة التهرب الضريبي المتفشية في الدول المغاربية والعالم العربي ككل، فهذه الظاهرة لها آثار سلبية عديدة من الزاويتين المالية والاجتماعية، فهي تقلص الإيرادات العامة فتضطر الدولة للاقتراض من الداخل والخارج وتلجأ أحياناً للإصدارات النقدية، عندئذ يرتفع الدين العام وتزداد معدلات التضخم، وتقود كذلك إلى عدم المساواة في توزيع الأعباء خاصة عندما يتعلق الأمر بالضرائب المباشرة، إذ لا يستطيع أصحاب المرتبات التهرب من الضريبة بسبب العجز عند المنبع وذلك على عكس أصحاب الأرباح التجارية بسبب اعتماد الإدارة على تصريحاتهم. (132)

لاشك في أن القضاء على هذه الظاهرة مستحيل لأنها توجد بوجود الضرائب، ولكن يمكن اتخاذ إجراءات للحد من أهميتها، ولا تقتصر هذه الإجراءات على الجوانب الفنية

(131)عبد الفتاح علي الرشدان "رؤية في التنمية العربية: نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة" شؤون عربية 98, يونيو/ حزيران 1999.
(132)جورج توفيق العبد و رضا داودي،تحديات النمو و العولمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،واشنطن:صندوق النقد الدولي،2003 ،ص ص05-36.

البحتة للأنظمة الضريبية ومحاربة الرشوة في الأجهزة الإدارية ومعاقبة المتهربين، بل تشمل أيضاً الاعتناء بالسياسة المالية،فإذا كانت هذه السياسة عادلة ولا تتجه نحو تبذير الأموال في مشاريع غير مفيدة وفي النفقات الخاصة للنخبة الحاكمة فسوف يشعر المكلف وهو مواطن بواجبه في تحمل الأعباء العامة.

علاقة طردية:

إن ترشيد المالية العامة بهدف معالجة المديونية الخارجية لا يتحقق إلا عن طريق تقليص الإنفاق العسكري، فعند النظر إلى تطور الوضع الاقتصادي العالمي في العشرين سنة المنصرمة نلاحظ أن المنطقة المغاربية تكاد تكون الوحيدة في العالم التي لم تحرز تقدماً يتناسب مع إمكاناتها المالية والطبيعية، فالديون الخارجية ترتفع باستمرار، والموازين الخارجية في حالة عجز،وارتفعت معدلات البطالة، وتدهورت الحالة المعيشية لجميع المواطنين. وحسب مؤشر التنمية البشرية (يتضمن مدة الأمل في الحياة ودرجة المعرفة ومستوى القوة الشرائية)الذي يغطي 174 دولة والذي تسجل فيه كندا المرتبة العالمية الأولى يتبين أن المغرب تحتل المرتبة رقم 124 رغم إمكاناتها(133) .

2-ترشيد الإنفاق العسكري:

نجم هذا الوضع المتردي عن أسباب عديدة في مقدمتها ارتفاع الإنفاق العسكري الذي لا يتيح الفرصة لتطوير الأنشطة المدنية النافعة للمجتمع، فالمرفق العسكري المغاربي مستهلك ومبذر. مستهلك لأن الجيوش المغاربية تعتمد على استيراد الأسلحة وبالتالي

(133)اليامين بوخالفة، "خبراء يطالبون بإستراتيجية للشراكة المغاربية"، جريدة العرب الأسبوعي، 9-05-2009 ص5.

فهو يسهم إسهاما فاعلا في عجز الموازين الخارجية دون إضافة قيمة إنتاجية جديدة . وهو مبذر لكونه المرفق الوحيد الذي لا يخضع طلبه للاعتبارات المالية.(134)

ومنذ عدة سنوات تتجه السياسات الاقتصادية للدول المغاربية نحو الإصلاح المالي الذي لا يعني سوى الضغط على الإنفاق العام بطريقة أو بأخرى كالتخصيص وتقليص الإعانات الاجتماعية والحد من التوظيف.(135) لكن الإصلاح بهذا المفهوم التقشفي لا يشمل القطاع العسكري الذي تتسم حاجاته بعدم المرونة، فلا تتردد الدولة في حجب الأموال عن القطاعات المنتجة لإضافتها إلى القطاع العسكري. وبالنظر إلى الأزمات السياسية الإقليمية وعدم كفاية الموارد المالية الوطنية راحت الدول الغنية والفقيرة تقترض من الخارج لشراء المزيد من الأسلحة فتفاقمت ديونها.

نفقات التسليح العربي:

وفقا للمصادر استورد العالم العربي ككل بما في ذلك الإقليم المغاربي ،بين عامي 1978 و1988 أسلحة بمبلغ يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي مول نصفه عن طريق القروض الخارجية. وحسب مصادر أخرى بلغ الإنفاق العسكري لهذه لبلدان العربية (باستثناء العراق) 48 مليار دولار في عام 1985 و35.9 مليار دولار في عام 1995. أي ما يعادل على التوالي 28.8% و22.6 %من النفقات العامة الكلية و10.7% و7.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه نسب عالية جداً مقارنة بالمعدلات في المناطق الأخرى من العالم.

(134)جاك لوب،العالم الثالث و تحديات البقاء،(تر:أحمد فؤاد بلبع)،الكويت:عالم المعارف،1990،ص ص195-213.
(135)نفس المرجع،نفس الصفحة.

حل الخلافات السياسية:

إن المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم المغاربي يتوقف على إزالة الخلافات السياسية البينية-خاصة مشكل إقامة علاقات مع إسرائيل التي سبقت إليها المغرب وموريتانيا- وإقامة علاقات تجارية متينة، عندئذ تنخفض نفقات المؤسسات العسكرية(136).

3-استغلال الموارد المائية:

لاشك في أن المنطقة المغاربية محدودة جداً بمواردها المائية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. وهذا الوضع يؤثر في مساحة الأراضي القابلة للزراعة التي لا تتجاوز 197 مليون هكتار أي 14% من المساحة الكلية للمغرب العربي. لكن مساحة الأراضي المزروعة فعلاً لا تتعدى 70 مليون هكتار،بمعنى أن 127 مليون هكتار غير مستغلة لأسباب ترتبط بالسياسات الاقتصادية لا بندرة المياه. لذلك يتعين تنسيق الجهود بين البلدان المتوفرة على أيدي عاملة والبلدان الغنية برؤوس الأموال، وهكذا يهبط عجز الميزان الزراعي وتكف البلدان المدينة عن الاقتراض لسد هذا العجز أو لشراء تلك المواد. وبشكل عام إن عولجت الفجوة الغذائية سوف يقتصد الإقليم المغاربي 19 مليار دولار سنوياً يخصص منها 12 مليارا لخدمة ديونه دون حاجة إلى إعادة جدولتها.

4-استخدام القروض الخارجية في التنمية:

ومن زاوية أخرى لابد من استخدام القروض الخارجية في مجالات تنموية، وهذا يلزم إقامة علاقة بين القروض الجديدة من جهة والاستثمار والتصدير من جهة أخرى.

---

(136)معهد توماس مور،"من أجل أمن مستدام بالمنطقة المغاربية:فرصة للمنطقة،التزام للإتحاد الأوروبي"،مرجع سابق،ص 33.

فعندما تنفق الأموال المقترضة لزيادة الإنتاج المخصص للتصدير يصبح سداد الديون سهلاً إذ عن طريق زيادة الصادرات تتحرر ذمة الدولة. و على هذا الأساس لا تهتم النظرة المستقبلية للمديونية الخارجية بحجم الديون ومبلغ خدمتها بل بعلاقة هذا الحجم بالناتج المحلي الإجمالي وعلاقة هذا المبلغ بالصادرات، ففي فترة زمنية معينة إذا كانت نسبة حجم الديون مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الديون مقارنة بالصادرات أقل في نهاية الفترة قياساً ببدايتها فذلك يعني نجاح السياسة المالية في استخدام القروض في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بطبيعة الحال على افتراض عدم تدخل عوامل أخرى.(137)

5-تحسين السياسات المالية:

ومن أجل تحسين الموارد المالية يتعين استخدام السياسة النقدية، فإذا كان تأثير خفض قيمة العملة ضعيفاً في ميدان التجارة الخارجية السلعية للدول المغاربية فإن تأثيره الإيجابي كبير في ميدان تحويلات الدخول التي يجريها العمال المغتربون. فهذه التحويلات لها أهمية مالية قصوى خاصة في الجزائر وتونس والمغرب .

أما إذا كان سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية لا يتناسب مع قيمتها الحقيقية فإن العمال المقيمين بالخارج سيعزفون عن التحويل بواسطة القنوات المصرفية وتحرم مالية الدولة من مصدر مهم للإيرادات.أما الآثار السلبية للتعويم فتكاد تكون منعدمة في الظروف الحالية. فهو لا يقود إلى تخفيض قيمة الدينار بل إلى تطابق السعر الرسمي مع القيمة الحقيقية للعملة وهذا هو هدف أسعار الصرف المتسمة بالمصداقية. فجميع الدول المغاربية المثقلة بالديون الخارجية التي تعتمد على تحويلات عمالها المغتربين

(137)The world bank, middle east and north africa region : economic devlopments prospects, washington, 2005, متحصل عليه من: www.http://web.worldbank.org

تطبق نظام التعويم، ولا يوجد أي مانع من العودة إلى التثبيت عندما تتحسن الأحوال المالية لأن هذا النظام أو ذاك يتم بمجرد صدور قرار حكومي ولا يتطلب إجراءات معقدة.(138)

6-تحويل الإعفاءات الضريبية إلى ضرائب ثابتة:

بالنظر لأهمية الاستثمارات الأجنبية شرعت البلدان المغاربية أنظمة تمنح بموجبها امتيازات عديدة لها في مقدمتها الإعفاءات الضريبية. لكن هذه الإعفاءات تقلص الإيرادات وتقود بالتالي إلى ارتفاع عجز الميزانية العامة، كما وجهت الدراسات انتقادات عديدة لهذه الإعفاءات. إنها تتعارض مع مبادئ الإنصاف بسبب تطبيقها على الأجانب دون المواطنين، وتقود إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج لتدخل مرة أخرى إلى البلد بصفتها استثمارات أجنبية، وتؤدي إلى تزايد الرشوة في الإدارات المختصة بالنظر في منح الإعفاءات،(139)وبات من اللازم إلغاء هذه الإعفاءات وتغييرها إلى ضرائب ثابتة وملائمة لنمط الاستثمار. فالضغط الضريبي الذي يتحمله استثمار أجنبي مباشر في قطاع الخدمات يجب أن يكون أعلى من ذلك الذي يتحمله استثمار أجنبي مباشر في قطاع الصادرات الصناعية، وهكذا يمكن أن تتدرج المعاملة حتى تصل إلى أعلى مستوياتها في رؤوس الأموال الأجنبية القصيرة الأجل التي تهدف إلى الربح السريع فقط.

تعتمد قرارات المستثمرين الأجانب على عوامل عديدة أساسية وثانوية، والضغط الضريبي المرتفع عامل أساسي يحول دون جلب الاستثمارات الأجنبية بل يقود إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية، لكن الإعفاءات السخية ليست سوى عامل ثانوي أحياناً غير فاعل لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فلا توجد حالة تتكالب فيها رؤوس الأموال

(138)عبد الله زايدي ويزيد مقران،" انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات المغاربية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص ص3-27.
(139)هانس و بيترمارتن و هارلد شومان،فخ العولمة،(تر:عدنان عباس علي)،الكويت:عالم المعارف،1990،ص ص19-305.

الأجنبية بسبب الإعفاءات الضريبية في دولة تعاني من تباطؤ النمو وضعف البنية التحتية واختلال مزمن للموازين الخارجية وكثرة القيود النقدية والتجارية والمالية على القطاع الخاص.(140)

ينبغي إذا العمل على موازنة الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية مع المكاسب الاقتصادية التي تحققها، فمن جهة هنالك الخسائر المكونة من مبالغ الإعفاءات الضريبية والأرباح المحولة إلى الخارج، ومن جهة أخرى هنالك المكاسب المتمثلة بالقيمة المضافة لرؤوس الأموال. والواقع أنه لا توجد في البلدان المغاربية دراسة جدية لمعادلة هذين الشطرين. فالضيق المالي الذي قاد إلى اللجوء المتزايد للقروض الخارجية دون الاكتراث بمرحلة السداد أدى إلى منح امتيازات سخية دون حساب، وعلى الرغم من ذلك لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة في البلدان المغاربية. ففي عام 1999 بلغت 8.7 مليارات دولار أي 4.2% فقط من مجموع تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية.(141)

إن معالجة المشاكل السياسية والقانونية والإدارية في الدول المغاربية هي الخطوة الأساسية لبناء مناخ استثماري ملائم في مجالات لا تقتصر على الميدان النفطي بل تمتد لتشمل الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة. وإذا كان من الضروري توفير المناخ المناسب لرؤوس الأموال الأجنبية العربية وغير العربية فإنه من الضروري أيضاً ألا يسبب هذا المناخ مشاكل مالية قد تقود إلى استفحال المديونية الخارجية كما حدث في المكسيك والبرازيل في التسعينيات. يتعين تطبيق خطة مدروسة دراسة دقيقة وعميقة تتضمن كيفية ودرجات تحرير الأنماط المختلفة لرؤوس الأموال.

وقد دلت التجارب على ضرورة الاعتماد على التسلسل الصحيح للتحرير، فلا يجوز إعطاء حرية واسعة لتدفق الأموال الأجنبية القصيرة الأجل إلى الداخل قبل تحرير

(140)برناردين أكيتوبي و ريتشارد همينغ و غيردشوارتز،مرجع سابق،ص ص11-16.
(141)شذى خطيب،مرجع سابق،ص ص153-158.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومع ذلك فهذه الاستثمارات كالقروض الخارجية تمتص الاحتياطيات الرسمية بسبب ترحيل أرباحها، فيجب إذن أن يقتصر التشجيع على الاستثمارات التي تطور الصناعات وتسهل خدمة الديون وتحسن الأداء الاقتصادي. (142)

الفرع الثاني:على المستوى الدولي:

1-تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية:

لرؤوس الأموال الأجنبية أهمية قصوى في تخفيف حدة المديونية الخارجية، فهي إيرادات تدخل إلى حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الأمر الذي يقلص عجز الموازين الخارجية ويفضي بالنتيجة النهائية إلى الحد من اللجوء مجدداً إلى الاقتراض، كما تلعب رؤوس الأموال الأجنبية دوراً بارزاً في نقل التكنولوجيا الحديثة ورفع مستوى العمالة وزيادة الإنتاج وفتح منافذ خارجية للسلع المحلية،(143)عندئذ يتحسن مركز الميزان التجاري فيهبط عجز ميزان المدفوعات، وهكذا تضعف الحاجة إلى القروض الجديدة وتسهل خدمة الديون القديمة.

2-تنمية الموارد الخارجية:

تتوفر جميع البلدان العربية المدينة على إمكانات واسعة لتنمية مواردها المالية الخارجية الضرورية لخدمة الديون القديمة وتقليص الاعتماد على القروض الجديد. ويمكن معالجة عجز الميزان التجاري عن طريق الاعتناء بالقطاع الزراعي ورفع مستوى المبادلات التجارية البينية واستخدام القروض في الأنشطة الإنتاجية، كما يمكن استخدام السياسة النقدية لتعزيز تلك الموارد. ويتعين كذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

(142)مارك ستون،إعادة الهيكلة في قطاع الشركات:دور الحكومة في فترات الأزمة،واشنطن:صندوق النقد الدولي،2002،ص ص7-29.
(143)محمد الأرناؤوط،،العرب والتحديات السياسية والإقتصادية والثقافية للعولمة،عمان:منشورات جامعة آل البيت،2000،ص ص97-105.

نظراً لأهميتها في زيادة الصادرات ونقل التكنولوجيا الحديثة ناهيك عن دورها الإيجابي في تحسين حالة ميزان المدفوعات. (144)

تقليص العجز التجاري:

وفقا للإحصاءات الرسمية يتبين أن فائض الموازين التجارية للبلدان النفطية يتجه نحو الهبوط حيث انتقل من 123.3 مليار دولار في عام 1980 إلى 18.4 مليارا في عام 1998، كما ارتفع عجز الموازين التجارية للبلدان غير النفطية في الفترة نفسها من 14.8 مليارا إلى 24.7 مليارا. وانعكست هذه النتائج السلبية على الموازين التجارية فأصبحت تعاني من العجز في المجموعتين. وللحصول على توازن ميزان المدفوعات لابد من إحداث فائض يعادل عجز الميزان التجاري. ولما كان من الصعب الحصول على استثمارات أجنبية مباشرة وعلى رؤوس أموال أجنبية قصيرة الأجل وجب الاقتراض من الخارج. وهذا الأسلوب يسبب متاعب مالية لأنه يفضي إلى استفحال المديونية الخارجية، كما أنه يفقد الثقة بالسياسة المالية فتزداد صعوبة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة.(145)لذا فمن الضروري تحسين الميزان التجاري بدلاً من تحقيق فائض في حساب، فتقليص العجز التجاري سيكفل تخفيف حدة المديونية عن طريق التأثير في الصادرات والواردات في آن واحد دون إحداث آثار اجتماعية واقتصادية سيئة.

تنشيط الصادرات:

فيما يخص الصادرات تواجه البلدان المغاربية والبلدان المدينة ككل عدة صعوبات يتعذر أحياناً التصدي لها وتنعكس مباشرة على ثقل المديونية على اعتبار أن حصيلة

(144)بلقاسم سلاطنية و اسماعيل قيرة،مرجع سابق،نفس الصفحة.
(145)جواد راشمي،قضايا الإصلاح الإقتصادي:التكامل العربي ومأزق التنمية رباعي الأضلاع،واشنطن:مركز المشروعات الدولية الخاصة،(د.ت.ن)،ص ص3-9.

الصادرات هي الطريق الطبيعي لخدمة الديون. في مقدمة هذه العراقيل الركود الاقتصادي الذي ظهر في البلدان الصناعية منذ أكثر من 15 سنة، وقد أثر هذا في مقدرتها على استقطاب كميات كبيرة من السلع.(146)

كما قاد تطور التعاون الاقتصادي والسياسي في دول أوروبا الغربية إلى فرض شتى وسائل الحماية لمنتجاتها البينية الأمر الذي انعكس سلبياً على الصادرات المغاربية التي تعتمد بالدرجة الأولى على هذه الدول .إضافة إلى ذلك أن القطاعات الاقتصادية للدول المغاربية المدينة تتسم باعتمادها على عدد قليل من السلع وبالتالي تهتز ماليتها عند هبوط أسعارها في السوق العالمية.

لذا بات يتعين على هذه البلدان المدينة تحسين إنتاجها الزراعي للحد من الواردات الغذائية، الأمر الذي يؤثر بصورة إيجابية في موازين مدفوعاتها. ومن دون ذلك سيزداد عبء المديونية بحكم التنظيم الجديد للتجارة العالمية، إذ سيفضي هذا التنظيم إلى إلغاء الدعم المالي الممنوح للمنتجين والمصدرين الزراعيين في الدول المتقدمة، وإلغاء الدعم يعني زيادة كلفة الإنتاج وما ينجم عنها من ارتفاع أسعار السلع الزراعية. ولما كانت الدول المغاربية تستورد أكثر من نصف حاجاتها الزراعية، فإن تحرير التجارة العالمية سيقود إلى ظهور آثار سلبية في موازين مدفوعاتها وفي مستوى معيشة مواطنيها إذ سترتفع أسعار الحبوب واللحوم والألبان والسكر والزيوت(147).

3-حث الدائنين على تبديل الديون:

يتعين حث الدائنين على إمكانية تبديل الديون. وقد تمكنت بعض الدول المدينة ومنها الدول المغاربية من تحويل ديونها الخارجية إلى استثمارات محلية أو مقايضتها بسلع قابلة للتصدير. وغالباً ما تتم هذه العملية أو تلك بعد خصم يتفق عليه الطرفان الدائن

(146)نفس المرجع،نفس الصفحة.
(147)صالح صالحي،"التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي"،مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف،عدد2،2003،ص27.

والمدين. فقد اتفق المغرب مع فرنسا على تحويل 440 مليونا من الديون المستحقة لفرنسا إلى استثمارات خاصة داخل المغرب.(148)

(148)نفس المرجع،نفس الصفحة.

خاتمة الفصل:

أولا:يتضح من العرض العام لاقتصاديات الدول المغاربية المستدينة:أن نمو أعباء خدمة ديونها الخارجية بشكل حرج، وأصبح هذا المأزق يستدعي حلا عاجلا قبل بلوغ مستويات يصعب معها حتى التفكير في تحقيق معدلات نمو اقتصادية .

ثانيا:إن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شلل جهود التنمية وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية وسياسية في الدول المدينة بما في ذلك وفي تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وإلى تعرضها إلى نوع من" الإرهاب المالي الدولي "الذي يستهدف إخضاع القرارات الاقتصادية والسياسية لهذه الدول لنوع صارم من الرقابة والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها ويبدو ذلك واضحا في حالات الدول التي تضطر إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية أو الحصول على قروض جديدة, حيث تفرض الأطراف المانحة(داخل نادي باريس ونادي لندن ومعهم في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)سياسات وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي.

ثالثا:إن الأزمات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول المغاربية لا ترجع بالكامل إلى الأموال الخارجية وإنما مردها في الواقع طريقتها الدول في إدارة تلك الأموال بشكل خاص وعمليات التنمية الاقتصادية بشكل عام.كما أن اللجوء إلى الاقتراض ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا ويتوقف ذلك على النتائج المترتبة على هذا الاقتراض وتحدد طبيعة ومصادر وشروط واستخدامات الأموال الأجنبية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي.

رابعا:أثبتت العديد من الدراسات والبحوث أن الدول المغاربية التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد اتجهت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات الغير منتجة.

خامسا:حل مشكلة الديون الخارجية للدول المغاربية والتخفيف من وطأتها,لخلق نوع من التوازن في الداخل وبين الدول- أصبح ضروريا للتوازن الاقتصادي العالمي- يتطلب توافر جهود كافة الأطراف وبالدرجة الأولى الأطراف الدائنة وجدية إرادتها في تحقيق ذلك.

سادسا:أصبح من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس المناخ الملائم للدول المغاربية للتصدي للانعكاسات السلبية لهذه التحولات من فقر وتهميش وتبعية والارتهان للمؤسسات المالية الدولية،ويجب أن ترتكز هذه السياسات على ثلاثة محاور عامة:

- **محور اقتصادي:**

يتعلق بطبيعة التنمية الاقتصادية المستهدفة وآليات تحقيقها وأنماط توزيع نتائجها،حيث يجب أن تكون هذه التنمية مرتكزة على القدرات الذاتية المغاربية من خلال التعجيل بالتكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول المغاربية(مثل دول مجلس التعاون الخليجي)وتفعيل السوق المغاربية المشتركة وتحديث وتطوير المؤسسات المالية المغاربية المحلية من أجل ضمان توفير التمويل الذاتي المغاربي للتنمية وجلب رؤوس الأموال المغاربية الهاربة.

- **محور اجتماعي:**

يستند إلى التركيز على التنمية البشرية بمفهومها الواسع من تعليم وصحة وبحث وتطور وضمان لحقوق الإنسان.

- **محور سياسي:**

يؤسس لقواعد ديمقراطية ترتكز على المشاركة الشعبية الفاعلة في القرارات التنموية وتدعيم آليات الرقابة ومكافحة الرشوة والفساد داخل القطاعات المختلفة.

الفصل الثالث

تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد الجزائري لما بعد الحرب الباردة

مقدمة الفصل:

لقد عانى الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الإقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الإقتصادية،ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة و نقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الإقتصادي والإجتماعي،مما يؤدي إلى الإعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الإقتصادي تهدف إلى تصحيح الإختلالات و إعادة توجيه الإقتصاد الوطني وفق معطيات السوق وسياسات التحرير.

ولقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع،مما يعتبر تراجعا عن السياسات الإقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع،الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة.

وعقب ذلك اتخذت الحكومة عدة قرارات هامة لتخفيض عجز الميزانية وامتلاك درجة أكبر من التحكم في السياسية المالية، كما قامت بإصدار قوانين إخضاع شركات القطاع العام لقوى السوق وظروف المنافسة وبما يسمح ببيع بعض وحداته للقطاع الخاص.إضافة إلى أن تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتسهيل موافقات الاستثمار الخارجي من المواضيع التي تم ولازال تدعيمها بشكل كبير حتى الآن.

وفي إطار الإصلاحات التزمت الدولة بالتكفل بالانعكاسات الإجتماعية التي كانت متوقعة من مثل هذه التعديلات خاصة على فئات الدخل المحدود.

وبناء على ذلك،حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد و البنك الدوليين على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها اعتبارا من1994.

وهذا يدعو للتساؤل عن ما إذا استطاعت هذه التدابير المتخذة من دعم النهضة الإقتصادية و التنمية المنشودة،وهو ما يمكن الإجابة عليه من خلال الدراسة التحليلية في هذا الفصل.

المبحث الأول:الواقع الإقتصادي الجزائري بعد الحرب الباردة:

مر الإقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغاربية والعربية والنامية عموما بعدة تغيرات منذ الاستقلال السياسي إلى غاية الوقت الحالي،إلا أن أشدها وأوضحها كانت خلال وعقب نهاية الحرب الباردة،وسقوط القطب الدولي الشرقي الممثل في الإتحاد السوفيتي،نظرا لكون الجزائر كانت تنتهج السياسة الإقتصادية الاشتراكية لهذا القطب،وفي ذات الوقت تقترض لتمويل مشاريعها الاشتراكية من أهم مؤسسات النهج الليبرالي الرأسمالي للقطب الغربي،والممثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين،وهذه التناقضات في النهج الإقتصادي الجزائري،تدعو للتساؤل عن طبيعة وتكوينه الإقتصاد الجزائري قبل وخلال وبعد الحرب الباردة،وكذلك أسباب هذه التركيبة المزدوجة للاقتصاد الجزائري،وهو ما يتناوله هذا المبحث الأول بالدراسة والتحليل.

المطلب الأول:طبيعة الإقتصاد الجزائري :

الفرع الأول:مفهوم وتطور الإقتصاد الجزائري:

1-مفهوم الاقتصاد الجزائري:

الاقتصاد الجزائري ريعي (Economie de rente) ومصدره الأساسي المحروقات مما نتج عنه في بنية الاقتصاد الجزائري باستثناء الحصة الإيجابية على مستوى عائدات النفط.

وهذا التخلف في البنية راجع إلى السوق الموازية (20 %25 %من الناتج الداخلي الخام) والتأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري، مما يعني ضعف جاذبية بنته للاستثمارات الأجنبية رغم نقاط القوة التي تعرفها الجزائر، فإلى جانب إمكانية اختفاء العديد من القطاعات الإنتاجية الجزائرية فوجب تصحيح الإختلالات المسجلة وتشجيع الشفافية وعصرنه الهياكل والمنشآت، فتحرير الاقتصاد في هذا الوضع سيؤدي إلى تجميع الثروات والقطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات.(01)

---

(01)عبد المجيد بوزيدي:تسعينيات الاقتصاد الجزائري ، موفم للنشر و التوزيع الجزائر 1999،ص ص27-36.

والتركيز على إصلاح المنظومة البنكية التي تمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري، ويشيد الخبراء الاقتصاديون الجزائريون على ضرورة وقف نزيف الإطارات وهروب الأدمغة نحو الخارج، فتقدر خسائر الجزائر بأكثر من 8 ملايير دولار جراء هذا النزيف.

ففي ظل هذه المستجدات تسعى الجزائر إلى وضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وهذا بالتعاون مع البنك العلمي على المدى المتوسط وفق ما يطلق عليه-country) assistance strategy).

فالجزائر مطالبة بالتكتل إقليميا،سواء في إطار اتحاد المغرب العربي أو السوق العربية المشتركة، قصد تكوين قوة توازن اقتصادية وسياسية مستقبلا، فالنموذج الأوربي خير مثال على التكتل الاقتصادي(02) .

فرغم تحقيق الاقتصاد الجزائري نسبة نمو تقدر بـ: 68% سنة 2003م اعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن هذه النسبة تعد استثنائية وهذه الأخيرة كانت وراء تدعيم التوازنات الكبرى واستقرار الأسعار وإنعاش سوق العمل مما يعني أن هذا الاقتصاد يشكل خطرا ومساما بالاقتصاد الوطني وأوصي بضرورة وضع مخطط على المدى المتوسط لدعم النمو الاقتصادي وإعادة تنشيط الورشات الكبرى للأشغال العمومية وتنفذ الإصلاحات حتى لا تضيع الديناميكية التي تولدت عن برنامج الدعم الفلاحي وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

فاليوم أصبح انتهاج النموذج التصديري (تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تصديري Economie Exportatrice خاصة قطاع المحروقات) أمر لا يستهان به، وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوصول والحفاظ على نسبة نمو اقتصادي عالي على المدى الطويل من خلال الاعتماد على المعرفة العلمية والتقنية أو ما يسمى بـ.Intelligentsia : (03)

---

(02)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(03) TEMMAR .M. HAMID : stratégie de développement indépendant , le cas de l'Algérie : un bilan , OPU , Alger 1983 pp26-28

1- نشأة وتطور الاقتصاد الجزائري:

تميز الوضع الاقتصادي و الاجتماعي غداة الاستقلال بالانهيار الشامل على جميع المستويات،حيث نتج عن الاستعمار أربع خاصيات للاقتصاد الجزائري هي :

تخلف لم يحل : نتج عن هذا التخلف تشابك المعطيات التالية :

ثقل وزن الزراعة في الاقتصاد الجزائري و ضعف التصنيع ، البطالة و التشغيل الناقص ،انخفاض الدخل الفردي،ضيق و ضعف انتشار التكنيك الحديث . لهذا تتطلب عملية التنمية الاقتصادية الاستعمال السريع و الأقصى للتكنيك الحديث،الذي يستدعي شراء أموال التجهيز الصناعي و مستوى كافيا من التعليم.

ثنائية اقتصادية : التي تعتبر أبرز نتيجة هيكلية عرفها الاقتصاد الجزائري من جراء إدخال علاقات إنتاج رأسمالية . تظهر هذه الثنائية بتعايش نظامين اقتصاديين أحدهما متطور و الأخر متخلف (تقليدي) ، بدون علاقة بينهما لهما مظاهر ثلاثة : فهي موجودة في القطاعات مجتمعة بين الزراعة و الصناعة ، و في القطاع الواحد ، و التي تظهر أكثر في الزراعة حيث يوجد قطاع حديث (أخصب الأراضي و استعمال التكنيك الحديث) و قطاع متخلف (تقليدي) يساهم بنسبة ضعيفة في الدخل الوطني ، ثم تظهر هذه الثنائية إقليميا ، حيث توجد مناطق اقتصادية نامية على الساحل تشكل جيوبا حقيقية لا تناسب بينها على الإطلاق و بين باقي التراب المتخلف.

اقتصاد مسيطر عليه : حيث تظهر التبعية الاقتصادية في أشكال مختلفة : تبعية تجارية و تكنيكية و مالية و بشرية.

اقتصاد ضعيف : و هو نتيجة للتبعية الاقتصادية ، و الذي يتمثل في ضعف هيكل المبادلات الخارجية ، و في العلاقات المالية ، ميراث إدارة ثقيلة غير ملائمة.

2-المرحلة 1978/1966 : مع الاستقلال السياسي بدأ يتعمق الفكر الاقتصادي الوطني الذي ظهر مع الحرب التحريرية مرتكز حول مشاكل التخلف و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و الذي جاء في كل من ميثاق طرابلس عام 1962 ثم ميثاق الجزائر عام 1964 (04).

يتعمق هذا التفكير أكثر فأكثر ليؤدي بدء من سنة 1966 إلى ميلاد نموذج جزائري للتنمية ، الذي يعتمد على المخططات المتتالية و المتجسد في سياسة استثمارية متناسقة ، كان هدف السلطة الجديدة هو إعادة استرجاع سلطة الدولة ، ووضع جهاز إداري فعال ، أعطى النموذج الاقتصادي المتبع دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق عملية التنمية ، و طرح ضرورة تطوير قطاع صناعي عمومي قوي ، حيث اعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل و متكامل أكد المخطط الرباعي الثاني الإستراتيجية الصناعية ، و لكن انتقل بعملية التنمية إلى سلم و مستوى عام واسع . عرف قطاع الفلاحة و الري إعادة هيكلة عميقة (الثورة الزراعية (، تخصيص اعتمادات مهمة للاستثمارات و التي يجب أن تنفق أساسا من أجل الحصول على تجهيزات و إنشاء الهياكل كما اتجهت نفقات قطاع النفط الاستثمارية إلى الارتفاع . يرجع ذلك إلى بنية السوق الدولية للطاقة ، الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اختيار صناعة عالية مرتفعة رأس المال كشكل لتصدير الغاز الطبيعي(05)

كان معدل نمو الاستثمارات أكثر من 50 %في نهاية المخطط الرباعي الثاني ، في حين أن المعدل المتوسط للفترة 1978/1967 بلغ حوالي 35 %و هذا يدل على معدل استثمار متزايد.

أدت هذه السياسة إلى إنشاء العديد من المركبات الصناعية الضخمة ، امتصاص البطالة ، تحسين مستوى المعيشة ، تحسين مستوى التعليم ، ارتفاع أمل الحياة و انخفاض حدة انتشار الأمراض المعدية و الأوبئة بفعل سياسة الطب المجاني .لكن كان هذا بتكاليف

(04) أحمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1983،ص ص35-43.

(05) نفس المرجع،نفس الصفحة.

كبيرة إذ لم يتعدى معدل استعمال الطاقات الإنتاجية 40 %في المتوسط.

أسباب هذا الاستعمال الضعيف لطاقات الإنتاج ترجع إلى:

استعمال التقنيات الحديثة مع انعدام الكفاءات البشرية للتحكم فيها تعقد المهام (نتيجة الحجم الكبير) مثل التكوين ، التسويق و التمويل و الصيانة.(06)

اختيارات التكنولوجيا المستوردة غير ملائمة للبنية الاجتماعية و الاقتصادية الجزائرية، أي استيراد تقنيات حديثة متكاملة و معقدة لم تكيف مع الواقع الجزائري ، و لم تهيأ لها شروط النجاح في المجتمع الجزائري

3-المرحلة 1988/1979 :

بموت الرئيس هواري بومدين في نهاية 1978،و تعيين الشاذلي بن جديد و انتخابه كرئيس للجمهورية ، عقد المؤتمر الرابع للحزب ، أين انبثق عنه لجنة مركزية التي حددت التوجهات الكبرى للتطور الإقتصادي و الاجتماعي ، خاصة خلال جلسة ديسمبر 1979 أين ترى اللجنة المركزية بأنه خلال العشرية 1990/1980 :

يجب أن ترتكز أعمال التنمية كأولوية حول الإشباع التدريجي للاحتياجات.

اهتمام خاص يجب أن يعطى للتخفيف من حدة التبعية اتجاه الاقتصاديات الخارجية عن طريق مراقبة الموارد الخارجية ، و تشجيع الارتباط المباشر بين المؤسسات و الجامعة لتحفيز البحث و التنمية .

يجب أن توضع خطط الإنتاج للمؤسسات من أجل رفع الإنتاجية ، تخفيض التكاليف و تحسين الجودة.

خاصية المخطط هي ضمان التوازنات الكبرى و استغلال مجموع الموارد.

الأهمية هي رفع كل العراقيل في وجه تعميم و كفأت التسيير الاشتراكي للمؤسسات من أجل ديمقراطية اقتصادية متزايدة.

تقوية المراقبات عند الاستيراد التي يجب أن تؤدي إلى تخفيض المشتريات من السلع غير الضرورية و تحفيز الإنتاج المحلي في إطار مكافحة التضخم و سياسة المداخيل.

---

(06)BENACHENHOU : planification et développement en Algérie OPU Alger 1982 . pp26-28

يجب الاتجاه نحو خلق مكثف للشغل لتطبيق مبدأ الميثاق الوطني الذي أكد على أن العمل هو حق و واجب.

يجب تحديد دور و مكانة القطاع الخاص مع العمل على إقصاء نشاطات المضاربة لصالح النشاطات الإنتاجية .(07)

مجهودات ضرورية للتنظيم العام للاقتصاد من أجل أحسن استعمال للموارد و مردودية نظام التكوين أين اللغة العربية يجب أن تحتل مكانة بارزة.

نتيجة حل هذه التوجيهات جاء المخطط الخماسي الأول الذي يرى بأنه يجب تحسين أداء قطاع الفلاحة و ذلك بتوزيع الإنتاج و تحسين الإنتاجية .

انخفاض حصة الصناعة من حجم الاستثمارات الإجمالية.

ارتفاع المخصصات الموجهة إلى الصناعات الخفيفة مقارنة بالصناعات القاعدية.

اختيارات تكنولوجية سهلة تمكن من التحكم في طرق الصنع (08).

عرف قطاع المحروقات انخفاضا كبيرا 50 %بالمقارنة مع 1980/1978 و هذا راجع إلى الانتهاء من الخط الجديد للغاز الطبيعي.

بالمقارنة مع المرحلة السابقة تم تخصيص حصة لا بأس بها للسكن 15 %، في حين نجد الاستثمارات الموجهة للمنشآت و الهياكل الاقتصادية و النقل 12.8 %الري 5.7 %، الهياكل و المنشآت الاجتماعية و الجماعية 6.5 %، التربية و التكوين المهني 10.5 %و هذا يدل على إرادة الحكومة الجزائرية آنذاك لمواجهة الطلب المتزايد في مجال السكن ، و لإشباع الاحتياجات الاجتماعية الصحة و التجهيز الجماعي التي أهملت سابقا و لتلطيف التوترات الاجتماعية ، و في النهاية لتحسين مستوى معيشة الجزائريين.

ان التقرير المتضمن المخطط الخماسي الأول ، شمل على انتقادات شديدة اتجاه تسيير

---

(07)الهادي خالدي،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي:مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر،الجزائر:دار هومه،1996،191-193.

(08)نفس المرجع،نفس الصفحة.

المؤسسات و فعالياتها ، حيث بين التشخيص النقائص و مواطن الضعف الرئيسية للتنظيم الصناعي و تسيير المؤسسات مع اقتراح حلول يمكن أن تساهم في علاج هذه النقائص.

رغم الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة هيكلة المؤسسات المذكورة أعلاه ، لم يتحقق دلك ، حيث ساد في الجزائر فكر ريعي الذي يعني الاعتماد على النفط في كل شيء سواء من قبل السلطات أو المواطنين،(09)حيث كان يتم استيراد كل ما نحتاجه بدون تخطيط علمي منظم الشيء الذي أدى إلى تبذير جزء كبير من مواردنا بالعملة الصعبة . إضافة إلى سيادة التسيير الإداري حيث كانت كل من خطة الإنتاج ، الأسعار ، حجم الاستثمار ، الأجور التموين و التسويق تحدد مركزيا ، حيث لم تعطى المبادرة للمؤسسات الشيء الذي لم يسمح بتحريك القدرات و الطاقات الإنتاجية و إلى عدم اهتمام المسيرين حيث لم يصبحوا مسئولين عن نتيجة مؤسساتهم.

انخفاض عوائدنا من العملة الصعبة ابتداء من 1986 بحوالي 56 %أدى إلى انخفاض القوة الشرائية في سنة 1988 إلى 65 %مما كانت عليه في 1985 و 25 %أقل مما كانت عليه في 1987 ، إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار و الاستهلاك و بالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مبرمجة ، كذلك محاولة تنويع الصادرات أدت بدورها إلى أحداث ندرة في السوق الوطنية على حساب المستهلك و المواطن بشكل عام إلى جانب النمو الديمغرافي كل ذلك أدى إلى حدوث اضطرابات .

---

(09) Bank de l’algerie, situation de la dette de l’algerie 1990-200 janvier 2001. pp26-28

الفرع الثاني:هيكلة الاقتصاد الجزائري:

1-القطاع المالي:(مؤشرات عام 2006)

- الناتج الداخلي الخام:160 مليار دولار.
- الدخل العام لكل فرد: 3487 دولار سنويا.
- معدل النمو: 5.1% نسبة المشاركة فيه: قطاع التعمير 7.1%، 5.8%، الخدمات 5.6%، مؤشر الزراعة ما زال ضعيفا 2.1%.المحروقات
- التضخم: 3.5% ضعيف نسبيا لتنافسية المستوردين الخواص.
- البطالة: 12.3%.
- احتياط بالعملة الصعبة:140 مليار دولار.
- ديون خارجية: 0.
- الصادرات: 54.6 م دولار.
- قيمة الواردات: 21.4 م د.
- الإنتاج النفطي: 43 م د
- الإنتاج الغازي: 4500 م د.

استثمارات خارجية في البلد: 14 مليار دولار 68 بالمئة منها عربية

أ-المال العام:

احتلت الجزائر مراتب وسطى في معدل الدخل للدول ، مركزة على توسيع نشاطها الاقتصادي.

تخصص الدولة 98% من واردات النفط لتحسين قيمة عملتها الدينار، كما ظهر على الساحة ضرورة تغير النمط الريعي، وإدخال التجارة كمحرك أساسي للاقتصاد وبذلك ساعدت العائدات النفطية في مسح المديونية الخارجية، إلا ان الدولة ما زالت محافظة على الإنفاق العام المبذر في قطاعات مشلولة.

ب-الميزانية العامة:

تاريخيا وحسب كل سنة، تغيرت ميزانية الدولة في كل قطاع (للصناعة، أو الزراعة، المنشآت التحتية...)،كما أن لكل مخطط ميزانية،إلا أن الحكومة لم تسلم من الانتقادات في كل مرة. فقطاع التعليم يأخذ حصة مهمة (27% عام 1989، ثم 28.8% عام 1991)، إضافة إلى الإنفاق العسكري الذي بدور يلقى اهتماما كبيرا من قبل الدولة نظرا للتهديدات الأمنية سواء الداخلية منها(الإرهاب) أو الخارجية(المشاكل الحدودية المستمرة) فقد تراوح الإنفاق العسكري 10% من الإنفاق العام للجزائر،رغم المحاولات العديدة لتقليص هذا الإنفاق العسكري. تعدى الدخل الجزائري حاليا 80 مليار فائقا النفقات العامة ب:25 مليار دولار. فموارد الطاقة أهم مورد للمال العام ب:98%،ويأتي بعده التحصيل الضريبي ب12.5%.(10)

ج-السوق المالي:

تشكل بنك الجزائر عام 1963 بدلا عن البنك الفرنسي الاستيطاني،وتمثل دوره بعد 1971 في مراقبة البنوك الثلاث:البنك الوطني،البنك الخارجي،والقرض الشعبي، وظهرت في الثمانينات عدة فروع نتيجة إعادة الهيكلة،مثل بنك الدعم الفلاحي،والبنك الجزائري للتنمية.وبعد سنوات التسعينات(العشرية السوداء)التي كانت وراء تخلف سوق المال في الجزائر، ظهر اهتمام بخوصصة البنوك العامة، مع إنشاء سوق البورصة عام 2000،مع هذا يبقى قطاع البنوك تهيمن عليه الدولة،والذي يعاني من المديونية الكبيرة على للشركات الوطنية،وقد تم ترخيص 15 بنكا خاصا منذ 1998.ومنذ1991 إلى غاية 2003،خسرت بنوك الدولة ما يعادل 4% من الميزانية في ديون الشركات الوطنية، ثم جاء الحل باقتراح صندوق النقد الدولي،بإلغاء الديون

(10)يونس أحمد بطريق،مرجع سابق،ص217.

بين البنوك والشركات الوطنية واستبدالها بدعم مباشر من الحكومة،ومراقبة كل بنك من خلال المحاسبة الإدارية،والشفافية(11) .

2-سوق العمل:

في أواخر 2003،كان عدد البطالين 24%، لكن البطالة تحت سن 25 سنة كانت أعلى مرتين.كما أن الوافدون الجدد على سوق العمل،كذلك مشاكل الهجرة إلى الخارج جعلت من البطالة أزمة مزمنة، وإحدى العقبات أمام الحكومات خلال 2003،حيث بلغت حوالي 40% من العمالة بدون شهادة المتوسط،20% بدون شهادات جامعية أو أعلى،و شكلت المرأة 7% فقط من سوق العمل، دون أخذ بالحساب النساء المزارعات. كانت الهجرة للخارج، سبب نقص المهنيين غير المحترفين، كالنجارين، والكهربائيين، ورغم محاولة الدولة جرهم للعودة إلا أنها لم تفلح.(12)

لم يكن للعمال قرار الاستقلال بنقابات حرة خارجة من عندهم، إلى غاية قانون جوان 1990، الذي أنهى احتكار UGTA التابعة للحزب الواحد من التمثيل الوحيد،ملغيا كذلك الحظر على الإضرابات(13) .

3-الاستثمار الأجنبي:

لقد دفعت البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر في الألفية الجديدة بميول الدول المتوسطية نحوها، لكن فتح السوق الجزائر هو أهم عامل شجعها بفتح الدولة قطاعات حيوية، منها قطاع الكهرباء والغاز،مما جعل الجزائر حاليا الأولى في قائمة المستثمرين الأوربيين وأرباب العمل الأجانب، وفي عدة مجالات كالاتصالات والسياحة، النقل

(11)برهان الدجاني،"هموم التنمية الإقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط"،المستقبل العربي،مجلد02،جزء07-10،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1979-1980،ص ص-07-14.
(12)(_____)،نفس المرجع،ص ص15-18.
(13)نفس المرجع،نفس الصفحة.

والصناعة،وارتفاع المشاريع الأجنبية من 31 مشروع أجنبي سنة 2003 إلى 59 سنة 2006.رغم هذا، ما زالت الدولة بطيئة في إصلاحاتها، أبرز حادثة تبرهن على هذا هي:تحول رأس مال خليجي بقيمة 8 مليار د لدول مجاورة بسبب مشاكل البيروقراطية(14).

4-القطاع الزراعي:

كما ذكر آنفا،خلف استقلال الجزائر مع ذهاب كبار المزارعين الفرنسيين،انهيارا على المستوى الزراعي، الذي كان أهم أعمدة الاقتصاد حيث كانت الجزائر تحقق اكتفاء ذاتيا وتقوم بالتصدير أيضا،و بأسعار نافست السوق الأوروبية،إذ كانت الجزائر منتجة ل: 90% من القمح المحتاج عام 1962،فمثلت الزراعة 65% من مداخيل الجزائر، قبل دخول في مرحلة تصدير النفط والغاز،و تناقصت اليد العاملة في القطاع من 40% في الستينات، إلى 20% في التسعينات. ولا تساهم الزراعة إلا ب: 7% من الدخل السنوي. وكنتيجة للهزات النفطية، رجعت الدولة للزراعة، كذلك للإسهام في استقرار الأهالي المزارعين في مناطقهم، الذين تشكل الزراعة (و أرضهم) رزقهم الخاص.تعد المساحة الزراعية في الجزائر ضئيلة جدا إذ تقدر ب: 3% من المساحة الإجمالية أي 5.7 مليون هكتار. تقدر المساحة المستغلة فعلا ب:1.7%.

أ-المنتوج الزراعي:

يعتبر القمح والشعير أكبر محصول زراعي بنسبة 63% من المنتجات الزراعية رغم جهود الدولة في زيادة هذه الإنتاجية،انخفض الاكتفاء الذاتي إلى:18 % (عام1990)،

نظرا لعدة أسباب منها:تزايد عدد السكان، التغير المناخي،الزحف الريفي.

---

(14)محمد راتول تحولات الاقتصاد الجزائري- برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساتها على مستوى التعاملات مع الخارج"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد23، 2001، ص ص 55-67.

لازالت الجزائر تستورد حوالي 75% من وارداتها الفلاحية خاصة القمح الذي تستورده السوق الأوربية،و الذرة من الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى إنتاج الحبوب تنتج الجزائر أيضا:العنب، الحمضيات، الخضراوات، الزيتون، التمور.

ب-الأنعام:

بعد الاستقلال ازداد عدد الأنعام مقارنة مع الإنتاج الزراعي،فحسب تقدير المنظمة العالمية للتغذية (عام 2004)،تملك الجزائر أكثر من 13.4مليون رأس غنم، 3.7 مليون رأس من الماعز، 1.4 مليون رأس من الأبقار.

ج-الأخشاب و الثروة الغابية:

تقدر المساحة الغابية في الجزائر بحوالي: 4 ملايين هكتار.وتحتكر الشركة الوطنية للخشب والفلين،صناعة الخشب في الجزائر:بحيث تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في تصديره بعد إسبانيا والبرتغال(15) .

د-الثروة السمكية:

رغم الشريط الساحلي الجزائري المقدر ب: 1230 كم،إلا أن قطاع الصيد تخلف،يعتمد أكبر المجهود الخاص للمواطنين، بدل الصناعة الضخمة،رغم دخول الدولة في شراكات في هذا القطاع ك:الشراكة مع السنغال(عام 1980)لاستغلال شواطئ الأطلسي الغنية. إضافة إلى قيامها بهيكلة عصرية للموانئ وتشجيع الأجانب في السوق

(15)يحيى الفرحان و عبد الفتاح لطفي عبد الله،مرجع سابق،نفس الصفحة.

المحلية قصد زيادة المردودية في إنتاج الثروة السمكية،رغم هذا تناقصت الإنتاجية من 106ألف طن من الأسماك(عام 1988)إلى 99ألف طن(عام2001.)(16)

5-الموارد الطاقوية:

أ-المحروقات:

يشكل النفط والغاز الطبيعيان ثروة الجزائر الرئيسية وأخطرها على مستقبل البلد،فمداخيل صادرتها(97 %من المداخيل)بالعملة الصعبة من المحروقات تمثل أكبر تحدي وجب معالجته،كما أن النفط الجزائري مطلوب بشدة في السوق العالمية.وإنتاج النفط الخام مركز في منطقة حاسي مسعود،رغم وجود أكثر من 50 حقل بترول.

بلغت كمية إنتاج البترول:1.2 مليون برميل(عام 1978)،لكنها انخفضت إلى700ألف برميل (عام 1990)،بعدما خفضت الحكومة سقف الإنتاج لإطالة عمر الحقول، وتماشيا مع سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC)،بموجب إحصائيات(عام1992) قدرت نفاذ المخزون النفطي خلال 3 عشريات أي في عام2030، ومدة نفاذ المحصول الغازي ب:60سنة أي في عام 2050،وذلك خلق اضطرابات في الجهاز الحكومي، خاصة مع سقوط أسعار البترول،ففتحت خلالها الدولة الباب أمام استثمار الشركات الأجنبية الكبرى(عام 1986)،وأجبرت الشركة الوطنية سوناطراك،(17)على تقبل الشراكة مع الأجانب وتقنياتهم العالية كما أقرت الجزائر أنها ستخضع كل الخلافات بينها وبين الشركات الأجنبية للمحكمة الدولية، وذلك كضمانات للاستثمار الأجنبي.ومن أهم اتفاقياتها مع أوروبا بخصوص تمديد أنابيب الغاز عبر البحر الأبيض المتوسط لإيطاليا وإسبانيا.

(16)نفس المرجع،نفس الصفحة.
(17)برهان الديجاني،مرجع سابق،ص ص27-32.

رغم الأهمية الحيوية للمحروقات إلا أنه لابد التخلص من عبئ هذا القطاع غير المستديم، بفتح سياسة اقتصادية واعية،متنوعة،مسئولة أي فعالة.

ب-مولدات الطاقة الكهربائية:

الشركة الوطنية سونلغاز، كانت ولا زالت المسئول عن توزيع الكهرباء والغاز محليا، وقدرت استغلال الكهرباء ب:350 ألف كيلوواط(عام 2005)، مقارنة ب: 102 ألف كيلوواط (عام 1987)،وأهم مورد للطاقة الكهربائية هي السدود. أنشأت الجزائر(عام 1982) لجنة خاصة للطاقة النووية و الشمسية، بحثا عن الطاقات البديلة،إلا أن برنامج الدولة النووي تعرض لضغوط المراقبة الدولية(18).

6-المعادن:

تتوفر الجزائر على ثروة معدنية مهمة منها:الحديد الخام، الفوسفات، الزئبق، والزنك. فتأسست الشركة الوطنية للبحث والمناجم عام 1967، ثم أعيدت هيكلتها في 1983 لعدة وحدات، أهمها فيرفوس Ferphos في عنابه،وأيضا شركة ايريم Erem المتخصصة في أبحاث المعادن في بومرداس.

حيث يتواجد الحديد الخام في بني صاف في شمال الجزائر، كذلك في الونزة و بو خضرة على الحدود الشرقية،إذ يمثل منجم الونزة وحده 75% من كامل الإنتاج، أيضا يوجد احتياط كبير منه في غار جبيلات في تندوف،(19) أهم منجم للزنك في جبال عابد قرب الحدود المغربية، ومنجم خرزات في سطيف، التي يتواجد فيها أيضا الرصاص،ويوجد الفوسفات في جبال العنق شمال الجزائر، ويتواجد الزنك في مناجم العباد في وهران.

(18)نفس المرجع،نفس الصفحة.
(19)علي كساب،ترشيد الإقتصاد الجزائري والسياسة الصناعية،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،السنة الدراسية:1994-1995،ص ص 57-123.

يتم استغلال هذه الثروة المعدنية داخليا كما يتم تصدير جزء منها إيطاليا،بريطانيا،فرنسا واسبانيا(20).

7-القوة الصناعية:

مثلت الصناعة خلال التسعينات أمل الخروج من عبودية المحروقات.إذ شكلت الصناعة 9% فقط من مدخول الميزانية العامة(عام 2004) صناعة الحديد بدأت في مركب الحجار في السبعينات،إلا أنه 20% من طاقته الإنتاجية بسبب ضعف التسيير فتمت خوصصته بشراكة مع شركة ميتاستيل الهندية.

كما تتم صناعة المعدات الزراعية كالجرارات،والتي كانت محتكرة من الشركة الوطنية SNCM التي فككت أخيرا لوحدات خاصة فيما بعد.

إضافة إلى الصناعات الخفيفة كالنسيج والصناعات الغذائية.

8-قطاع الخدمات:

يشكل قطاع الخدمات 32.3% من الدخل الوطني(عام 2004)،وكباقي القطاعات الأخرى في الجزائر،يتعرض هذا القطاع للهيكلة بفتح للاستثمار الأجنبي والمنافسة الخارجية(21) .

(20)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(21)محمد لكصاصي،التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، 2003، متحصل عليه من:
www.bank_of_algeria.dz

9-السياحة:

تراجعت السياحة في الجزائر بعدما كانت القبلة الأولى في أفريقيا سياحيا، بسبب الإرهاب وكذلك ورداءة إدارة الفنادق الموكولة للقطاع العام،فقامت الدولة بخصخصة القطاع والتنازل عن أراضي الفنادق، كذلك إلغاء سقف الاستثمار (35 مليون دينار) على المستثمرين المحليين،محاولة رفع عدد السياح الذين يقدر عددهم بحوالي:200ألف سائح سنويا(22).

10-التجارة:

تسعى الجزائر لخلق مناخ استثماري (اقتصاد السوق)،فقامت مثلا: بسن قانون المحروقات عام 2005 لتشجيع استكشاف منابع طاقوية جديدة، كما وقعت على معاهدات بطرفين مع 20 دولة أوروبية و الصين و مصر و ماليزيا واليمن و الولايات المتحدة الأمريكية.و مع تخلف الوحدة المغاربية، وغياب سياسة تفعيل التجارة العربية، لم يتعدى الميزان التجاري بين الجزائر وباقي البلدان العربية 2.%.

أ-الواردات:

قدرت واردات الجزائر ب:13.3 مليار دولار (عام 2007)، أهمها: سلع الإنتاج ب:5 مليار.دولار،مواد غذائية ب:2.7 مليار دولار،مواد شبه جاهزة ب:2.4 مليار دولار،مواد استهلاكية ب: 2.2م.د. أهم الموزعين هم:فرنسا بنسبة:32.9%، إيطاليا بنسبة:10.2%،ثم إسبانيا وألمانيا(23) .

(22)سليم قلالة،"العالم العربي من التنمية البشرية إلى التنمية الإنسانية"،مجلة قمة الجزائر،العدد12،02 مارس 2004،ص 08.
(23)علي بطاهر،"سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،عدد3،جامعة الشلف،2006ص ص179-183.

ب-الصادرات:

قدرت صادرات الجزائر ب: 26مليار دولار(عام 2007)" ضعف الواردات"،بنسبة:38% من الدخل القومي،مثلت المحروقات نسبة:95% من الصادرات. أهم الدول المصدر إليها:إيطاليا بنسبة 18.9%،ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة:17.9% .وأهم الصادرات على غرار المحروقات هي:الفوسفات، الحديد الخام،الفواكه والخضر(24)

المطلب الثاني:مقومات الإقتصاد الجزائري:

الفرع الأول:المقومات الداخلية :

يشمل الإقتصاد الجزائري على مقومات وإمكانات داخلية قيمة،بإمكانها في حال ما إذا جندت في إطار سياسات عامة مفصلة،أن تساهم في دفع الإقتصاد الجزائري للحاق بالركب المتقدم،وتمثلت على العموم في:

موارد طبيعية:بنوعيها المتجددة(كالمياه) وغير المتجددة(كمصادر الطاقة مثل البترول)،إضافة إلى الأهمية الجيو استراتيجية للجزائر.

موارد بشرية:تعتمد الجزائر السلوك الديمغرافي المتمثلة في سياسة تنظيم النسل،فهي بذلك تهتم بنوعية المورد الديمغرافي،إضافة إلى مراعاة تحسن المستوى المعيشي من خلال تحقيق التوازن بين النمو الديمغرافي والموارد المتاحة حسب النظرية الإنتقالية الديمغرافية ل"توماس مالتوس.كما أن هذه الطاقة البشرية تتسم بالتماسك الاجتماعي واللغوي،والديني،على عكس بعض المجتمعات العربية و المغربية الأخرى التي تنتشر فيها ظاهرة الطائفية والقبلية وما لذلك من عرقلة للتنمية السياسية والاقتصادية.

(24)نفس المرجع،نفس الصفحة.

موارد مالية:خاصة الأموال بالعملة الصعبة التي تجلبها الجاليات الجزائرية،وكذا الاستثمارات الأجنبية داخل الجزائر خاصة بعد أن حققت الجزائر استقرار أمني نوعا ما واسترجاع استثماراتها الأجنبية الفارة إثر فترة الإرهاب أواخر القرن الماضي.

الفرع الثاني:المقومات الخارجية:

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والدور السياسي والإقتصادي للدول.وهو ما أكده**"نابليون بونابرت"**عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم و تدير سياسة الأمم.ومن هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة للقوى الدولية العظمى المهيمنة على النظام الدولي ومؤسساته بما فيها المؤسسات المالية الدولية،وتكمن هذه الأهمية في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على المستويات الإقليمية والدولية. فالجزائر تتوسط المغرب العربي،وبذلك تشكل محور اتصال بين قطبية الشرق والغرب، و من الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصادي أو سياسي أو أمني في هذه المنطقة دون مشاركتها.

من جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تعتبر تاريخيا،كما تعتبر جغرافيا،رافدا من روافد الحضارة المتوسطية،وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية،ويتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات في أوربا بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر،عبر اسبانيا وايطاليا،حيث أنه لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا،الخط الأول طوله 670 ميلا وينقل نحو 2.32 مليار متر مكعب يوميا عبر البحر المتوسط وتونس إلى ايطاليا،وقد اكتمل بناء الخط في عام 1983،وتضاعفت سعته عام 1994،فضلا عن توسعات مستقبلية ليتمكن من ضخ 48 مليار متر مكعب يوميا.أما الخط الآخر والذي بدأ العمل فيه في جويلية عام2001 وبتكلفة1.3 مليار دولار،وبطول 120 ميلا من الجزائر إلى اسبانيا.
ويمكن إدراك وتأكيد أهمية الجزائر بالنسبة للإتحاد الأوروبي–باعتباره قطب دولي منافس للولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتهما على المؤسسات المالية الدولية-من خلال

الدراسة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في 01 جوان عام 2006،والتي تدعو إلى اعتبار الجزائر ضمن الحزام الطاقوي الأوروبي(25) .

و تعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطبا هاما في العالم العربي والإسلامي،

عربيا:حيث تعد التجربة الرائدة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب بشكلها الأمني والسياسي،حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية وهو ما زاد الاهتمام الدولي بتجربتها الناجحة وتعاون الجزائر للقضاء على الإرهاب الدولي.

كذلك الاهتمام الأمريكي بالجزائر يتجلى بوضوح في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرح كمشروع بديل ينافس المشروع المتوسطي الأوروبي،وتعد الجزائر في هذا الإطار النموذج الفعال بالنسبة لصانعي القرار الأمريكيين،الذين يصرون على الإصلاحات الاقتصادية،السياسية،والاجتماعية،الثقافية والتربوية.

إسلاميا و إفريقيا:دورها النشيط في منظمة المؤتمر الإسلامي بدبلوماسية هادئة ومتوازنة تعكس التجربة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة التي تمتد بين الوساطة في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بطهران ومرورا بالحل السلمي لقضية الطائرة الكويتية المختطفة التي حطت بمطار الجزائر في منتصف الثمانينات،وصولا إلى الوساطة النوعية في النزاع الإريتري-الإثيوبي،الذي أبرما طرفي النزاع اتفاق سلام حوله بالجزائر،في 2000/12/12،وبحضور الوفد الأمريكي،وكلها تجارب تأمل الكثير من القوى الدولية استغلالها،خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمات الدولية،خصوصا مع الملف النووي الإيراني،الأزمة العراقية والقضية الفلسطينية التي أعلن عن قيام دولتها بالجزائر،حيث يراهن صانعي القرار الأمريكيين على الجزائر للعب أدوار الوساطة بين القوى الإقليمية والدولية (26).

---

(25)عنتر يحي،الأهمية الجيوسياسية و الجيو استراتيجية للجزائر 2010، متحصل عليه من:
www.lahodod.blpot.com

(26)نفس المرجع،نفس الصفحة.

أمنيا و متوسطيا:تعد الجزائر شريكا استراتجيا هاما مع الحلف الأطلسي **"NATO"** لامتداداتها البحرية على البحر المتوسط كحلقة برية وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا،و كبوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي،التي تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية،التي تسعى بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي كموريتانيا والنيجر والمالي وتشاد بالإضافة إلى الجزائر لمكافحة ظاهرة الإرهاب(27).

وهذا ما يؤكد أن النظرة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البعد الإستراتيجي للجزائر يتعدى الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية(خاصة منطقة الساحل الغنية بالنفط).فمن حيث المساحة،تمثل الجزائر 8% من مساحة القارة،كما تعتبر بوابتها الشمالية،إذ تمكن دول الساحل الإفريقي–بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية–من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط،ومنه إلى بقية موانئ العالم،وتزيد الأهمية خاصة مع الاكتشافات الضخمة في منطقة الساحل الإفريقي والخليج الغيني،وهي المناطق التي تركز عليها السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية لتنويع مصادر الإمدادات خصوصا لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى مشروع استراتيجي ضخم يمر عبر الأراضي الجزائرية حيث اتفقت شركات نيجيرية وجزائرية على إنشاء خط بطول 4550 ميلا لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر عبر النيجر،ثم ينتقل الغاز الإفريقي إلى الأسواق الأوروبية ويكلف الخط نحو 7 مليارات دولار وبتمويل من البنك الدولي.

كل هذه الأهميات جعلت الجزائر تحتضن المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب،وهو المشروع الذي تقدم له المصالح الأمريكية المتخصصة على وعدد من الهيئات الأخرى دعما تقنيا والخبرة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن الدعم المالي لإقامة هذا المشروع (عام2003)،يعد الأول من نوعه في

---

(27)علي الحاج،مرجع سابق،ص ص193-198.

المنطقة،بعد التمركز القوي الذي حظيت به الجزائر في مبادرة **"الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا NEPAD"** ،التي تأسست عام 2002،وكانت الجزائر من أبرز مهندسي هذه المبادرة عن طريق الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**،وهي قوة اقتصادية سياسية تعول عليها الولايات المتحدة الأمريكية في التفاوض مع القارة الإفريقية،وتشكل الجزائر في هذا المجال البوابة الإستراتيجية للقارة الإفريقية التي تشهد تنافسا اقتصاديا حادا بين موسكو، بكين،و باريس،وواشنطن(28) .

المطلب الثالث:تحديات الإقتصاد الجزائري:

الفرع الأول:التحديات الداخلية :

حتى يندمج الاقتصاد الجزائري مع متطلبات الألفية الثالثة بطريقة سلسة يتحتم عليه توفير مجموعة من الشروط يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

1- تنويع الاقتصاد: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهين الأسعار المسجلة في الأسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و98%من إجمالي الصادرات، و64% من الإيرادات العامة للدولة، ونسب الضرائب البترولية تتراوح ما بين (55%و68%) من إجمالي الضرائب.ومن هذا المنطلق يتحتم على الجزائر إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى مثل الإستراتيجية السياحية،إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي،وهذا على غرار اقتصاديات كثير من الدول غير النفطية مثل:تونس، المغرب،سوريا،التي استطاعت أن تحقق سياسات ناجحة في هذا الميدان،وبالتالي فان مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات(29) .

---

(28)غازي فيصل حسين،العلاقات الجيوسياسية الأمريكية الإفريقية،مرجع سابق،نفس الصفحة

(29) Mékidéche Mustapha, L'Algerie entre économie de rente et économie émergente, Essai sur la conduite des réformes économiques (1986-1999),édition Dahlab,Alger,septembre 1999.

2- حوكمت الإدارة "تبني الحكم الراشد": الاقتصاد الجزائري تطورت فيه آليات الفساد، وأصبحت تأثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحد من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة مما أدى إلى زيادة شبكات السوق الموازي،وتنامي حجم الثروات التي تتحرك في قنواته.

عمليا الاقتصاد الجزائري استشرى فيه الفساد بشكل متزايد بعد الانفتاح على اقتصاد السوق خصوصا عبر الصور والتجليات التالية:(30)

أ/ الرشوة: تعد الرشوة من أصعب أنواع الفساد لتعددها وصعوبة قياسها (إثباتها)،خاصة بعد أن قامت الجزائر بحل"المرصد الوطني لمكافحة الرشوة"، وعطلت آليات الرقابة الأخرى (مجلس المحاسبة). فالأجهزة الأكثر عرضة للرشوة في الجزائر هي: القطاع الإداري خصوصا الإدارة الاقتصادية التي هي محل المعاملات المالية مثل: مصالح الضرائب، الجمارك، البنوك، إضافة إلى الإدارات المالية الأخرى، وتأتي في المرتبة الثانية الإدارات المسؤولة عن الصفقات العمومية، بحيث كثيرا ما تستغل الأجهزة الإدارية الثغرات القانونية الموجودة في قانون الصفقات العمومية من أجل التحايل.

إضافة إلى هذا فان الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة صور للرشوة مثل:
أ-1/ الرشوة المحلية: منح القطاع الخاص الرشاوى لكبار المسئولين للحصول على الصفقات المطروحة أو الحصول على الإعفاءات الضريبية أو الجمركية...الخ.
أ-2/ الرشوة الدولية: تدفعها الشركات الأجنبية للحصول على النفقات الخارجية والامتيازات.
أ-3/ الرشوة السياسية: من الصعب جدا تلمسها واستيعابها لأن من يقوم بها هي السلطة السياسية المرتشية تكون في شكل إغراءات، زيادات في الأجور، تقديم منح وامتيازات

(30)حسن بن كادي،التنمية السياسية في الوطن العربي:دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية،مذكرة ماجستير،(جامعة باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية)،السنة الدراسية:2007-2008،ص ص181-184.

عينية ومالية تمنح لجماعات فاعلة (نقابات، نخب سياسية، جمعيات وأحزاب) من أجل تدعيم سلطتها الاحتكارية، إقرار عدم المساءلة.

ب/ الغش الضريبي: يعاني الاقتصاد الجزائري من هذه الظاهرة كثيرا، بحيث اتسعت كثيرا مجالات الاقتصاد غير مراقب وهو ما يحرم ميزانية الدولة من جباية إيرادات ضريبية وجمركية كثيرة مما يستدعي:

- تحديث الإدارة الجبائية.

- تدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية.

- التحكم أكثر في النشاط التجاري والاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية(31) .

- التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي.

لذلك فإن كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمت الإدارة (عامة، محلية)، وذلك باعتماد المساءلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، حتى يتم ضمان سلامة الاختيارات الاقتصادية،وتأمين عدم ارتباط الاقتصاد بخدمة فئات معينة، كما يجب إضفاء الشفافية على المعاملات التجارية والاقتصادية(32) .

3-صناعة المعرفة: بينت الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تتقدم هي تلك التي تولي أهمية كبيرة إلى إنتاج المعرفة، والبحث العلمي،ذلك أن المعرفة أصبحت تغزو كامل النشاط الاقتصادي وأضحت من الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي،بحيث تحول العالم من البحث والتصادم على الموارد النادرة إلى البحث

(31)نفس المرجع،نفس الصفحة.
(32)نفس المرجع،نفس الصفحة.

والتصادم على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة، ومن ثمة ظهور ميزة تنافسية جديدة تدعى التنافسية بالمعرفة.

لحد الآن لم تحدث المزاوجة بين الاقتصاد الجزائري والمعرفة، إذ يبقى البحث العلمي شبه مغيب فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات، وهي نسبة جد هزيلة إذا ما قورنت بنسب الدول المتقدمة التي يصل فيها حصة البحث العلمي10%.

أما على المستوى الجزئي (المؤسسات) فقد اتجهت معظم المؤسسات الحديثة إلى وظائف أكثر أهمية مثل وظيفة (البحث، التنمية)،إذ أصبحت هذه الوظيفة تأخذ أحجاما ومستويات وموارد مالية جد مرتفعة قد تصل إلى نصف الأرباح لاسيما المؤسسات التي تختار إستراتيجية تطوير منتجاتها سواء الصغيرة،(33) المتوسطة أو الكبيرة،لاسيما الفروع الصناعية المتقدمة،هذه الإستراتيجية غائبة تماما لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تقتصر وظيفتها على الوظائف الكلاسيكية للمؤسسة.

4- التحكم في الصناعة الرقمية "التكنولوجيا المتطورة":أهم ما يميز الألفية الثالثة هو تحول القوة من المرحلة الصناعية إلى مرحلة المعلوماتية نتيجة التطور الكبير والمذهل في وسائل الاتصالات والمعلومات مما أدى إلى (تقليل كلفة الإنتاج، تحقيق الوفرة،تحقيق الجودة)،ومنه تراجعت الميزة التنافسية التي تستند على الوفرة والانتشار الواسع في الأسواق إلى التنافسية المستندة إلى السرعة والمرونة، إذ أن الاقتصاديات القوية هي تلك المؤسسات التي لها القدرة العالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب.

---

(33) Ross-Larson ,B.and Westphal.L.E ; » Managing Technological Devlopment, : lessons from the NICs », World Development, vol. 15, no.6, 1987, pp95.130.

إن ما فعلته تكنولوجيا المعلومات بالاقتصاد العالمي اليوم جعل الكثير من المعطيات تتغير، فالاقتصاد الذي لا يتحكم اليوم في"المعلومة"و"الوقت (السرعة)"،لا يكون له أي تموقع في هذا"الفضاء الحيز الكل"(السوق العالمي الموحد) (34) .

أ-المعلومـــــة:من منطلق أن المنظومة الاقتصادية تتطلب توفر المعلومة في الوقت المناسب،بحيث لا يكمن اتخاذ القرار السليم سواء على المستوى الكلي المتمثل في القرارات الإستراتيجية للدولة،أو على المستوى الجزئي المتمثل في الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة بدون توفر المعلومة الصحيحة،وهو ما يجعل هذه الأخيرة مكلفة جدا باعتبارها مدخلا من مداخل الإدارة الرشيدة.

لذلك فإن الاقتصاد الجزائري مطالب بأن يوفر لبيئة الأعمال (المحيط الاقتصادي) "وفرة المعلومة"،"صحة المعلومة"،"القدرة على حمايتها"،لأن توفر قاعدة بيانات ومعلومات يمثل وسيلة وأداة للضبط والتقييم الاقتصادي،ومن ثمة رسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الناجعة.

ب-الزمن (السرعة): إن عالم الأعمال والمال يتطلب السرعة،وعلى هذا الأساس فإن الزمن متغير أساسي في الأداء الاقتصادي،(35)فإذا كانت الألفية الثانية وما سبقها تقوم على أساس التحكم في التكاليف هو أهم محددات المردودية الاقتصادية وتعظيم الأرباح،فان الألفية الثالثة أصبحت فيها محددات الأداء والتفوق الاقتصادي تقاس بمدى التحكم في الوقت،أي بمدى السرعة في الأداء،إضافة إلى هذا فان المفاهيم حاليا تتشكل بسرعة،حيث تغيرت مفاهيم عديدة كانت بالأمس من الثوابت كمتغير الدولة"القطرية"لصالح"العالمية"،"التجزؤ والانقسام"لصالح "التكامل"،"الانعزالية بين المؤسسات"لصالح عصر"الشبكات والتلاحم والاندماج"،"اقتصاديات

(34)بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد الدولي، متحصل عليه من:
www.etudiandz.net/

(35) ناصر دادي عدون و شعيب شنوف،الحركية الإقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربي،الجزائر:دار المحمدية،2003،ص ص123-126.

السلم"لصالح"اقتصاديات المعرفة"،"المؤسسات الوطنية" لصالح المؤسسات العالمية...الخ(36) .

5- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية: إن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لن تتقدم إلا إذا أدركت مدلول التحولات العميقة التي يعيشها العالم،وتحكمت في المعطيات الجديدة التي برزت مؤخرا،واستوعب القائمون عليها معنى الإدارة في العالم،بمعنى استيعاب إدارة التغيير ومعرفة كيفية رصد الأحداث،ومن ثمة بناء الأحداث والمسارات الجديدة في ظل تغير مفهوم الحيز الذي اعتادت عليه المؤسسات لصالح فضاء آخر يتميز بسباق محموم على الأسواق وعليه فهي مطالبة بمايلي:
أ-حتمية اكتساب القدرة على التعامل في سوق مفتوح لا تتوفر فيه أدواة الحماية والدعم الذي اعتادت عليه في السابق.

ب-ضرورة التخلص من أساليب الإدارة التقليدية،التي لم تعد تتناسب مع حركية الأسواق و ضغوط المنافسة والشمولية،إلى أساليب الإدارة الفعالة و الاستشرافية ، مستوعبة متغيرات السوق وتسابق المنتجين.(37)

ج-الاهتمام بوظيفة البحث والتنمية والتطوير،والاستثمار في البحث والإبداع قصد التحكم في الميزات التنافسية الجديدة القائمة على المعرفة،ومن ثمة إعداد الطاقات الفكرية والإبداعية مع تطوير العلاقات بين المؤسسات وشبكات البحث .

د-تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي (alliances stratégiques) كاختيار وبديل مهم من أجل النمو والبقاء،والتوسع،وكذا استغلال فرص جديدة في السوق إضافة إلى تحقيق التكامل التكنولوجي.

---

(36)نفس المرجع،نفس الصفحة.

(37)بن لوصيف زين الدين،مرجع سابق،نفس الصفحة.

ه-التحكم في مفهوم"إدارة الجودة الشاملة"من منطلق أن نجاح أي منتوج هو نتيجة منطقية لتحسينات الجودة في مختلف أطوارها،مثل جودة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج،جودة الاستماع إلى الزبائن،جودة الاتصال،جودة التسيير،جودة الفحص والمراقبة.

و-ضرورة التحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة، وكذا الاستجابة الدقيقة لمتطلبات الزبون وفقا لما يعرف بالتسويق الحميم(marketing intimacy) .

ن-إدارة المعلومات بشكل جيد،ذلك أن الاستخدام الجيد للمعلومات مدخل من مداخل الإدارة الرشيدة يجعل من المؤسسة قادرة على خدمة عملائها على نحو أكفئ وأسرع وبالتالي تدعيم تموقعها في السوق.

ي-حتمية تطبيق مبدأ"حوكمت الشركات"،وذلك بالفصل بين الملكية والتسيير،والشفافية في نشر البيانات والمعلومات،وإشراك صغار المساهمين في اتخاذ القرار،وحسن توزيع المهام والسلطات(38) .

<u>الفرع الثاني:التحديات الخارجية:</u>

وتنوعت بين تحديات دولية وإقليمية،أهمها:

- اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية التي فحواها وهدفها إلغاء القيود المفروضة على التجارة العالمية و فتح الأسواق العالمية وتحريرها من أنظمة الحماية التي تعتمدها الدول النامية ذات الأسواق الاستهلاكية الهامة عالميا،والتي تعتبر المهدد المباشر لصناعاتها الناشئة،والجزائر واحدة من هاته الدول. (39)

(38)حسن بن كادي،مرجع سابق،184-186.
(39)صالح صالحي،"الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،العدد الأول،2001،ص 51.

- شدة التنافس بين التكتلات الإقتصادية الدولية الكبرى،مما يضطر الدول المتخلفة اقتصاديا كالجزائر الدخول في هذه التكتلات بهدف تقليص الهوة الإقتصادية ومسايرة التقدم العالمي(40)

- بروز دول شرق آسيا كمنافس قوي على الساحة الدولية،والتي تتسم صناعاتها بجودة وتنوع أكبر من نظيراتها في الدول النامية الأخرى كالجزائر إضافة إلى أسعارها الملائمة للقدرة الشرائية الضعيفة في الدول النامية.

- تزايد الاهتمام الدولي بالبيئة و تزايد الاهتمام بالبحث عن الطاقات البديلة خاصة بعد حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري،و إمكانية احتمال الإنقاص من الاستغلال الدولي لبعض الموارد(كالبترول والغاز الطبيعيين)،التي تعتمد عليها كليا اقتصاديات بعض الدول النامية كالجزائر.

- الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسيات في فتح أسواق الدول النامية(كالجزائر)التي تستثمر فيها،فهي بمثابة تهديد دولي مباشر لاقتصاديات هذه الدول،إضافة إلى اعتبارها بمثابة وسيلة ضغط على أجهزتها الحكومية لصالح استثماراتها داخل هذه الدول،وما لذلك من تأثير على الأهداف الإستراتيجية والتنموية والقرارات المصيرية للدول المستقبلة للشركات متعددة الجنسيات،وبالتالي المساس بسيادتها الوطنية(41).

- تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا والمعلومات,وهذه السمة المميزة للإقتصاديات المتقدمة يفتقر لها الإقتصاد الجزائري.

---

(40)إسماعيل شعباني،محتوى الشراكة الأورو-عربية-:تحليل اتفاقيات تونس و المغرب وآفاق الشراكة الجزائرية،مجلة العلوم التجارية،عدد 1،الجزائر:المعهد الوطني للتجارة،2002،ص ص2-16.

(41)إبراهيم محسن عجيل،مرجع سابق،2008،ص ص30-103.

- أما إقليميا،فالنزاعات الحدودية استنزفت ولازالت تستنزف من الدخل الوطني في إطار التمويل العسكري أكثر من ما وجه للتنمية و النهوض بالاقتصاد الوطني.

- كذلك الدخول في مشاريع دولية وإقليمية(كإتحاد المغرب العربي)ضخمة خاسرة بالنسبة لها،تستنزف أموالا ضخمة من الدخل الوطني تفرضها العضوية في هذه المشاريع دون الحصول على أرباح عائدات تخدم التنمية الوطنية.

- إضافة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي الذي عادة ما يستهدف تدمير المراكز الإقتصادية الحساسة للدول،خاصة الدول الداعمة لمكافحة الإرهاب كالجزائر(42) .

المبحث الثاني:تأثير المؤسسات المالية الدولية على الإقتصاد الجزائري(بعد الحرب الباردة):تؤكد الدراسة في هذا الفصل أن الإقتصاد الجزائري تأثر في كل ركائزه وتوجهاته الإنمائية بالمؤسسات المالية الدولية الممولة والموجهة للمشاريع الإنمائية،وحتى انتهاء وانقضاء الاقتراض بقي الإقتصاد الجزائري مرتبط بالمؤسسات المالية الدولية نظرا لسياساتها الاحتكارية في الإقراض واحتكارها دور تسيير وتوجيه هذه القروض.

المطلب الأول:أزمة الإقتصاد الجزائري:

الفرع الأول:تطور الأزمة الإقتصادية الجزائرية و أسبابها(1988-1994):

أ- تطور الأزمة الإقتصادية الجزائرية(1988-1994):

أظهرت أحداث أكتوبر 1988عيب الأسلوب التنموي المتبع،حيث أجبرت السلطات على الاعتراف علنية و لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر وضرورة إدخال تغيرات و إصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة.

(42)صبيحة بخوش،اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007،أطروحة دكتوراه،(جامعة الجزائر:كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية)،السنة الدراسية:2007-2008،ص ص273-277.

لكن هذه التغيرات و الإصلاحات برزت في الميدان السياسي أكثر منها في الميدان الاقتصادي مما حتم على رئيس الجمهورية آنذاك تغيير الحكومة.جاءت حكومة حمروش أساسا بتكريس و تجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع،و إدخال آليات نظام السوق بالنسبة للمؤسسات،و إعطاء المبادرات و الحريات للمؤسسات من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الجديد،و استخدام مقاييس التسيير السليم،و تحرير قدرات الموارد البشرية،من أجل الاستخدام العقلاني للإمكانيات و الطاقات المتاحة،و بالتالي رفع المردودية و تحقيق الفعالية،مما يسمح بالقضاء على أساليب الرداءة في التسيير(43).و من أجل تكريس ذلك ميدانيا تم صدور مجموعة من القوانين و التي كانت تهدف إلى التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق ثم عزز ذلك بصدور قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14،و قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.

و لكن رغم هذا،فلقد واجهت هذه الإصلاحات صعوبات جمة يتمثل جوهرها في:

المضاربين-أي القطاع اللا شكلي-الذي يسيطر على 180 مليار دج من مجمل 300 مليار دج و الذي أصبح له قوة اقتصادية،و الذي أحس بالخطر من جراء تطبيق هذه الإصلاحات و التي كانت تهدف إلى القضاء عليه بأساليب اقتصادية.

إلى جانب مشاكل أخرى ظهرت عند التطبيق و هي الفهم السيئ لهذه الإصلاحات من قبل مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية و الذين قاموا برفع خيالي لأسعار المنتجات دون محاولة تقليل التكاليف أو رفع الإنتاجية الشيء الذي أدى إلى استياء الشعب الذي بقي متخوفا من هذه الإصلاحات،إلى جانب استمرار الذهنيات و العقليات السابقة في هذه الفترة(44) .

(43)محمد راتول،سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي:التجربة الجزائرية،أطروحة دكتوراه دولة، (جامعة الجزائر:كلية العلوم الإقتصادية،السنة الدراسية:1999-2000)،ص 333.

(44)BENISSAD. M.E : Economie du développement de l'Algérie 2eme édition OPU Alger 1982 pp21-34

كما صاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية خطيرة(الإرهاب)أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العمومية،وهو ما جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كثيرة تتمثل في :

*معدل تضخم مرتفع 32 %(عام 1992)،و 20.8 %(عام 1993).

*استمرار ارتفاع الديون الخارجية،و تدهور التبادل الخارجي و عدم توازن ميزان المدفوعات.

*ضعف دائم في استعمال الطاقات الانتاجية،و ضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان،الذي يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الشيء الذي أدى إلى عدم توازن بين العرض و الطلب.

*تزايد حجم البطالة.

*عجز في قطاع السكن و المرافق الاجتماعية الأخرى.

*استيراد أكثر من 50 %من المواد الغذائية.

*انخفاض عائدات الصادرات.

فقد عمقت هذه الوضعية الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية مما حتم على الجزائر الاستمرار في الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي ، و البنك الدولي) و ذلك بإبرام اتفاقي"ستاند باي عام 1994" و" برنامج التعديل الهيكلي عام 1995".(45) .

ب- أسباب الأزمة الإقتصادية الجزائرية:

على غرار كل الدول النامية فقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى طلب قروض من اجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد وقد كانت فكرت اللجوء إلى طلب القروض خاصة من البنك الدولي مركزة على عدة أسباب أهمها :

(45)عبد المجيد قدي،"الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث "،**المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية والسياسية**، ج35,عدد 02، جامعة الجزائر،1997،ص ص45-46.

1-الأسباب التاريخية:

باعتبار الجزائر كونها كانت مستعمرة طيلة الفترة من 1830 إلى 1962 فقد خرجت منهارة اقتصاديا ومدمرة,لذا لجأت إلى البنك الدولي لأول مرة سنة 1963 طالبة منه قرض من اجل البدء في القيام بعملية البنية التحتية ثم جاءت مرحلة السبعينيات في حقبة الرئيس هواري بومدين والذي عرفت مرحلته بمرحلة التشييد والبناء حيث زادت هذه المرحلة طلب القروض من البنك.

2-الأسباب السياسية:

لقد لعبت السياسة دورا مميزا في الحياة الاقتصادية الجزائرية خاصة في مرحلة التسعينات وهذا من حيث عدم استقرارها وتعاقب الحكومات وهذا نتيجة التحول من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي وهذا بسبب عدم مراعاة التحول الاقتصادي بين النظامين والذي احدث اختلالات كبيرة .(46)

3-الأسباب الاجتماعية:

لعل أهم سبب اجتماعي في زيادة المديونية الجزائرية هو عامل النمو الديمغرافي الذي تطور إلى ان وصل عدد السكان إلى حوالي 31 مليون نسمة،والذي لا يقابله نمو اقتصادي. (47)

(46)سعيد النجار،**الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات،** بيروت:دار الشروق،ط1،1991،ص ص73-79.

(47)شيي عبد الرحيم و شكوري محمد،"سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الإقتصادية التجميعية على معدلات البطالة"،مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية،مجلد10،المعهد العربي للتخطيط، جوان2008،ص 43.

4-عوامل ضعف الاقتصاد الجزائري:

من أهم عوامل هشاشة الاقتصاد الجزائري هو "التبعية وارتباطه بالعوامل الخارجية" وهي صفة مميزة للبنية الاقتصادية منذ الاستقلال,حيث ان اقتصاد الجزائر يعتمد أساسا على قطاع المحروقات وهذا ما جعله يستجيب للصدمات الخارجية نظرا إلى ان أسعار البترول تتحدد في السوق الدولية،وهذا ما جعلها تتخبط في أزمات مالية جعلها دائما في حالة اتصال مع البنك الدولي من اجل الحصول على القروض(48) .

الفرع الثاني:آثار الأزمة الإقتصادية الجزائرية:

خلفت الأزمة الإقتصادية الجزائرية آثار عديدة ومتنوعة على كل المستويات،أهمها :

- تخفيض قيمة الدينار بنحو 47%،كي تعيد التوازن النسبي للأسعار.ومما لا شك فيه فقد انخفضت القيمة الشرائية للأجور بأكثر من نسبة تخفيض سعر صرف الدينار.
- رفع الرسوم على القيمة المضافة،خاصة المنتجات البترولية عام 1997،فارتفعت أسعار البنزين والمازوت،فتضرر العاملون في قطاع النقل والمزارعون،وانعكس ذلك على جيوب المواطنين .
- إلغاء إعانات الاستهلاك و إتباع سياسة نقدية قلصت فيها نفقات الدولة،حيث تعاونت مع البنك العالمي عام 1996 في مراجعة النفقات العامة،والنتيجة تقليص العجز الكلي للخزينة من 8.7% من الناتج الداخلي الخام 1993 إلى 2.4% عام 1997،حسب تقرير البنك العالمي لنفس العام .
- حررت الدولة معظم الأسعار،منها أسعار المواد الزراعية والوسيطة ومواد البناء،كما ألغت الدعم عن جميع السلع،باستثناء خمس مواد (السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية، والأدوية عام 1994)،وفي عام 1995 تم إلغاء دعم أسعار السكر والحبوب عدا القمح، والزيت والأدوات المدرسية.وعليه بين 1994-1996 ارتفعت

(48)أحمد دبيش،**دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر**،مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر:معهد العلوم الاقتصادية،السنة الدراسية:1997/1996)،ص ص103-111.

أسعار المنتجات الغذائية والبترولية إلى ما يقارب 200 %،لتُجاري الأسعار العالمية،بعدما كانت هذه المنتجات قبل 1994 تحظى بدعم الدولة

- .إصلاح مؤسسات القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص الناشئ،حيث أقر قانون المالية التكميلي لعام 1994 السماح للرأسمال الأجنبي بالشراكة في البنوك التجارية،والترخيص ببيع مؤسسات القطاع العام،والسماح للقطاع الخاص في المشاركة بحدود 49% من رأسمال المؤسسات العمومية.وفي عام 1996 صدر قانون يسمح بمشاركة مفتوحة للقطاع الخاص بالقطاع العام حتى 100 % .
- تمت خصخصة 200 مؤسسة عمومية محلية في مجال الخدمات كمرحلة أولى لتخلي الدولة عن القطاع العام،واستبدلت نظام تسييرها،حيث أصبحت الشركات ذات الطبيعة الاقتصادية المتقاربة،تسيرها شركة قابضة،مثل الشركة القابضة للصناعات البتروكيماوية.كما تم حل 825 مؤسسة،منها 696 مؤسسة أصبحت ملكا لـ 10 آلاف عامل من أصل 50 ألف عامل يعملون في 1323 مؤسسة عمومية محلية عام 1998 .(49)

المطلب الثاني:تأثير المؤسسات المالية الدولية على أزمة الإقتصاد الجزائري:

الفرع الأول:تأثير صندوق النقد الدولي:

أ-تعاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

بإمضاء اتفاق"ستاند باي"،تم الاتفاق في مرحلة موالية على"برنامج التعديل الهيكلي"، وبذلك دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة حيث كان يهدف إلى القضاء على اللاتوازن الاقتصادي،وتنمية الإنتاج الصناعي والزراعي،و قطاع الخدمات،و انتهاج سياسة اقتصاد السوق التي تتطلب قطيعة جذرية مع أسس الاقتصاد الممركز،للسعي تدريجيا إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق و تشجيع مبادرات الاقتصاديين بهدف تحقيق فعالية عوامل الإنتاج .

(49)نفس المرجع،نفس الصفحة.

وفق هذا البرنامج تمت إعادة جدولة الديون التي مست أكثر من 17 مليار دولار، بالإضافة إلى تقديم قروض استثنائية بـ:5.5 مليار دولار لتصحيح ميزان المدفوعات.

فتمت إعادة جدولة الديون بمبلغ 7 ملايير دولار مع نادي باريس في جويلية عام 1995 للمرة الثانية بعد تلك التي تمت في ماي عام 1994 تبعا لاتفاق ستاند باي بمبلغ 4.4 مليار دولار،كما تعاملت الجزائر مع نادي لندن بهدف إعادة جدولة الديون الخاصة بمبلغ 3.2 مليار دولار،من أجل إدخال التصحيحات اللازمة للحفاظ على التوازنات الداخلية و الخارجية،وقامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات تدخل ضمن برنامج التعديل تمس السياسة المالية و النقدية و المعاملات مع الجزائر و إعادة تنظيم القطاع العام (50).

فبالنسبة للسياسة المالية استهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة،و ذلك بتجنيد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لزيادة الإيرادات و التقليص من النفقات حيث انخفضت مبالغ دعم الأسعار التي كانت تستوعب 4.9 %من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0.8%عام 1996،و هذا من أجل إيصال فائض ميزانية إلى 0.6 %قبل نهاية الاتفاق،إلى جانب التحكم في مناصب العمل و عدد العمال في الوظيف العمومي و المؤسسات العمومية لتخفيض النفقات الجارية.

أما بالنسبة للسياسة النقدية،فقد تمت إعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب و متطلبات السوق،حيث استفادت البنوك التجارية من مبلغ 217 مليار دج ما بين عامي 1991-1996 كتعويض عن 80 %من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار،و إعادة تمويل عدد من البنوك كما سمحت أولا ابتداء من عام 1994 بفتح رأس مال البنوك التجارية إلى الشركاء الأجانب ثم اعتماد عدة بنوك خاصة وهو ما يؤدي إلى المنافسة و بالتالي تحسين الخدمات المصرفية (51).

---

(50)رمزي زكي،**أزمة القروض الدولية:الأسباب والحلول المطروحة،مع مشروع صياغة لرؤية عربية**،جامعة الدول العربية:الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية،ط1،1987،ص ص85-91.

(51)محمد شنوف،**أثر برامج صندوق النقد الدولي على مديونية الدول المتخلفة:دراسة حالة الجزائر (1990-1995)**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر:معهد العلوم الاقتصادية،السنة الدراسية1995/1996،ص ص93-10

ابتداء من عام 1994 بدأ تحرير معظم الأسعار و إلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي،حيث ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية و البترولية التي كانت مدعمة ارتفاعا مذهلا فاق في بعض السلع 200 % وهو ما أثر سلبا على المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري،رغم أن السلطات لجأت إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية إلا أن هذا الأخير لم يكن محضرا له جيدا.

أما فيما يخص إعادة تنظيم القطاع العام،فقد كلفت عملية تطهير المؤسسات العمومية 13 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999،غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها،رغم أن الحكومة أنشأت وزارة كاملة لهذه العملية هي وزارة إعادة الهيكلة.

كما تم تطهير الهيكل المالي كليا لـ 23 مؤسسة عمومية عام 1996،ووضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى و غلق تلك التي لا يمكن إنعاشها.

و في عام 1996 بدأ تنفيذ المرسوم الرئاسي رقم 95/22 و المتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية،حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة التي يعمل معظمها في قطاع الخدمات،وتسارعت عملية حل الشركات و خوصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة،حيث تم خوصصت أو حل أكثر من 800 مؤسسة محلية عام 1998.كما اعتمد برنامج ثاني للخوصصة عام 1997 يركز على المؤسسات العامة الكبرى،يهدف إلى بيع 250 مؤسسة منها خلال الفترة 1998-1999(52) .

يعتبر قطاع الصناعة القطاع الأول المتضرر من عملية الحل.حيث أن 54 %من المؤسسات هي مؤسسات صناعية،ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بـ 30 %من المؤسسات المنحلة. فقد بلغ عدد المسرحين(عام 1998)حوالي 213 ألف عامل.

(52)نفس المرجع،نفس الصفحة.

ومن أجل تنمية القطاع الخاص تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية مثل:التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية،تشجيع الترقية العقارية،إنشاء السوق المالي.

كما تم إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص عام 1994،من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية و التخفيف من العراقيل و التعقيدات الإدارية التي عانى منها المستثمرون الخواص،إلا أن عمل هذه اللجنة و تشكيلاتها عرقلت مشاريع استثمارية عديدة،إضافة إلى أن المسار الذي يجب أن يسلكه ملف الاستثمار طويل جدا و يستغرق في بعض الحالات أكثر من"سنة"،الشيء الذي أدى إلى هروب المستثمرين الجزائريين إلى الخارج،فما بالك بالمستثمرين الأجانب (53).

أما بالنسبة لقطاع الزراعة،فقد تم إصدار قانون عام 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع.

كما شمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف إلى دعم الاستغلال الزراعي و توفير الشروط المحركة للإنتاج الفلاحي،إضافة إلى تطوير الصيد البحري وترقيته،وتحسين وسائل الصيد،وتوسيع و تهيئة موانئ الصيد و توجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع (54).

ب-آثار تعاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

تركت هذه التعاملات آثارا جمة خاصة على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي تمثلت في:

1-الآثار الاقتصادية: أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية،حيث انتقل معدل النمو في نهاية تطبيق البرنامج إلى:5 %رغم أن معدل النمو لا يزال يحقق مؤشرات نمو سلبية(14)،حيث سجل على سبيل المثال فرع الحديد و المعادن انخفاضا في الإنتاج قدر بـ 4.5 %.

(53)كريم النشاشيبي،صندوق النقد الدولي وتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق بالجزائر،واشنطن:(د.د.ن)،1998،ص132.
(54)نفس المرجع،نفس الصفحة.

إضافة إلى ذلك انخفض معدل التضخم إلى أقل من 1 %عام2001 .

كما أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و الموازي تقلصت بشكل كبير،كما أدت سياسة تحرير الأسعار-التي عرفت في الأول ارتفاعا مذهلا،ثم استقرت فقد انخفضت أسعار بعض السلع نتيجة لانخفاض أسعارها دوليا-إلى تقليص الطلب الوطني و القضاء على التبذير.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد شكل النفط فيها المادة المصدرة الرئيسية بنسبة:96.82 %من إجمالي الصادرات الجزائرية (عام 2000)،وهذا بفعل تفكك الهيكل الصناعي،كما أن ثلثي(3/2)المبادلات التجارية الجزائرية تمت مع الاتحاد الأوربي.

كما أن الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية والشراكة،لم تحقق الأهداف المرجوة منها و هذا بسبب سلبيات المحيط الاقتصادي و السياسي و الأمني إضافة إلى المنافسة في جلب المستثمرين الأجانب من قبل الدول المجاورة(تونس و المغرب). (55)

أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة فقد أدى برنامج التعديل الهيكلي إلى تفكيك النسيج الإنتاجي و حل عدد كبير من المؤسسات و خوصصت البعض منها،خاصة و أن بعض المؤسسات تم حلها رغم أن وضعها المالي و الاقتصادي غير متدهور بشكل كبير،حيث أن الدراسات التي تمت من أجل ذلك لم تكن دقيقة فتم حل أو خوصصت عدة مؤسسات من أجل حلها أو خوصصتها فقط و ليس بسبب وضعها.

كما أن الكثير من المؤسسات العمومية التي مازالت تنشط و المؤسسات الخاصة ما زالت بعيدة عن المعايير الدولية (التكنولوجيا المستخدمة،الأسعار،الجودة....).

وعرف قطاع الزراعة تراجع في الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب باستثناء سنوات 1994-1995-1996،و هذا لاعتماده كليا على المناخ(في الري)، إذ عرفت الجزائر

---

(55)خالدي الهادي، **الهيمنة من خلال أطروحة التجارة الدولية،مع دراسة حالة صندوق النقد الدولي**،مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر:معهد العلوم الاقتصادية،السنة الدراسية:1992-1993).ص ص95-113.

ضعف كبير و عدم انتظام تساقط الأمطار.

2-**الآثار الاجتماعية:**كان لبرنامج إعادة الهيكلة نتائج وخيمة على المجال الاجتماعي منها: تزايد معدل البطالة حيث بلغت:26.41 % (عام 1997) نتيجة لعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة،وتدفق سنوي للشباب الحاملين للشهادات،و تسريح العمال بفعل حل مؤسساتهم.

بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا،نتيجة لتحرير الاسعار حتى عام 1996،ثم عرفت القدرة الشرائية نوع من الاستدراك بدءا من سنة 1997 بفعل انخفاض معدل التضخم،رغم ذلك و بفعل آثار تسريح العمال والبطالة فان آلاف الجزائريين يعيشون ما دون الفقر.

أما فيما يخص الوضع الصحي فقد ظهرت أمراض معدية و وبائية تم القضاء عليها في الثمانينات و بداية التسعينات مثل مرض السل.

كما أن انخفاض و في بعض الحالات انعدام الدخل لعدد معتبر من الاسر الجزائرية، أرغمها على توقيف أبناءها عن الدراسة ودمجها في سوق العمل في سن مبكرة جدا(56) .

الفرع الثاني:تأثير البنك الدولي:

لقد تطور دور البنك العالمي في إدارة الأزمات الإقتصادية العالمية خاصة أزمة المديونية العالمية،سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المناسب من المصادر الدولية المتعددة والذي صنف تعاملاته مع الدول النامية حسب أقاليمها الجغرافية فمثلا:مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحصلت على 81 قرضا موجه لكافة القطاعات وهذا منذ تأسيسه إلى سنة 2003. (57)

(56)شيي عبد الرحيم و شكوري محمد،مرجع سابق،59-65.
(57)نور الدين أعراب،مرجع سابق،ص ص171-190.

أ-تعاملات الجزائر مع البنك الدولي:

تميزت سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر,فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من: 3مليار دولار,كما استمرا التزايد الخطير لمعدلات خدمة الديون التي وجهت لها أكثر من 80 ٪ من حصيلة الصادرات،وتطورت خدمة الديون من: 0,3 مليار دولار(عام 1970)إلى: 5 ملايير دولار(عام1987)ثم إلى: 7 ملايير(عام 1989)ثم إلى:أكثر من 9ملايير دولار(عام 1992),كل هذه التطورات جعلت الحكومات غير قادرة على تمويل الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية والمعدات الرأسمالية وأصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمات دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة.

وبتفاقم أزمة المديونية وتنامي تأشيراتها السلبية,اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة إلى الحلول المستوردة وبدأت تعمل على تنفيذها باعتبار ان الحلول الذاتية المحلية تتطلب اقتناع جماهيري وثقة شعبية،وهو ما تفتقده تلك الحكومات,وسعيا وراء الحلول السياسية السهلة التي تسكن الأزمة و لا تحلها بدأت الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع البنك الدولي من اجل كسب تأييدها ودعمها من النواحي التالية:

- من ناحية الاسترشاد ببرامجها كحلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية.
- من ناحية الحصول منها على شهادة حسن السير كوثيقة ضرورية لتامين انسياب التمويل الخارجي. (58) .

لقد تعددت مهام البنك الدولي بالجزائر فبالإضافة إلى منح القروض,يقدم ملاحظات واستشارات اقتصادية تساعد على حسن التسيير.

فأبرمت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها انطلقا من سنة 1994 .فأول اتفاق مع البنك والصندوق الدوليين تم في ماي

(58)بولاك.جاك.ج,**البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, علاقة متغيرة**,(تر:أحمد منيب), القاهرة:الدار الدولية للإستثمارات الثقافية,2001 ،ص ص31-46.

عام 1989 وثاني اتفاق في 30 جوان 1991،وقد أبرمت في سرية تامة,عكس الاتفاق الأخير الذي أبرم في عام 1994 والذي انبثق عنه برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى .

فكانت أول عملية إعادة الجدولة لديون الجزائر يوم 1 جوان 1994،و الذي تم بموجبها معالجة وإعادة جدولة 5340 مليون دولار لمدة 15 سنة.

بعد سنة 1994 طلبت الجزائر مجددا من صندوق النقد والبنك الدوليين إعادة جدولة جزء من ديونها وكان ذلك يوم 21 جويلية 1995،والذي تم بموجبها إعادة جدولة 7320مليون دولار لمدة 15 سنة.(59)

ب-آثار تعاملات الجزائر مع البنك الدولي:

لقد خلقت تعاملات الجزائر مع البنك الدولي وبرنامج إعادة جدولة الديون الجزائرية عدة انعكاسات وآثار منها الايجابية ومنها السلبية.

1-**الآثار الإيجابية:**أهم أثر هو تأجيل مرحلة سداد الديون ويعتبر شيء ايجابي لكون البلد كان يمر بأزمة مالية خانقة(60) .

2-**الآثار السلبية:**انعكست على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أثرت إعادة الجدولة سلبا على الساحة السياسية الجزائرية ويتجلى ذلك من خلال تعاقب الحكومات وهذا لعدم قدرتها على تحمل المسؤولية في السير وفق برنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي,إضافة إلى ذلك يعتبر الالتزام بالبرامج المفروضة مساسا بسيادة الدولة .

أما من الناحية الاقتصادية فقد خلقت أثار رهيبة وأهم أثر هو ارتفاع قيمة الديون،حيث عند جدولة جزء من الديون يلازمه إضافة معدل الفائدة نتيجة لتأخير السداد وهذا أثر ثاني،وثالث أثر هو انخفاض قيمة الدينار مقارنة مع العملات الأجنبية حيث انخفض

(59)دافيد بوك و ميكالوبولوس كنستانتين،"الدور الجديد للبنك الدولي في البلدان المثقلة بالديون "،**مجلة التمويل والتنمية**،عدد سبتمبر 1986،ص ص21-22.

(60)جورج توفيق و رضا العبد،مرجع سابق،71-77.

بحوالي 50٪ من قيمته الحقيقية,ورابع أثر هو المراهنة على الثروة البترولية,إضافة إلى ذلك بروز مشكل البطالة.(61)

أما من الناحية الاجتماعية فنجد التزام الأفراد بإتباع السياسة التقشفية وهذا راجع لانخفاض قيمة الدخل الفردي,وكذا بروز مشكل طرد العمال أو بالأحرى إجراء التصحيح في المؤسسات وقد وصل عدد العمال الذين شملتهم عملية التسريح 264000 عامل (62).

المطلب الثالث:الآفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري(بعد الحرب الباردة):

تتطلب عملية تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي في ظل التحولات الإقتصادية العالمية الراهنة،جملة من المتطلبات على المستويين القطري والإقليمي والدولي.

الفرع الأول:على المستوى القطري(المحلي):

كما سبق ذكره،أن نتائج سياسات المؤسسات المالية الدولية لإصلاح الإقتصاد الجزائري كانت محدودة و مكلفة خاصة اجتماعيا.فبالرغم من أنها مكنت الجزائر من تحقيق بعض التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنها لم تثمر على صعيد النمو و الاستثمار(كون أن النمو الحاصل نتيجة لعائدات المحروقات)،حيث لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني،و من ثم كانت هذه الإجراءات محدودة الأثر على قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف للاندماج في الإقتصاد العالمي.

لذلك فان المسألة هنا هي مسألة إدراك طبيعة التحديات التي يفرضها الإقتصاد العالمي و العولمة بمختلف مظاهرها و هياكلها،و من ثم إدراك طبيعة الوسائل الكفيلة اقتصاديا

---

(61)زكي رمزي،**أزمة القروض الدولية:الأسباب والحلول المطروحة،مع مشروع صياغة لرؤية عربية**،مرجع سابق،ص ص221-229.

(62)رشيد دحماني،**دور البنك الدولي في تمويل التنمية:حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،السنة الدراسية:1999-2000،ص ص123-129.

بمواجهة فعالة لهذه التحديات،و ذلك بصياغة البدائل الفعالة،و إعداد الاستراتيجيات الفعالة التي من شأنها تحضير و تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات الأخيرة بأحسن كيفية،وفي هذا الإطار تطرح مجموعة من التصورات و الاقتراحات التي تمكن الجزائر من ذلك،أهمها:

– جذب الاستثمارات الأجنبية،و محاولة إرجاع الاستثمارات العربية و الجزائرية الموجودة بالخارج،و ذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة و ثابتة،منها تبسيط الإجراءات الإدارية و تحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه و تقييم هذه الاستثمارات،و بالتالي الرد الموضوعي السريع على أصحاب الملفات الاستثمارية،إلى جانب تطوير التشريعات و القوانين المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي،و إزالة القيود أمامها و محاولة قدر الإمكان أن تتجه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

– نهج سياسة إعلامية ناجحة و وضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات و أدوات الاستثمار في الجزائر،و توفير المعلومات المالية و الإحصائية اللازمة للمستثمرين .

– إصلاح المنظومة البنكية،و ذلك بابتعادها عن التسيير الإداري و إتباعها الأدوات و قواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا،فلا يعقل أن تبقى 2800 ملف طلب قروض مشاريع في البنك الوطني الجزائري معلقة بسبب أن دراسة هذه الملفات يستغرق أكثر من سنة (63) .

– بما أن معظم المؤسسات الصناعية الجزائرية تعاني من هلاك و قدم التجهيزات التي تعود إلى السبعينات،الشيء الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة منتجاتها و انخفاض جودتها،لذلك يجب تأهيل هذه المؤسسات في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية،وهو ما

(63)HACHIMI HAMADOUCHE : l'entreprise et l'économie Algérienne quel aveneir , laphomic , Alger , 1988 pp 114 – 121

يساهم في زيادة إنتاجيتها،تحسين جودتها،و بالتالي قدرة هذه المؤسسات في التوجيه للتصدير،كما على الدولة أن تسهر على عملية تأطير و تسهيل عقود الشراكة هذه.

– تقديم الدعم إلى بعض الصناعات،حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعية خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث و التطوير(64).

– حيث لا تتجاوز نسبة نفقات البحث و التطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي 0.3% و هي نسبة ضعيفة جدا،لذلك يجب تشجيع مشاريع البحث و التطوير و الابتكار،و أن لا تبقى هذه المشاريع حبر على ورق،يجب أن تطبق،و ذلك بتوطيد العلاقة بين الجامعات و مراكز البحث و المؤسسات و الإدارة الاقتصادية،و استعمال التكنولوجيا الحديثة .

– تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية و امتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل و تنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات و تطور الاقتصاد الجزائري (65) .

– يجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة،و ذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب.إلى جانب تشجيع البحث الزراعي و زيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة،في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%،و أن بعض الدول أعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى،وصلت في بعض الحالات 50% .

(64)ناصر داودي عدون،شعيب شنوف،مرجع سابق،153-155.
(65)اسماعيل شعباني،مرجع سابق،ص ص24-31.

– أن يكون قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه،و أن لا يكون ذلك تحت تأثير أي ضغط،و ان توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة ، مثل إجراءات الإنقاذ برسم المادة 19 لحماية القطاعات الحساسة و الضعيفة،و تدابير الدعم و التعويض و إجراءات مكافحة الإغراق برسم المادة الرابعة.(66)

الفرع الثاني:على المستوى الإقليمي والدولي:

بما أن بعض التحديات التي يفرضها النظام الإقتصادي الدولي ذات بعد إقليمي،ويظهر ذلك جليا من خلال القرارات الصادرة عن مؤسساته(كصندوق النقد والبنك الدوليين)على أساس تقسيم العالم إلى دوائر جغرافية عالمية لتسهيل التعامل معها،فهي تسمي المنطقة العربية ككل ب:"دائرة شمال إفريقيا والشرق الأوسط"مع ملاحظة كثرة الدراسات حول هذه الدائرة نظرا لما تكتسبه هذه الدائرة من أهمية جيواستراتيجية بالنسبة للدول الأعضاء في هذه المؤسسات المالية الدولية،لذلك فإن مواجهتها تفرض أن تكون السياسة الاقتصادية الوطنية ذات بعد إقليمي،و ذلك بإنشاء التكتلات الاقتصادية و التجارية الإقليمية وتفعيل أدوارها إقليميا ودوليا كالاتحاد المغاربي،اتحاد الدول العربية،(67)وزيادة التعاون والتبادل الإقتصادي فيما بينها،و خلق التكامل الاقتصادي بينها بشروط تفضيلية لا تتوفر في ظل انضمام كل بلد على انفراد إلى المنظمة العالمية للتجارة،إضافة لما لذلك من تأثير إيجابي في تسهيل تحقيق أهداف السياسات الإقتصادية الوطنية من خلال تفعيل هذه التكتلات الإقليمية نظرا لوزنها التفاوضي مع باقي التكتلات العالمية(68) .

(66)صالح صالحي،مرجع سابق،ص ص55-62.
(67)محمود السيد،افريقيا و الأطماع الغربية،الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2009،ص ص89-204.

(68)عبد الرحمان اسماعيل، المندمجات العالمية قليل من المزايا وكثير من الفشل، 2000/03/12 متحصل عليه من: www.islamonline.net/oil-arabic/dowalia/

خاتمة الفصل:

بعد الحرب العالمية الثانية، حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي.إلا أن الاستعمار تركها في حالة اقتصادية واجتماعية جد متدهورة،وبالتالي شرعت كل دولة من هذه الدول في رسم استراتيجيات اقتصادية تكفل معالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

إن تطبيق هذه الاستراتيجيات الإقتصادية،تطلّب موارد مالية معتبرة لم تكن في حوزة الكثير من الدول النامية، ولذلك لجأت هذه الدول إلى المؤسسات المالية الدولية،وعلى رأسها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على موارد مالية لتمويل مشاريعها التنموية في المرحلة الأولى،ولتمويل برامج التصحيح الهيكلي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أفرزتها تجاربها التنموية في المرحلة الثانية.

والجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية،لجأت إلى هذه المؤسسات الدولية منذ السنوات الأولى من استقلالها للحصول على موارد مالية، واستخدمت هذه الموارد لغرضين أساسين هما:

يتمثل الغرض الأول في:تمويل التنمية،بحيث موّلت المؤسسات المالية الدولية عدة مشاريع تنموية,خاصة مشاريع البنية التحتية، الزراعة والطاقة.إلا أن هذه المؤسسات المالية الدولية لم تقدم إلا القليل لتمويل المشاريع الصناعية،بالرغم من أن هذه المشاريع تمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية.

أما الغرض الثاني الذي استخدمت فيه قروض المؤسسات المالية الدولية،فيتمثل في:تمويل برامج لإحداث إصلاحات عميقة في الاقتصاد الجزائري،وفي هذا الصدد مولت برنامجاً للتصحيح الهيكلي،بهدف دعم واستكمال الإصلاحات التي تضمنتها البرامج و المشاريع التي وجهت لها الأموال المقترضة من هذه المؤسسات المالية الدولية.

وبالرغم من أن هذه البرامج سمحت بتحقيق بعض النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي،مثل تقليص العجز في الموازنة العامة،وتحسين ميزان المدفوعات،وتخفيض معدل التضخم ... الخ،إلا أن تحقيق هذه النتائج كان على حساب تدهور الجهاز الإنتاجي، نظراً للانكماش الذي عرفته مختلف القطاعات الإنتاجية،خاصة القطاع الصناعي.

كما خلّفت برامج التصحيح الهيكلي آثارا اجتماعية سلبية،تمثلت في تدهور القدرة الشرائية للمواطنين،وتفاقم مشكلة البطالة،إلى غير ذلك من الآثار الاجتماعية السلبية التي أدت إلى تفشّي ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري.

رغم هذه الأوضاع الإقتصادية غير المستقرة في الجزائر،إلا أن هذه الأخيرة تملك من المؤهلات الداخلية والدولية،التي إذا جندت في إطار استراتيجية اقتصادية متكاملة على المستويين القطري والدولي فإنها من المؤكد أن تنهض بالاقتصاد الجزائري نحو التقدم والازدهار والاستقرار،ومضاهاة الإقتصاديات المتقدمة المحتكرة للاقتصاد العالمي.

الخاتـــمـــة:

تعتبر المؤسسات المالية الدولية و على وجه الخصوص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعميرمصدران هامّان من مصادر التعاون المالي والنقدي الدوليين،وتعود نشأة هذه المؤسسات إلى مؤتمر "بريتون وودز" المنعقد بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944م.

اهتمت هاتان المؤسستان الماليتان الدوليتان في السنوات الأولى من إنشائها،بتمويل عملية إعادة بناء أوروبا التي دمرت الحرب العالمية الثانية اقتصاديات دولها،وبعد هذه العملية،وجّه الصندوق والبنك الدوليين نشاطهما لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية،خاصة المشاريع الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص،بحيث اتسمت القروض المموّلة لهذه المشاريع في بداية الأمر بأنها قروض بشروط ميسّرة بإمكان كل الدول الفقيرة تحملها،إلاّ أنّ هذا اليسر والتساهل في الشروط لم يدم طويلا وكان السبب المباشر والمعلن في ذلك هو رفض دول أمريكا اللاّتينية سداد مستحقات ديونها لدى البنك والصندوق الدوليين،إلاّ أن السبب المباشر والخفي يكمن في انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطب الدولي الموازي و المنافس آنذاك ألا وهو الإتحاد السوفييتي هذا الأخير الذي كان يقوم بعمل تمويلي موازي للصندوق والبنك الدوليين،وبذلك أصبحت الساحة الدولية خالية من المنافسة لصالح الدول الغربية مجتمعة في هذه المؤسسات المالية الدولية وخدمة لمصالحها؛ومنذ ذلك الحين أصبحت قروض الصندوق و البنك الدوليين مقترنة بشروط إصلاحية شاملة لكل المجالات (الإقتصادية،السياسية،الإجتماعية، التعليمية ...إلخ) داخل الدول المقترضة وبإشراف مباشر من الصندوق والبنك الدوليين.

ففي الثمانينات من القرن الماضي أصبحت هذه المؤسسات المالية الدولية تهتم بعملية التصحيح الهيكلي في الدول النامية،في إطار ما يعرف بقروض التصحيح الهيكلي لإحداث إصلاحات عميقة في اقتصاديات الدول النامية.

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت أغلبية الدول النامية على استقلالها السياسيبما فيها دول المغرب العربي،إلا أن الإستعمار خلّف في هذه الدول أوضاعاً اقتصادية واجتماعية مزرية كان من الضروري إصلاحها.

والجزائر باعتبارها دولة من دول المغرب العربي النامية،تعرّضت بدورها لظاهرة الاستعمار,حيث شرعت كنظيراتها من باقي دول المغرب العربي بعد استقلالها في رسم استراتيجية تنموية كفيلة بإعادة بناء اقتصادها،وإصلاح أوضاعها الاجتماعية.إلا أن تطبيق هذه الإستراتيجية تطلّب تجنيد موارد مالية معتبرة لم تكن في حوزة الجزائر آنذاك،لذلك استنجدت بالمؤسسات المالية الدولية,وعلى رأسها صندوق النقد و البنك الدولي؛ولا يمكن إهمال الدور الذي لعبه هذان الأخير في مجال تمويل المشاريع،بالنظر إلى المشاريع العديدة التي موّلاها في الجزائر،لا سيما مشاريع البنية التحتية،الصناعة(خاصة الإستخراجية)، الزراعة،التربية ...إلخ.

اعتمدت الجزائر في بداية الأمر على إصلاحات ت ذاتية اعتمدت على استراتيجية تنموية أوقعتها في العديد من الأخطاء التي كانت سبباً في تفاقم المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة المديونية،مما جعل اللجوء للإقتراض من الصندوق والبنك الدوليين ضرورة مُلحّة إصلاح الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس شرعت الجزائر منذ نهاية الثمانينات في تطبيق إصلاحات اقتصادية،يتمثل أحد أهدافها في تشجيع القطاع الخاص.

ففي إطار الإصلاحات،ساهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير في دعم مسار التصحيح الهيكلي في الجزائر، ويتجلى ذلك في تمويله لبرنامج التصحيح الهيكلي في التسعينات من القرن الماضي،لدعم واستكمال الإصلاحات لصندوق النقد الدولي.ولقد سمحت برامج الصندوق والبنك من تحقيق بعض التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي؛إلا أن هذه التوازنات تبقى هشّة,كونها تحققت بفضل الارتفاع المحسوس الذي عرفته أسعار البترول في السنوات الأخيرة،إضافة إلى أنّ الآليات والخبرات المعتمد عليها في عملية الإصلاحات هاته هي كلها مستوردة وبإشراف مباشر من المؤسسات المالية الدولية المقرضة مما ينتج عنه بالضرورة استمرار ومتابعة الإشراف لفترة ما بعد الإصلاحات

منة قبل نفس المؤسسات المالية الدولية المموّلة،وبما أن القرارات الإقتصادية هي قرارات سيادية بالنسبة لكل دولة،إضافة إلى أنّه في الوقت الحالي أصبحت القرارات الإقتصادية تحدد اتجاه ونوع القرارات السياسية لكل دولة،فانطلاقا من هذا فإن هذا الإشراف المباشر للإصلاحات والتبعية التمويلية في الدول النامية والمغاربية بما فيها الجزائر هو مساس بسيادة هذه الدول ومصيرها.

كما خلّفت برامج الإصلاح الاقتصادي المدعمة من البنك والصندوق،آثاراً اجتماعية سلبية بالدرجة الأولى داخل هذه الدول.

لقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على أهم التساؤلات المطروحة في المقدمة،وأهم النتائج التي يمكن استخلاصها من خلالها هي كالآتي:

- لا زالت إدارة المؤسسات المالية الدولية،والمؤسسات التابعة لها تتأثر بنفوذ الدول الخمس الكبرى،وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك حوالي 20 % من القوة التصويتية فيها.
- بالرغم من اعتبار المؤسسات المالية الدولية الدول الفقيرة دول ذات أولوية في الحصول على القروض,إلا أنها تخصص أقل الحصص من القروض لهذه الدول مقارنة مع موارد البنك وصندوق النقد الدوليين.
- أسفرت تجارب التنمية في دول المغرب العربي بما فيها الجزائرعلى نتائج سلبية،أهمها ارتفاع مديونيتها الخارجية،باعتبار أن هذه الدول موّلت العديد من صناعاتها عن طريق الاستدانة،ولتجاوز مشاكلها الاقتصادية شرعت هذه أغلب الدول في تطبيق إصلاحات هيكلية عميقة بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين.
- تنطوي برامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية على درجة عالية من المشروطية،لإدماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد العالمي على بطريقة تجعل من هذه الدول سوقاً لتموين الدول المتقدمة بالمواد الأولية،وسوقاً استهلاكية تستقبل منتجات الدول المتقدمة.

- لجأت الجزائر كغيرها من باقي الدول المغاربية على غرار الدول النامية،إلى طلب الدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين منذ استقلالها لتمويل المشاريع التنموية،التي لا يمكن إهمال دورها نظرا للقروض العديدة التي قدماها للجزائر.
- سمحت برامج التصحيح أو التعديل الهيكلي للبنك والصندوق الدوليين بتحقيق نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي للدول المغاربية بما فيها الجزائر،إلا أن هذه البرامج أثرت سلباً على الجهاز الإنتاجي،نظرا لاإنكماش الذي عرفته أغلب القطاعات الإنتاجية (خاصة القطاع الصناعي)،كما خلّفت هذه البرامج آثاراً اجتماعية سلبية، تمثلت أساساً في البطالة،تدهور القدرة الشرائية،وانتشار الفقر.
- تعتبر المؤسسات المالية الدولية حلقة وصل بين الإقتصاديات القويّة و الإقتصاديات الضعيفة وبالتالي يمكن اعتبارها عامل تكامل واستقرار في النظام الإقتصادي العالمي،رغم دورها الإيجابي هذا إلا أنها تعمل لصالح استمرار قوة الإقتصاديات المتقدمة على حساب ضعف وتخلف الإقتصاديات النامية التي تعتمد بالأساس على الثروات الطبيعية لبلدانها،هذه الأخيرة التي يستحيل أن تستغني عنها الإقتصاديات الصناعية المتقدمة،باعتبارها العامل الأول والرئيسي لتقدمها.

لقد بيّنت نتائج الدراسة المتوصل إليها،أنّ الدول النامية بما فيها دول المغرب العربي أنها تقع على هامش النظام الإقتصادي و المالي الدولي القائم،لذا وجب على هذه الدول المطالبة بإصلاح هذا النظام و مؤسساته التي تكيف أدوارها و أهدافها حسب تجدد الظروف الدولية لصالح الدول الأعضاء فيها منذ نشأتها سنة 1945،حتى تتخلص من تخلفها وتبعيتها الدائمة بصفة مباشرة او غير مباشرة لإقتصاديات الدول المتقدمة،ويمكن تحقيق ذلك باستغلال عوامل القوة في إقتصاديات الدول النامية ودول المغرب العربي خصوصا لما لهذه المنطقة من أهمية اقتصادية متنوعة و متعددة،وكذا عقد اتفاقيات جديدة تنظّم نشاط مختلف المؤسسات المشكّلة للنظام الإقتصادي و المالي العالمي،وتقوم على

نظام تصويت أكثر عدالة يضمن التوازن بين مصالح الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

بالإضافة إلى ضرورة التنسيق البيني بين دول المغرب العربي،وضرورة التجسيد ميدانياً لكل محاولات التعاون الإقتصادي والمالي المغاربي والعربي،باعتبار أن هناك دول عربية تتوفر على موارد مالية جد معتبرة يمكن استثمارها في الدول التي تعاني من عجز في التمويل(تجربة مجلس التعاون الخليجي الناجحة.

ملخص الدراسة:

تتشكل المؤسسات المالية الدولية من عدة مؤسسات يعود أصلها إلى المؤسستان الأم المتمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي اللتان تأسستا عام 1945م،إثر مؤتمر" بريتون وودز "بالولايات المتحدة الأمريكية،اللذان اهتما في السنوات الأولى من نشاطهما بعملية إعادة بناء أوروبا التي دمرت الحرب العالمية الثانية اقتصادياتها،ليوجه اهتمامهما فيما بعد إلى عملية تمويل التنمية في البلدان النامية في إطار تعاون الإقتصاديات الدولية والإندماج في الإقتصاد العالمي ما بعد الحرب الباردة الذي تميزه سيادة وعولمة الرأسمالية الليبرالية ذات المنشأ غرب الأوروبي مما يعني أنها مناسبة التطبيق في مكان منشئها بمنأى عن باقي دول العالم.إضافة إلى أن المؤسسات المالية الدولية تقدم قروضا ذات تكلفة(معدلات فائدة)تفوق استطاعت وقدرة الدول النامية(الفقيرة خاصة)على تحملها وسدادها،ولهذا السبب طورت من قروضها لتصبح بشروط التي ثمنها الأول هو ادماجها في النظام الإقتصادي العالمي الرأسمالي الليبرالي الأسس والوجهة،فهي بذللك تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسيادة الدول المقترضة بما ان القرارات اللإقتصادية والمالية لأي كيان دولي هي سيادية ومصيرية كونها أساس وقاعدة القرارات السياسية والأمنية.

وهوما اتفقت عليه التحليلات النظرية سواء بتصريحات مباشرة أو غير مباشرة،رغم اختلافها حول ضرورة التعاون والإندماج الإقتصادي والمالي العالمي.

كل هذه الدراسات والتناقضات لايمكن تصديقها وإثباتها أو نفيها إلا من خلال دراسة دور وتأثير هذه المؤسسات المالية الدولية الهادفة في نشاطاتها الدولية مع الأقطار الدولية وادماجها في النظام الإقتصادي العالمي الرأسمالي الليبيرالي،وهو ما يهدف له الفصل الثاني بعنوان"تأثير المؤسسات المالية الدولية على الإقتصاديات المغاربية(بعد الحرب الباردة)،وكذلك في الفصل الثالث بعنوان" تأثير المؤسسات المالية الدولية على الإقتصاد الجزائري(بعد الحرب الباردة)،بشكل أدق وأكثر تفصيلا وتدقيقا.

إذ تلخصت دراسة الفصل الثاني كالآتي:

أولا:يتضح من العرض العام لإقتصاديات الدول المغاربية المستدينة:أن نمو أعباء خدمة ديونها الخارجية بشكل حرج، وأصبح هذا المأزق يستدعي حلا عاجلا قبل بلوغ مستويات يصعب معها حتى التفكير في تحقيق معدلات نمو اقتصادية .

ثانيا:إن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شلل جهود التنمية وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية وسياسية في الدول المدينة بما في ذلك وفي تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وإلى تعرضها إلى نوع من" الإرهاب المالي الدولي "الذي يستهدف إخضاع القرارات الاقتصادية والسياسية لهذه الدول لنوع صارم من الرقابة والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها ويبدوذلك واضحا في حالات الدول التي تضطر إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية أوالحصول على قروض جديدة, حيث تفرض الأطراف المانحة(داخل نادي باريس ونادي لندن ومعهم في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)سياسات وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي.

ثالثا:إن الأزمات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول المغاربية لا ترجع بالكامل إلى الأموال الخارجية وإنما مردها في الواقع طريقتها الدول في إدارة تلك الأموال بشكل خاص وعمليات التنمية الاقتصادية بشكل عام.كما أن اللجوء إلى الاقتراض ليس بالضرورة سلبيا أوإيجابيا ويتوقف ذلك على النتائج المترتبة على هذا الاقتراض وتحدد طبيعة ومصادر وشروط واستخدامات الأموال الأجنبية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي.

رابعا:أثبتت العديد من الدراسات والبحوث أن الدول المغاربية التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد اتجهت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات الغير منتجة.

خامسا:حل مشكلة الديون الخارجية للدول المغاربية والتخفيف من وطأتها,لخلق نوع من التوازن في الداخل وبين الدول- أصبح ضروريا للتوازن الاقتصادي العالمي- يتطلب توافر جهود كافة الأطراف وبالدرجة الأولى الأطراف الدائنة وجدية إرادتها في تحقيق ذلك.

سادسا:أصبح من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس المناخ الملائم للدول االمغاربية للتصدي للانعكاسات السلبية لهذه التحولات من فقر وتهميش وتبعية والارتهان للمؤسسات المالية

الدولية،ويجب أن ترتكز هذه السياسات على ثلاثة محاور عامة:

- **محور اقتصادي:**

يتعلق بطبيعة التنمية الاقتصادية المستهدفة وآليات تحقيقها وأنماط توزيع نتائجها،حيث يجب أن تكون هذه التنمية مرتكزة على القدرات الذاتية المغاربية من خلال التعجيل بالتكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول المغاربية(مثل دول مجلس التعاون الخليجي)وتفعيل السوق المغاربية

المشتركة وتحديث وتطوير المؤسسات المالية المغاربية المحلية من أجل ضمان توفير التمويل الذاتي المغاربي للتنمية وجلب رؤوس الأموال المغاربية الهاربة.

- **محور اجتماعي:**

يستند إلى التركيز على التنمية البشرية بمفهومها الواسع من تعليم وصحة وبحث وتطور وضمان لحقوق الإنسان.

- **محور سياسي:**

يؤسس لقواعد ديموقراطية ترتكز على المشاركة الشعبية الفاعلة في القرارات التنموية وتدعيم آليات الرقابة ومكافحة الرشوة والفساد داخل القطاعات المختلفة.

وفي الأخير يجب التأكيد على العامل الأهم المرتبط أساسا بالإرادة السياسية للقادة المغاربة ففي غياب هذه الإرادة يصعب أن تخطو الدول المغاربية جديا نحو طريق الوحدة الاقتصادية والتي أصبحت الخيار الأهم في مواجهة التحديات الخارجية والمتمثلة أساسا في تداعيات العولمة ومؤسساتها ومخاطرها.
بعد الحرب العالمية الثانية، حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي.إلا أن الإستعمار تركها في حالة اقتصادية واجتماعية جد متدهورة،وبالتالي شرعت كل دولة من هذه الدول في رسم استراتيجيات إقتصادية تكفل معالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

أمّا الفصل الثالث فقد تلخص وخلص إلى أن تطبيق الاستراتيجيات الإقتصادية التنموية،تطلّب موارد

مالية معتبرة لم تكن في حوزة الكثير من الدول النامية،ولذلك لجأت هذه الدول إلى المؤسسات المالية الدولية،وعلى رأسها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على موارد مالية لتمويل مشاريعها التنموية في المرحلة الأولى،ولتمويل برامج التصحيح الهيكلي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أفرزتها تجاربها التنموية في المرحلة الثانية.

والجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية،لجأت إلى هذه المؤسسات الدولية منذ السنوات الأولى من استقلالها للحصول على موارد مالية، واستخدمت هذه الموارد لغرضين أساسين هما:

يتمثل الغرض الأول في:تمويل التنمية،بحيث موّلت المؤسسات المالية الدولية عدة مشاريع تنموية,خاصة مشاريع البنية التحتية،الزراعة والطاقة.إلا أن هذه المؤسسات المالية الدولية لم تقدم إلا

القليل لتمويل المشاريع الصناعية،بالرغم من أن هذه المشاريع تمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية.

أما الغرض الثاني الذي استخدمت فيه قروض المؤسسات المالية الدولية،فيتمثل في:تمويل برامج لإحداث إصلاحات عميقة في الاقتصاد الجزائري،وفي هذا الصدد مولت برنامجاً للتصحيح الهيكلي،بهدف دعم

واستكمال الإصلاحات التي تضمنتها البرامج و المشاريع التي وجهت لها الأموال المقترضة من هذه المؤسسات المالية الدولية.

وبالرغم من أن هذه البرامج سمحت بتحقيق بعض النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي،مثل تقليص العجز في الموازنة العامة،وتحسين ميزان المدفوعات،وتخفيض معدل التضخم ... إلخ،إلا أن تحقيق هذه النتائج كان على حساب تدهور الجهاز الإنتاجي، نظراً للإنكماش الذي عرفته مختلف القطاعات الإنتاجية،خاصة القطاع الصناعي.

كما خلفت برامج التصحيح الهيكلي آثارا اجتماعية سلبية،تمثلت في تدهور القدرة الشرائية للمواطنين،وتفاقم مشكلة البطالة،إلى غير ذلك من الآثار الاجتماعية السلبية التي أدت إلى تفشّي ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري.

رغم هذه الأوضاع الإقتصادية غير المستقرة في الجزائر،إلا أن هذه الأخيرة تملك من المؤهلات الداخلية والدولية،التي إذا جندت في إطار استراتيجية اقتصادية متكاملة على المستويين القطري والدولي فإنها من المؤكد أن تنهض بالإقتصاد الجزائري نحو التقدم والإزدهار والإستقرار،ومضاهات الإقتصاديات المتقدمة المحتكرة للإقتصاد العالمي.

Summary of the study:

Shaped the international financial institutions from several institutions is rooted in the two institutions the mother of the International Bank for Reconstruction and Development and the International Monetary Fund, which were founded in 1945, following the "Bretton Woods" in the United States of America, which Ahtmain the early years of their activity the process of rebuilding Europe that the war destroyed the Second World economies, to draw their attention later to the process of financing development in developing countries under the cooperation of international economics and integration into the global economy after the cold war marked by the rule and the globalization of liberal capitalism originating in western Europe, which means it is an appropriate application in the place of origin away from the rest of the the world. Add to that the international financial institutions make loans cost (interest rates) than able and the ability of developing countries (poor people) to afford them and pay them off, and for this reason have developed from their loans to become the terms of the price first is the integration into the global economic system of capitalist liberal foundations and the destination, it Bzllk affect, directly or indirectly, the sovereignty of borrowing countries, including the Allaguetsadah and financial decisions of any international entity is sovereign and decisive as the basis and the base of the political and security decisions.

Houma and agreed by the analysis of theoretical statements, whether directly or indirectly, though differ on the need for cooperation and economic integration and global finance. All of these studies and contradictions can not be credible and to prove or disprove only through the study of the role and impact of these international financial institutions aimed at its international with countries and international integration into the global economic system of capitalist liberal, which is aimed at a second chapter entitled "The impact of international financial institutions on economies Maghreb (after the Cold War), as well as in the third chapter, entitled "The impact of international financial institutions on the Algerian economy (after the Cold War), more accurately and more detailed scrutiny.

The study of Chapter II summarized as follows:

First: It is clear from the overview of the economies of debtor countries of the Maghreb: The growth of external debt service burden is critical, and became the impasse requires an urgent solution before reaching the levels it is hard to even think about economic growth rates.

Second: The most dangerous effects of foreign debt is the paralysis of development efforts and the consequent implications for social and political in the debtor countries,

including in deepening their subordination to creditors and to the exposure to a type of "financial terrorism international", which aims to subject economic and political decisions of these countries to the type of rigorous of control and interference in the internal affairs under the weight of worsening debt and Abdozlk clear in cases of States which have to request rescheduling of its external debt, getting access to new loans, imposing donors (within the Paris Club and London Club and with the international Monetary Fund and World Bank) policies and programs that deepen the dependence of debtor countries to international capital.

Third, the economic and financial crises faced by the Maghreb countries is not due entirely to external funds, but due in fact its own way of States in the management of these funds in particular and economic development processes in general. The recourse to borrowing is not necessarily a negative Oaijaaa depending on the consequences of this borrowing and determines the nature and sources and uses and conditions of foreign funds and their impact on economic growth.

Fourth, many studies have proven research and the Maghreb countries, which suffered severe debt crises have turned the borrowed money to finance consumption and investment, non-productive.

Fifth: solving the problem of external debt of the countries of the Maghreb and mitigation, to create a kind of balance in the home and between countries -has become necessary to balance the global economic- requires the availability of the efforts of all parties, primarily to creditors and the seriousness of their will to achieve it.

Sixth, it became necessary to formulate new policies establish a climate for Aamgarbah countries to address the negative implications of these shifts of poverty, marginalization and subordination and dependence of international financial institutions, and must be based on these policies on three general themes:

• **economic axis:**

The nature of economic development and the mechanisms to achieve the target and patterns of distribution of results, where it should be of such development based on the capacity of self-Maghreb by accelerating the integration and economic integration between Maghreb countries (such as GCC) market-making and the Maghreb Shared, update and develop the local financial institutions Maghreb in order to ensure self-financing for the development of the Maghreb and bring capital fleeing the Maghreb.

• **Social axis:**

Based on the focus on human development in the broadest sense of education, health and research and development and guarantee of human rights.

• **Political axis:**

Establishes the rules of democracy based on the effective popular participation in development decisions and to strengthen mechanisms of control and anti-bribery and corruption within the various sectors.

Finally it must be stressed the most important factor associated mainly with political will of the leaders of the Moroccans in the absence of this will be difficult to take seriously the Maghreb countries towards the path of economic unity that has become the most important option in the face of external challenges and the basis of the implications of globalization and its institutions and its risks.

After World War II, I got most of the developing countries to political independence. But colonialism left in the economic and social situation is very degraded, and thus embarked on each of these countries in the formulation of economic strategies that ensure the economic and social problems.

The third chapter is summarized and concluded that the application of strategies of economic development, require financial resources, considering were not in the possession of many developing countries, and therefore turned these countries into the international financial institutions, especially the World Bank Group and International Monetary Fund for financial resources to finance development projects In the first stage, and to finance the structural adjustment programs to address the structural economic imbalances created by the development experiences in the second stage.

And Algeria as a nation from developing countries, have resorted to these international institutions since the early years of independence for financial resources, and used these resources for two main purposes:

The first purpose in the finance for development, so that funded the international financial institutions, several development projects, especially infrastructure projects, agriculture and energy. However, these international financial institutions not only provide a little to the financing of industrial projects, despite the fact that these projects represent a cornerstone in the development process the economy.

The second objective, which used the loans of international financial institutions, is to: Financing programs to make deep reforms in the Algerian economy, and in this regard has funded a program to correct structural, to support

and the completion of the reforms contained in the programs and projects that have been borrowed money from these international financial institutions.

Although these programs have allowed achieving some positive results at the macroeconomic level, such as reducing the budget deficit, improving balance of payments, reducing the rate of inflation ... Etc., but these results were achieved at the expense of the deterioration of the productive apparatus, because of the contraction, identified the various productive sectors, especially the industrial sector.

The structural adjustment programs have left negative social consequences, was deterioration in the purchasing power of citizens, and the worsening problem of unemployment, there are other negative social impacts that have led to widespread poverty in Algerian society.

Despite this economic situation is stable in Algeria, but the latter has the qualifications of domestic and international, which, if mobilized in the framework of economic strategy of integrated national and international levels, it is sure to promote the economy, the Algerian towards progress, prosperity and stability, and matching advanced economies monopoly of the global economy.

الملاحق:

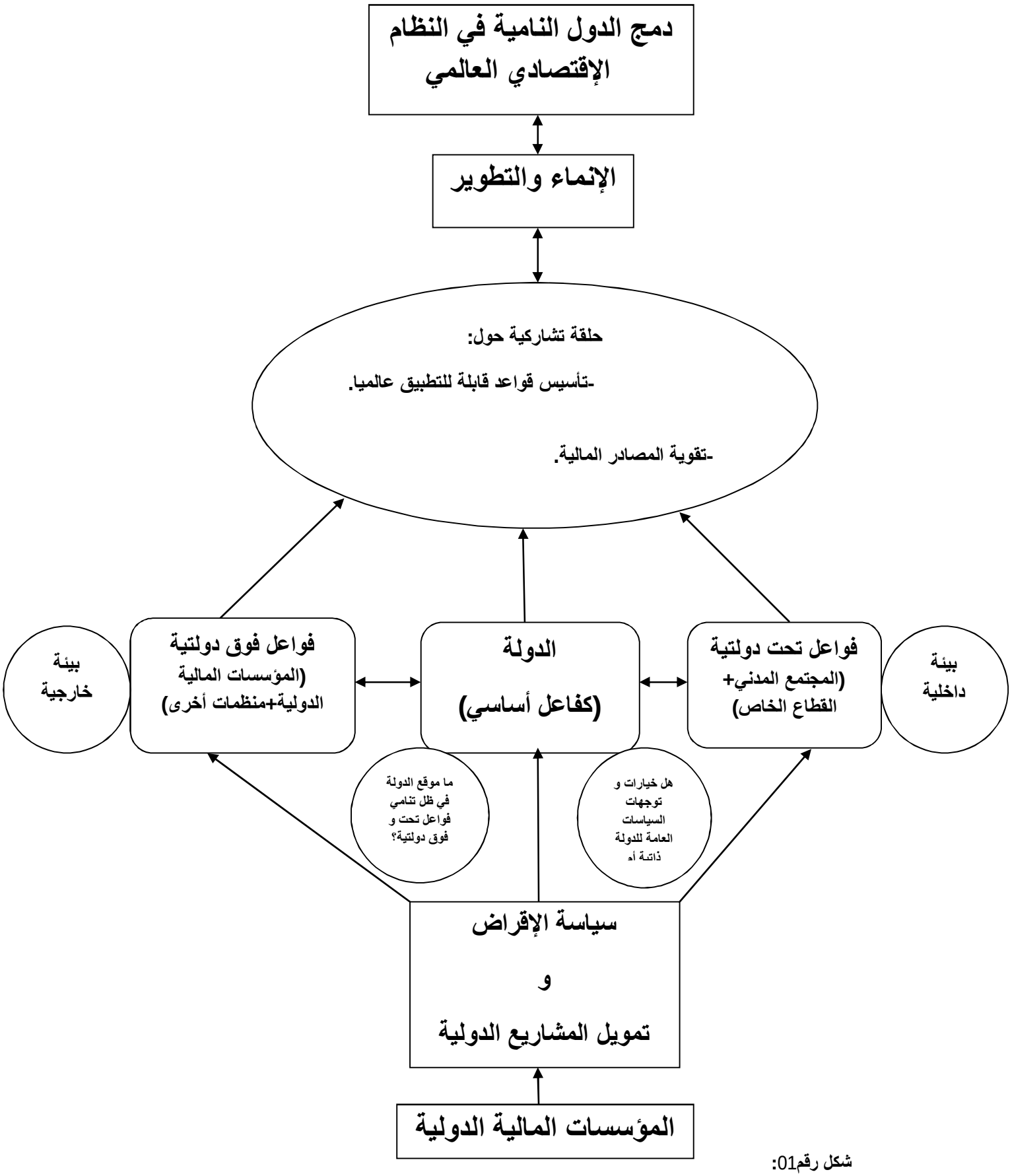

شكل رقم01:

كيف تعمل المؤسسات المالية الدولية على إدماج الدول النامية في النظام الإقتصادي العالمي.

المصدر:من إعداد الطالبة.

الجدول رقم : 01 : جدول بياني يوضح نسبة الأصوات التي تمتلكها الدول الكبرى و نسبة مساهمتها في الإكتتاب

الدولة	نسبة الأصوات التي تملكها	نسبة المساهمة في الاكتتاب
الولايات المتحدة الأمريكية	21,96 %	22,43 %
الـيابـــــان	07,38 %	07,53 %
ألـــمانـــيا	05,57 %	05,68 %
فـــرنـــسا	05,23 %	05,33 %
المملكة المتحدة	05,23 %	05,31 %
كـــــنـــدا	03,52 %	03,58 %
إيـطـالـــيا	03,52 %	03,58 %
روســـــيا	03,51 %	03,58 %
هـــــولـندا	02,43 %	02,47 %
بلـجـيـكـا	02,17 %	02,21 %
ســويـــسرا	01,81 %	01,85 %
إســـبـانـيا	01,61 %	01,23 %
أســـتـرالـيا	01,41 %	01,43 %
الـــســويـد	01,17 %	01,18 %
الـنـمـســا	00, 86 %	00,87 %

المصدر : دحماني رشيد،**دور البنك الدولي في تمويل التنمية (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر, 2000م، ص., 41.

شكل رقم02: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

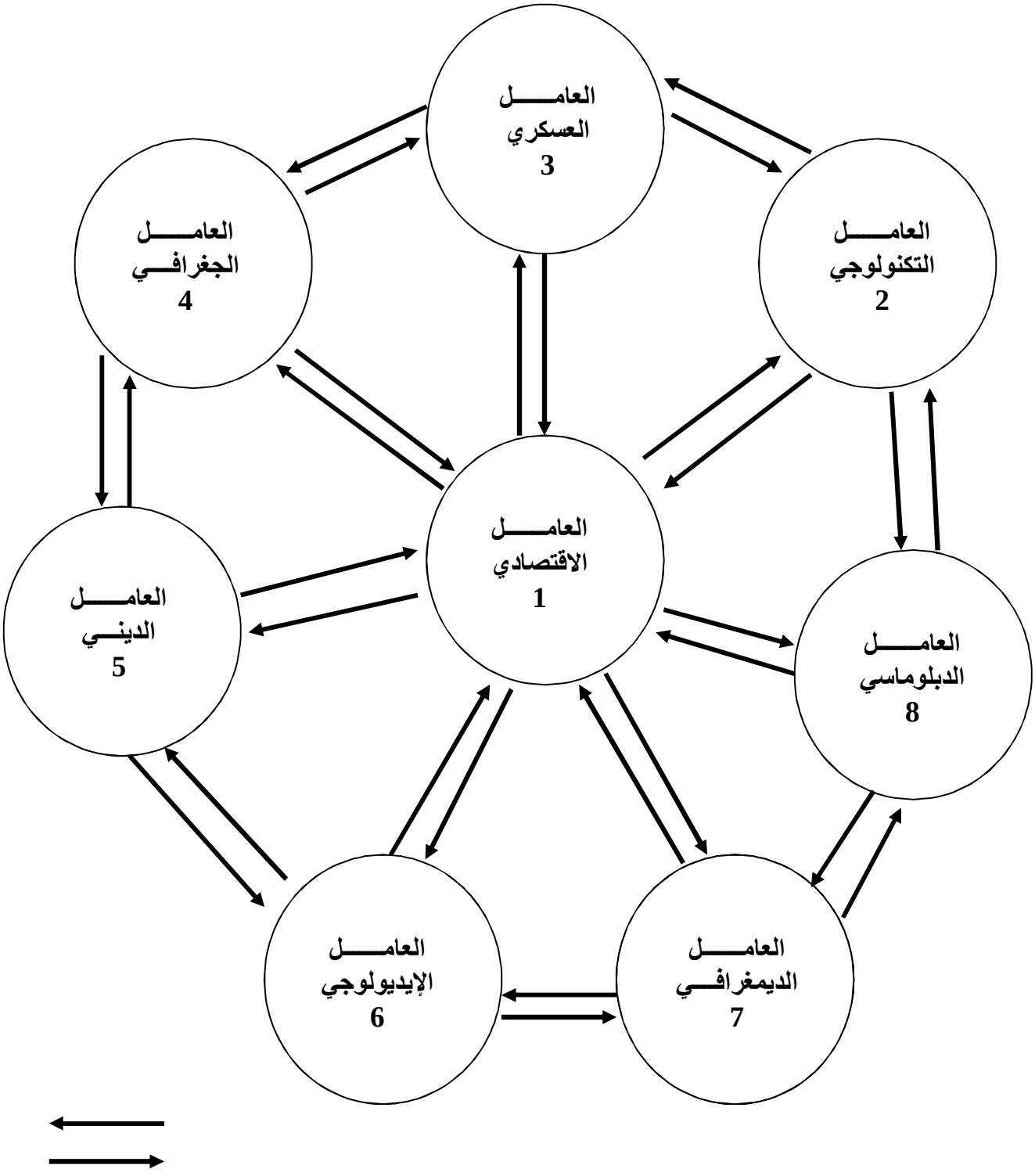

المصدر: عبد الناصر(جندلي) ،التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية النظربات التكوينية،الجزائر:دار الخلدونية،2007،

الملحق رقم04:

قروض البنك الدولي للجزائر

التاريخ قيمة القرض اسم المشروع:

مليون دولار)خلق فرص العمل في المناطق الريفية 95 (29/04/2003

(89مليون دولار)الوقاية من الكوارث الطبيعية 08/08/2002

(18مليون دولار)مشروع الطاقة والمعادن 06/02/2001

(23.7مليون دولار)تحديث نظام الميزانية 27/06/2000

(150مليون دولار)مشروع إسكان منخفضي الدخل 25/06/1998

(89مليون دولار)تطوير الأرياف 25/03/1997

(50مليون دولار)دعم التامين الاجتماعي 25/04/1996

(150مليون دولار)دعم الإصلاحات الاقتصادية 12/01/1995

(15مليون دولار)مشكل التلوث 06/04/1994

(30مليون دولار)السيطرة على الجراد في الصحراء 23/12/1993

(40مليون دولار)دعم أطوار التعليم الابتدائي 16/03/1993

(200مليون دولار)تطوير قطاع السكن 04/03/1993

(33مليون دولار)دعم التعليم 11/06/1992

(100مليون دولار)مشروع خط أنابيب البترول 30/07/1991

(32مليون دولار)تطوير البحث الزراعي 05/06/1990

(63مليون دولار)تطوير الموانيء 29/06/1989

(54مليون دولار)مشروع الطريق السريع 54 24/06/1988

(143مليون دولار)تطوير السكك الحديدية 24/06/1988

م (20مليون دولار)شروع تنظيم نظام الصرف 28/01/1988

(250مليون دولار)مشروع التزويد بالمياه 26/05/1987

(262مليون دولار)مشروع المصادر المائية 20/06/1985

(290مليون دولار)تزويد العاصمة بالمياه 28/06/1984

(08مليون دولار)مشروع الري بالشلف26/02/1980

(05مليون دولار)هندسة المصادر المائية15/01/1980

المصدر:www.worldbank.org/dz

الفهـــرس:

المحتويات:	الصفحة:
مقدمة:	
الفصل الأول: المؤسسات المالية الدولية بين إيجابيات و سلبيات الاندماج الاقتصادي الدولي	
مقدمة الفصل :	02
المبحث الأول:طبيعة المؤسسات المالية الدولية و دورها في الاقتصاد الدولي.	03
المطلب الأول:ظروف نشأة المؤسسات المالية الدولية و أهدافها.	03
الفرع الأول:الظروف الدولية المصاحبة لنشأة المؤسسات المالية.	03
الفرع الثاني: نشأة المؤسسات المالية الدولية و أهدافها.	07
المطلب الثاني: آليات و سياسات عمل المؤسسات المالية الدولية.	13
الفرع الأول: الآليات التنظيمية و التمويلية للمؤسسات المالية الدولية.	13
الفرع الثاني: سياسات عمل المؤسسات المالية الدولية.	19
المطلب الثالث:الآفاق المستقبلية للمؤسسات المالية الدولية.	32
الفرع الأول:سيناريو احلال مؤسسات مالية دولية جديدة محل صندوق النقد والبنك الدوليين.	33
الفرع الثاني:سيناريو إصلاح المؤسسات المالية الدولية.	34
المبحث الثاني:المواقف النظرية حول المؤسسات المالية الدولية.	38
المطلب الأول:المنظور النيوليبرالي"(الليبرالية المؤسساتية الجديدة).	39
الفرع الأول:أصول المنظور النيوليبرالي(الليبرالية المؤسساتية).	39
الفرع الثاني:الإفتراضات الأساسية للمنظور الليبرالية.	42
الفرع الثالث:مؤسسات المنظور النيوليبرالي(الليبرالية المؤسساتية).	43
المطلب الثاني:المنظور النيوماركسي(نظرية التبعية).	45
الفرع الأول:أصول المنظور النيوماركسي (نظرية التبعية).	46
الفرع الثاني:إفتراضات و تيارات المنظور النيو ماركسي.	48
الفرع الثالث:مؤسسات و آليات تكريس التبعية حسب المنظور النيوماركسي.	53
المطلب الثالث:منظور الإعتماد المتبادل.	57
الفرع الأول:أصول منظور الاعتماد المتبادل (الترابط)Interdependence .	57
الفرع الثاني:افتراضات منظور الإعتماد المتبادل.	59
الفرع الثالث:مؤسسات منظور الإعتماد المتبادل.	60
خاتمة الفصل:	62

الفصل الثاني: تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية (بعد الحرب الباردة)	
مقدمة الفصل :	64
المبحث الأول:الواقع الاقتصادي المغاربي (بعد الحرب الباردة).	66
المطلب الأول:طبيعة الاقتصاديات المغاربية .	66
الفرع الأول:نشأة وتطور الاقتصاديات المغاربية.	66
الفرع الثاني:هيكلة الاقتصاديات المغاربية.	68
المطلب الثاني:مقومات الاقتصاديات المغاربية.	106
الفرع الأول:مقومات الاقتصاديات المغاربية الداخلية	106
الفرع الثاني:مقومات الاقتصاديات المغاربية الخارجية	107
الفرع الثاني:مقومات الاقتصاديات المغاربية الخارجية.	109
المطلب الثالث:تحديات الاقتصاديات المغاربية.	109
الفرع الأول:تحديات الاقتصاديات المغاربية الداخلية.	113
الفرع الثاني:تحديات الاقتصاديات المغاربية الخارجية.	117
المبحث الثاني:تأثير المؤسسات المالية الدولية على أزمة الإقتصاديات المغاربية .	117
المطلب الأول:أزمة الإقتصاديات المغاربية.	118
الفرع الأول:الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات المغاربية.	124
الفرع الثاني:أسباب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات المغاربية.	127
المطلب الثاني:تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية .	128
الفرع الأول:التأثيرات ألاقتصادية.	134
الفرع الثاني:التأثيرات الإجتماعية والسياسية.	138
المطلب الثالث:الآفاق المستقبلية للإقتصاديات المغاربية(بعد الجرب الباردة).	139
الفرع الأول:على المستوى القطري(المحلي).	148
الفرع الثاني:على المستوى الدولي	1
خاتمة الفصل:	

الفصل الثالث :تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد الجزائري (بعد الحرب الباردة)	
مقدمة الفصل :	156
المبحث الأول:الواقع الإقتصادي الجزائري(بعد الحرب الباردة).	158
المطلب الأول:طبيعة الإقتصاد الجزائري .	158
الفرع الأول:مفهوم وتطور الإقتصاد الجزائري.	158
الفرع الثاني:هيكلة الاقتصاد الجزائري.	165
المطلب الثاني:مقومات الإقتصاد الجزائري.	174
الفرع الأول:المقومات الداخلية .	174
الفرع الثاني:المقومات الخارجية.	175
المطلب الثالث:تحديات الإقتصاد الجزائري.	178
الفرع الأول:التحديات الداخلية .	178
الفرع الثاني:التحديات الخارجية.	184
المبحث الثاني:تأثير المؤسسات المالية الدولية على الإقتصاد الجزائري(بعد الحرب الباردة).	186
المطلب الأول:أزمة الإقتصاد الجزائري.	186
الفرع الأول:تطور الأزمة الإقتصادية الجزائرية و أسبابها(1988-1994).	186
الفرع الثاني:آثار الأزمة الإقتصادية الجزائرية.	190
المطلب الثاني:تأثير المؤسسات المالية الدولية على أزمة الإقتصاد الجزائري.	191
الفرع الأول:تأثير صندوق النقد الدولي.	191
الفرع الثاني:تأثير البنك الدولي.	196
المطلب الثالث:الآفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري(بعد الحرب الباردة).	199
الفرع الأول:على المستوى القطري(المحلي).	199
الفرع الثاني:على المستوى الإقليمي والدولي.	202
خاتمة الفصل :	203
الخاتمة:	
ملخص الدراسة:(بالعربي و بالإنجليزي)	
قائمة المراجع:	
الملاحق:	
الفهرس:	